

الموضوع:

النخب السياسية في شمال أفريقيا و دورها في بناء الدولة المدنية

دراسة حالة : تونس بعد الثورة 2010-2017

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات افريقية

تحت إشراف الأستاذ:

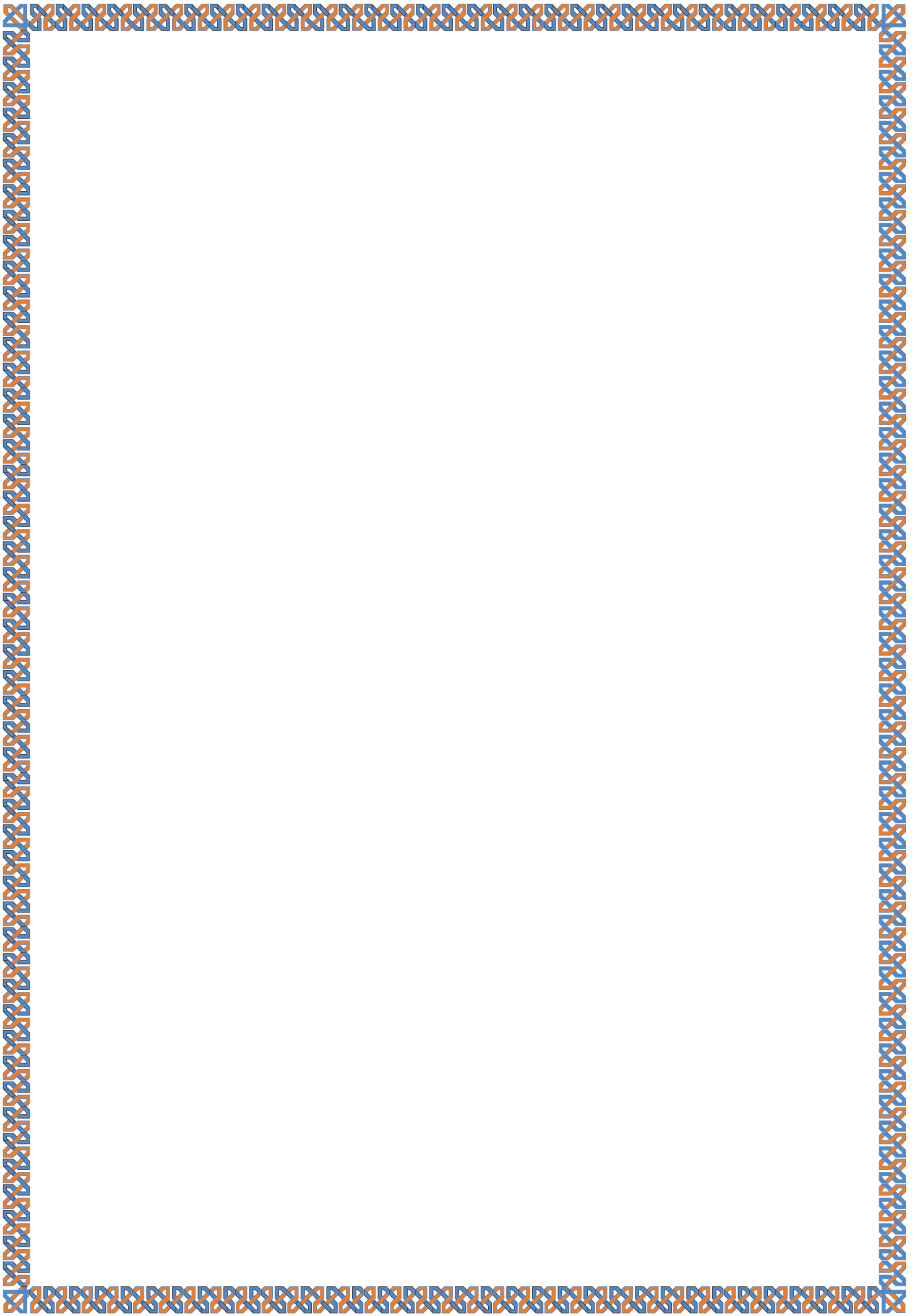
الدكتور: بولوى ياسين

تقديم الطالب:

مسعودان عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة :	الجامعة الأصلية :	الدرجة العلمية:	لقب و اسم الأستاذ :



شكر ونفقت

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى حيز التنفيذ، إلى

كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي و مساعدتي.

إلى الأستاذ الفاضل الدكتور بوللوى ياسين .

حيث لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث .

وإلى إدارة المدرسة والأساتذة المحترمين الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و

القيمة .

يعتبر موضوع النخب السياسية و مدى تأثيرها في الحياة السياسية و العملية السياسية وفي نسق الحكم و السلطة في الدول و علاقة هذه النخب المدنية بالمؤسسة العسكرية و مختلف القوى و المؤسسات السيادية الأخرى، من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام الباحثين و الدارسين في القديم و الحديث ، ذلك أن مفهوم النخبة السياسية يشكل مطلقاً منهجياً مهماً لفهم سيرورة التاريخ الإنساني و كذلك لفهم عمليات التفاعل السياسي و علاقات الدولة بالمجتمع ، و يتخلل موضوع النخب في وقتنا الحاضر جدالات نظرية و تطبيقية مركزية في التحليل حسب ما يراه (وليام جنييز) و ذلك وفقاً لتجدد النخب السياسية و تطور البيئات الاجتماعية و السياسية التي تعيش فيها .

حيث ترتبط مشكلة النخب بقوة و تطور علم الاجتماع و علم السياسة على حد سواء ، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الجيش أو المؤسسة العسكرية و النخب السياسية المدنية الحاكمة في إفريقيا على العموم، قد لعبت دوراً حاسماً في قيادة دولة (ما بعد الاستعمار) و تولي زمام التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه البلدان حيث ما فتئ أن كان الجيش هو الوصي على أمن الدولة و بناءها و الإشراف على مشروعها السياسي في كثير من الأحيان ، مثل ما عرفناه في مصر و الجزائر و ليبيا و موريتانيا ، أما في المغرب الأقصى فقد كان الجيش و لا يزال في قبضة المؤسسة الملكية (الملك) الذي يتحكم فيه شخصياً مستقلاً عن الحكومة و ذلك لإضعاف قوة الأحزاب السياسية و الحفاظ على سلطانه ، و أما في تونس فالأوضاع مختلفة تماماً ، فقد سعت القيادة السياسية من بورقيبة و انقلاب "الزهر شرايطي" عام 1962 إلى حكم زين العابدين بن علي و الدولة البوليسية التي أسسها إلى استبعاد إقصاء الجيش من كل الحياة السياسية و تطبيق مبدأ الفصل التام بين السياسي و العسكري و تعزيز دور المؤسسات الأمنية و البوليسية لحماية النظام الاستبدادي في تونس و حصار الجيش بجعله يتصادم مع القوى الأمنية، و القضاء على المعارضة الداخلية و الخارجية من الحركة الإسلامية المتمثلة في حركة النهضة إلى المعارضين اليساريين و النقابيين .

من جهة أخرى ، ظهرت النظريات النخبوية (élitisme) في أوائل القرن العشرين من خلال تأكيدها المستمر على بروز كتل نخبوية مهيمنة على الحياة السياسية و السلطة في أوروبا الحديثة ، فالنخب السياسية أو النخب الحاكمة أو نخب السلطة و القوة (dirigeante / elites de pouvoir elites) على وجه الخصوص كما يسميها (ريمون أرون) تصنع التاريخ الإنساني و تحركه و تحدد صيرورته و ترسم ملامح التغيير الاجتماعي و السياسي في الدولة و تمارس دورها الفعال في توجيه الحياة الاجتماعية و السياسية في مختلف تجلياتها ، فتشكل النخب السياسية في المجتمعات الأوروبية الحديثة له علاقة بمدى التحول الديمقراطي و تطور الوعي السياسي و اتساع المشاركة السياسية و جودة نظم الحكم و

فعاليتها في هذه الدول عبر تطور دور الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية التي هي عصب النظم الديمقراطية التمثيلية و التداولية حسب ما يراه (موسكا و موريس دوفرليه) ، على عكس هذا فان النظم الإفريقية التي عاشت تحت سنوات من الاستعمار و التخلف السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، تشكلت النخب السياسية فيها و في دول شمال إفريقيا بصفة مختلفة جذريا عن تشكلها في أوروبا و آسيا و أمريكا .

من جهة أخرى ، جاءت النظريات التفسيرية للنخبة كرد فعل ضد التفسيرات الماركسية حول الطبقات الاجتماعية و الصراع الطبقي ، و الرؤية الطوباوية المثالية للديمقراطية (سيطرة المواطننة التشاركية) ، فقد استولت الماركسية لعقود من الزمن على الخطاب الفكري السياسي و الاجتماعي من خلال مقارباتها حول الطبقة العاملة و (البروليتاريا) ، فلم تستطع هذه الأخيرة انتزاع الدور التاريخي الهام للنخب في قيادة المجتمع .

و في خضم نهاية الحرب الباردة و تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية في العالم و محاولة القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تصدير نموذجها النيو ليبرالي إلى كل بقعة في العالم و عملها بمنطق " براغماتي " على كوننة و عولمة الديمقراطية و حقوق الإنسان و نشر السلام الديمقراطي بما يخدم مصالحها في العالم ، و في ظل النقاش النظري و الفكري حول ماهية و دور النخب السياسية المتزايد و الحتمي في الحياة السياسية ، برزت إلى الوجود قبل سنوات ثورات ما سمي "بالربيع العربي " و التي أطلق عليها اسم "الموجة الرابعة للديمقراطية " و انطلقت شرارتها الأولى في تونس سنة 2010 عبر غضب شعبي هز البلاد و طالب بإسقاط النظام الحاكم بزعامة زين العابدين بن علي و عائلته و محاكمة هذا الأخير بتهمة اختلاس أموال الدولة و الشعب و الطغيان و الفساد ، و عرفت التجربة الانتقالية التي خاضتها تونس خلال المدة ما بين 2011-2017 بالتجربة الناجحة حيث لعبت النخب السياسية من مؤسسة عسكرية و أحزاب سياسية و نقابات في تونس دورا بارزا في إدارة هذا الانتقال من خلال نهج الحوار و التوافق و اجتناب العنف و التصادم الدموي بين الأجهزة الأمنية و المواطنين المتظاهرين .

أهمية الموضوع و مبررات اختياره :

لا ريب أن الأنظمة التسلطية في الدول العربية و الإفريقية على العموم و دول شمال إفريقيا خصوصا أثرت بشكل سلبي على عملية بناء الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة في هذه الدول و ذلك لتأثير جملة من العوامل و الأسباب الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية ، ما أدى إلى استفحال الفساد و الاستبداد في كل القطاعات و أدى كذلك إلى طمس أدوار المواطنين و النخب في المساهمة في البناء و التغيير السلمي و المرن للأوضاع فتعالت الأصوات بين منادي للثورة و مطالب للإصلاح ، و هاهي ثورات ما

سمي "بالربيع العربي" تخطف الأضواء و تستدعي دراسة مسبباتها و تأثيراتها مع تباين نتائجها في البلدان العربية .

و قد أثبتت تونس تجربة ناجحة في الانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة بغض النظر عن الأحداث الدموية التي جرت خلال الثورة من سقوط للأرواح و الاغتيالات السياسية ، فان تفتح نخبها السياسية و تعقلها و ووعيتها بالأوضاع الوطنية و الإقليمية و الدولية أكسبها دورا فعالا في دفع عجلة الحوار الوطني البناء للخروج من دوامة الأزمة السياسية و الانتقال نحو الديمقراطية ، كذلك طبيعة مؤسستها العسكرية و العلاقات المدنية – العسكرية في تونس عرفت نوعا من الفصل و التكامل فيما بينها مما يستدعي الدراسة التحليل في طبيعة هذه العلاقات ، كما تهدف هذه الدراسة إلى رفع اللبس و الغموض عن مدى تأثير الإرث الاستعماري في تكوين النخب السياسية في شمال إفريقيا و تكريسه للتصورات الغربية في مجال الحكم و القيادة ، و تأثيره فيما بعد بتصديره لإيديولوجيته الليبرالية الامبريالية إلى كامل العالم عبر تكنولوجيات و وسائل الاتصال المتنامية .

الأدبيات و الدراسات السابقة :

إن تناول دراسة النخبة السياسية و علاقتها بالمؤسسة العسكرية و دورها في بناء الدولة المدنية و في إدارة التحولات السياسية و التغييرات الاجتماعية من المواضيع المهمة و المتجددة بفعل تطور المجتمعات و الظروف المحيطة بها ، فدراسة النخبة أو الصفوة تعتبر من المواضيع الأساسية في دراسة النظم السياسية المقارنة ، خاصة في دراسة النظم السياسية في إفريقيا و العالم العربي لاعتبار أن كل هذه الدول خضعت لحكومات تسلطية و سلطات استبدادية في مرحلة من مراحل نموها تركزت السلطة و القوة فيها في يد فرد مستبد أو نخبة مسيطرة و من الدراسات المهمة في موضوع النخبة و الانتقال الديمقراطي نجد:

- رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة و المعنونة ب : " **النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي** " من إعداد (بوروني زكريا) و التي تناول فيها المقاربات النظرية و المفاهيمية لدراسة الانتقال الديمقراطي و النخبة السياسية و كذلك علاقة هذه الأخيرة و تأثيرها في عملية الانتقال و التحول نحو الديمقراطية .
- و من الأطروحات القيمة كذلك في رأينا رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية بعنوان " **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010** " من جامعة النجاح بفلسطين من إعداد (يوسف عبد الرحمان سلامة) سنة 2016 و التي خلص من خلالها الباحث إلى أهمية دور النخبة السياسية الحاكمة من حكومة و أحزاب سياسية معارضة و مجتمع مدني في تنظيم

حوار وطني شامل بين كافة القوى السياسية و تجنب أزمة سياسية كادت تؤدي إلى صدمات عنيفة في الساحة التونسية.

- كذلك هناك كتاب بعنوان (**formation des élites politiques Maghrébine la**) الصادر سنة 1970 بفرنسا لنخبة من الباحثين و الذي يتناول بالدراسة و التحليل أصول النخب المغاربية الجغرافية و الاجتماعية و مستواهم التعليمي و تطورهم في مرحلة الاستعمار الى بروز حركات النضال الوطني و الثورات التحريرية .
- كتاب "إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي" (لفخر الدين ميهوبي) الصادر في مصر عام 2014 و الذي يبحث في أسباب فشل دولة ما بعد الاستعمار و يدرس أهم التحديات و الرهانات التي تقف في وجه عملية بناء الدولة في المغرب العربي .
- دراسة (Pluta Audrey) المعنونة ب (**relations civilo-militaires en tunisie les jours de l'indépendance à nos**) و التي درس من خلالها الباحث طبيعة العلاقات التي تحكم بين النخب المدنية و النخب العسكرية و علاقة الجيش بالسلطة المدنية في تونس من الاستقلال إلى أيامنا هذه و خلص الى استنتاج دور الجيش في الثورة التونسية 2010 حيث أن التهميش و الإقصاء الذي تعرضت له المؤسسة العسكرية على عهد بورقيبة و بن علي أدى إلى وقفها الى جانب الثوار و المواطنين المعتصمين .

الإطار الزمني و المكاني :

من هنا فان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو الرغبة في كشف الغموض حول ماهية و طبيعة النخب السياسية في شمال إفريقيا عبر دراسة تكوينها التاريخي في دول المغرب العربي و ما تتميز به من سمات و خصائص عن باقي النخب الإفريقية ، كما سنسلط الضوء على السياق التاريخي الذي برزت و تطورت فيه هذه النخب ، كما تشير هذه الدراسة إلى موضوع دور النخبة السياسية في عملية بناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا ، و سنأخذ كنموذج للدراسة حالة تونس في الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2017).

إشكالية الدراسة :

من منطلق الدور التاريخي و الحتمي الذي لا مناص منه للنخبة السياسية سواء كانت حاكمة أو محكومة في علاقة التأثير و التأثير بالبناء الاجتماعي و السياسي العام في الدولة ، حيث أن النخبة الحاكمة تملك السلطة و القوة و النفوذ و تحتل المواقع الإستراتيجية في مراكز صنع القرار السياسي ، ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتناول الجانب العملي من علاقة النخبة السياسية بعملية بناء الدولة المدنية في شمال

إفريقيا و دراسة الحالة التونسية التي تستحق التعمق و التحليل فيها عقب ثورة 2010 و التحولات الاجتماعية و السياسية التي برزت على الساحة بعدها.

من خلال هذا التقديم نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف كان دور النخب السياسية الحاكمة في شمال إفريقيا في عملية بناء الدولة المدنية وإسهامها في إدارة التغيير السياسي في التجربة التونسية بعد ثورة 2010 في ظل التحولات الداخلية و الإقليمية ؟

من هذه الإشكالية الرئيسية تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1. ماذا نعني بالنخبة السياسية و بناء الدولة المدنية ؟
2. ما هي خلفيات نشأة و تطور النخب السياسية في بلدان شمال إفريقيا خصوصا النخب التونسية الحاكمة قبل و بعد الثورة ؟
3. كيف نفسر طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في شمال إفريقيا و في الحالة التونسية ، و ما هو حجم تأثيرها في رسم خارطة السياسة الجديدة للدولة التونسية بعد ثورة 2010-2011 ؟

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة و الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها نستهدف من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية :

- أن الإرث الاستعماري لبلدان شمال إفريقيا له أثر كبير في التكوين التاريخي للنخب السياسية في هذه المنطقة .
- حياد المؤسسة العسكرية و وقوفها الى جانب الإرادة الشعبية يؤدي حتما الى دعم خيار الدولة المدنية .
- وعي و اقتناع النخب السياسية الحاكمة و غير الحاكمة في تونس من أحزاب سياسية و مجتمع مدني بضرورة الحوار المتمدن و الشراكة و التوافق من شأنه تعزيز الحكم المدني و تقديم المصلحة الوطنية و تشجيع الانتقال السلمي للسلطة.

الإطار المنهجي :

يقضي البحث العلمي استعمال و إتباع منهج علمي أو عدة مناهج معينة والتي تتناسب و الظاهرة محل الدراسة و قد اتخذنا في دراستنا هذه المناهج و الاقترايات التالية :

الافترايات المستخدمة :

- **اقترب النخبة أو الصفوة :** من منطلق دراستنا لظاهرة النخبة السياسية و مدى تأثيرها في تكوين الدولة المدنية، استعنا باقترب النخبة الذي يقوم على مجموعة من الافتراضات في التحليل هي أن المجتمع ينقسم إلى فئتين أقلية تملك السلطة و القوة و النفوذ و هي النخبة الحاكمة ، و أغلبية محكومة و تمثل بقية المجتمع، و أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لمجموعة من الظواهر الأخرى فهي جزء من النظام الاجتماعي العام، و تتمثل أهمية النخبة في مدى تأثيرها و سيطرتها على مواطن صناعة القرار السياسي.
- **الاقترب التاريخي :** لا شك أنه عند محاولة فهم و دراسة و تحليل أي ظاهرة أو جماعة و معرفة أطر تكوينها الاجتماعي و السياسي و الجغرافي لا بد من الرجوع إلى التاريخ بالبحث عن بدايات نشأة و تطور النخب السياسية في منطقة شمال إفريقيا.
- **اقترب القيادة السياسية:** يشكل المتغير القيادي أحد المداخل الأساسية في دراسة النظم السياسية ذلك أن فهم نشأة القيادة و طرق وصولها للسلطة يحدد فيما بعد السياسات التي انتهجتها أو التي سوف تطبقها ، ففي الحالة التونسية هناك تجربة الرئيس الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي في الحكم قبل الثورة .
- **منهج دراسة الحالة :** من منطلق بحثنا في التجربة التونسية يتجه منهج دراسة الحالة إلى جمع البيانات المتعلقة بظاهرة واحدة معينة و يهدف المنهج إلى دراسة الوضع القائم و كذا الوقائع السابقة للظاهرة لكشف الغموض عن حيثياتها، و في هذا البحث درسنا الحالة السياسية في تونس بعد ثورة 2010 و ما سبقها من تطورات و كذلك فحص العلاقة بين النظام التونسي و الجيش و تأثير ذلك على المستوى السياسي.
- **المنهج الوصفي :** الوصف هو إعطاء صورة كلية عن الظاهرة محل البحث و الدراسة و استكشاف ملامحها تمهيدا لوضع الفروض و إجراء اختبارات أكثر تعمقا ، فتقصي الأحداث و أسبابها و علاقات بين تلك العناصر يستدعي منا الوصف .
- **المنهج التحليلي :** حيث يستعمل هذا المنهج لدراسة الظواهر السياسية بتفكيكها الى أجزاء و مكونات و دراسة كل جزء على حدة لفهم كيفية عمل هذه الأجزاء و العلاقات التي تجمع فيما بينها لتكون النظام ، و قد استعنا بهذا المنهج في تحليل النظام السياسي التونسي خاصة مؤسسة الرئاسة و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني في تونس و علاقتها بالدولة و المجتمع .

صعوبات الدراسة :

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات و عقبات من الناحية العلمية و العملية و تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لموضوع النخبة السياسية و الدولة المدنية في شمال إفريقيا في الآتي :

أولا : ندرة المصادر و المراجع حول الموضوع خاصة فيما يخص النخب الشمال افريقية التي لم يكتب عنها الكثير .

ثانيا: صعوبة تحديد أعضاء النخبة و جمع المعلومات عنهم .

ثالثا: ضيق المدة الزمنية المتاحة للبحث و لجمع المعلومات الكافية و الوافية في هذا الموضوع .

تمهيد :

إن الحديث عن دور النخب السياسية الحاكمة أو القائدة أو نخب القوة و النفوذ لم يكن بدعا في التاريخ ، فقد تناوله فلاسفة العهد اليوناني من أرسطو و أفلاطون إلى مفكري العصور الوسطى و كتابات مكيافيلي و سان سيمون ، وصولا الى علماء العصر الحديث و طروحات باريتو و موسكا و مايلز ، كمسلمة في أي اجتماع إنساني فلا يخلو أي مجتمع مهما كان مستوى تطوره الاقتصادي و الثقافي و السياسي من وجود نخبة أو أقلية ماهرة و استثنائية تتميز بالذكاء و الخبرة و الحكمة تقود أغلبية المجتمع و عامته في جميع مجالات الحياة ، و اعتمدته المقاربات التحليلية السلوكية و البنيوية في العلوم السياسية خاصة في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي كمدخل رئيسي لدراسة اتجاهات بناء الدولة الوطنية الحديثة ، و أوجه صناعة القرار السياسي و النخبة السياسية كذلك تؤثر بحكم موقعها الاجتماعي و علاقاتها بالمؤسسات الدينية و العسكرية و استحوادها على السلطة السياسية في عملية بناء الدولة المدنية ، فهي التي تسهر على تشريع القوانين و ضمان تنفيذها و تهدف إلى تعزيز و تطبيق المبادئ التي جاء بها الدستور في الدولة من منطلق سعيها المستمر في الحفاظ على نفوذها و قوتها أو من المنظور التعاوني مع كافة الشرائح الاجتماعية و السياسية لضمان الأمن و الاستقرار و الحفاظ على الوحدة و المشاركة في الحكم.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

المبحث الأول : ماهية النخبة السياسية :

المطلب الأول : التأصيل اللغوي لمصطلح النخبة :

- حسب التصور الإسلامي : المعنى اللغوي لمصطلح النخبة: ملخص ما جاء في (لسان العرب)¹ أن كلمتي (النخبة) و(الصفوة) تأتيان مترادفتان في موضع واحد، فكلاهما تحمل معنى خيار الشيء. وتحملان محمل الاختيار والنقاء الذي هو نقيض الكدر. وتختلف كلمة النخبة عن كلمة الصفوة في أن مصطلح النخبة ينفرد بمعنى النزع ، الجبن وضعف القلب ، أو المهزول، ومعنى المباذعة والعضة، وعليه فهو يجمع بين معنيين متضادين. أما مصطلح الصفوة فينفرد بمعنى أخلصته، صدق، والصديق. وتأتي بمعان كثيرة. ورأينا أنها ترد أيضاً بمعنى العفوة أو العفاوة. وأخيراً بمعنى الأملاك والأراضي التي جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا وارث لها. ومنه فإن مصطلح الصفوة يحمل المعنى الإيجابي فقط. وللاشارة فإن مصطلح الصفوة يشترك مع مصطلح طبقة في التوزيع والتصنيف .

مصطلح النخبة عند المفسرين :

يبدو من خلال كتب التفسير أن مصطلح النخبة استخدم كمصطلح بلفظ الصفوة، ويرجع السبب، لعدم وروده في القرآن الكريم. واستخدم لفظ النخبة ككلمة فلم يخرج عن معنى عضه النملة، كما جاء في تفسير البيضاوي، وتفسير أبي السعود في السياق الآتي «يحتمل ما تجاوز الشوكة في الألم كالخروج، وما زاد عليها في القلة كنخبة النملة .

- الانتخاب و يعني الانتزاع ، و هو الاختيار و الانتقاء و منه تنتقى النخبة ، و هم الجماعة التي تختار من الرجال و المنتخبون من الناس هم المنتقون . و في المعجم (المحيط) نجد أن النخبة تعني ، المختار من كل شيء اذ يقال جاء في نخبة أصحابه ، أي خيارهم أما في قاموس أكسفورد فكلمة Elite تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل و الأهم من غيرها بفضل امتلاكها (السلطة أو الثروة أو المهارات العقلية المتفوقة) مثل : النخبة الحاكمة و النخبة المثقفة ، أما قاموس (Hachette) الفرنسي يعرفها على أنها جماعة الأخيار و العناصر المتميزة ضمن مجموعة أكبر .²

¹ ابن منظور . لسان العرب ، (المجلد الثالث عشر) ، (بيروت : دار صادر ، دون تاريخ) ، ص 309 . 310

² http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=1&ChapterId=2&BookId=2059&CatId=201&startno=0

المطلب الثاني : تعريف النخبة السياسية :

تتعدد استخدامات مصطلح أو مفهوم النخبة خاصة في الدراسات و التحليلات المتعلقة بالتفاعل السياسي و العمليات السياسية و الاجتماعية ، و قد اختلف العديد من المفكرين حول كيفية كتابة كلمة النخبة أفي المفرد (singulier) أم في الجمع (pluriel) ، كما جاء في القاموس النقدي لعلم الاجتماع (لرايمون بودون). ومن هنا يعد "فيلفريدو باريتو" من أهم مفكري علم الاجتماع في العصر الحديث الذين أكدوا على استحالة تفضيل كلمة النخبة في المفرد على كلمة النخب في الجمع ذلك أن لكل منهما مدلولاته و استعمالاته الخاصة في كل حقل و مجال دراسي أو عملي.

وقد جاء مفهوم النخبة في (الموسوعة السياسية) للكيايالي ، أنها تعني : " مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا اجتماعيا أو سياسيا مرموقا ، كما يطلق التعبير على مجموعة اكتسبت شهرة في مجال معين و قد تكون النخبة حاكمة أو غير حاكمة و تجمع أحسن الكفاءات في مجال معين و المصطلح تعبير أيضا عن الامتياز و التفوق و قيمة قيادية في مؤسسة أو في المجتمع " .¹

و في المجال السياسي مرتبط بنظريات النخبوية و الأرستوقراطية و تبحث في دور الفرد في التاريخ على حساب المجموع ، أما في النظريات الاشتراكية فتأتي بمصطلح (الطليعة) الذي يفيد انتماء القيادات الى الطبقات العمالية الكادحة و تحقيقها لرسالتها من خلال نضالها في صفوف الجماهير مصدر الفعل التاريخي عندها لتحقيق أهدافها.² فكل القراءات تشير إلى أن النخبة السياسية ليست بدعا في التاريخ السياسي فقد جاءت في كتابات "أفلاطون" عندما عبر هذا الأخير على ضرورة حكم الحكماء و ذوي العقول النبيهة و المتمكنة ، كما برزت إسهامات كل من " سان سيمون " في بلورة مفهوم النخبة عندما نادى بحكم العلماء ورجال الصناعة للمجتمع إذ أنهم الأقدر على ذلك و يتوفرون على الخبرة و التجربة و النفوذ لقيادة المجتمع كما ، لا ننسى كل من دور " فلفريدو باريتو" و " جايتانو موسكا " و الألماني " روبرت ميشلز" و الأمريكي "رايت ميلز " و "جيمس برنهام" في صياغة منظور جديد للتحليل السياسي و السوسيولوجي ينطلق من النخبة كمدخل نظري لمقاربة البناء الاجتماعي العام ، فدراسة نظام سياسي ما أو عسكري أو اقتصادي يتم عبر فهم سلوكيات و اتجاهات و خلفيات الأشخاص المؤثرين في هذا النظام بحكم مناصبهم و مواقعهم و إسهامهم في صنع القرارات المهمة في أي نظام .

¹ الكيايالي عبد الوهاب و اخرون ، موسوعة السياسة ، (الجزء السادس) ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979) ص 541
² نفس المرجع ، ص 542

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

و نجد هذه المقاربة حتى في الفكر السياسي الإسلامي و "المدينة الفاضلة" عند الفارابي ، الذي يرى ان ترسيم الإمام أو الحاكم أو الخليفة لا يتم إلا عن طريق اختياره من طرف (أهل الحل و العقد) و هم قلة من العلماء الذين يتصفون بالحكمة و العقل و الورع و البصيرة و الفراسة .

فالنخبة عند باريتو هي تلك الطبقة التي تحمل أكبر مؤشرات النجاح و المهارة في مجال عملي معين هذا ما يطلق عليه اسم النخبة¹ ، أو بتعبير آخر ، فرق "باريتو" في نظريته حول النخبة بين النخبة العامة و التي تمثل مجموعة الأفراد المتفوقين في المجتمع في جميع المجالات ، و بين النخبة السياسية أو الحاكمة و التي هي جزء من النخبة العامة و لكنها تعمل فيما يخص مجال السلطة و الحكم ، و يرجع باريتو أسباب تفوق أعضاء النخبة عن بقية المجتمع إلى صفات و مؤهلات و خصال طبيعية و بشرية في هؤلاء الأفراد تجعلهم في مقدمة المجتمع .

و تتنوع النخب هنا على حسب تنوع مجالات عملها فهناك نخب سياسية ، فكرية ، عسكرية ، دينية ، رياضية.... الخ. و في هذا المقام فان باريتو استخدم تعبير (مكيافيلي) للتفريق بين الطبقة الحاكمة (classe gouvernante) و الطبقة المحكومة (classe gouvernée) ، إذن فالنتيجة التي توصل إليها أن هناك نخبة حاكمة و مهيمنة و نخب محكومة .

و هناك مفكرون آخرون مثل (بوتومور) الذين استخدموا مصطلح النخبة "كنخبة السلطة" و كذلك (ورايت مايلز) ، في حين أكد آخرون على مصطلح " الطبقة " ².

النخبة القائدة أو الطبقة القائدة ، النخبة الحاكمة أو الطبقة الحاكمة هما مصطلحين متماثلان لاستعمال واحد . و يمكننا القول أن مفهوم باريتو للنخبة هو الأكثر تطابقا مع الملاحظة و الواقع .

أشار (رايمون أرون) في مقال له حول إسهامات باريتو أن مفهوم باريتو للنخبة شكلي و يفتقر إلى الدقة و الوضوح ذلك أن مفهوم النخبة لم يأخذ حقه من التفسير و الوضوح حول العوامل التي تسمح بالتمييز بين أعضاء النخب ، و ينطلق " أرون" من مسلمة أن الطبقة الحاكمة هي القلة التي تبسط حكمها و نفوذها على المجتمع³ ، و نظرية النخبة تؤكد استحالة وجود مجتمع بدون سلطة تنظمه و هي تتعارض

¹ Boudon raymond et françois bourricaud. **dictionnaire critique de la sociologie**.(France : quadrigé , presses universitaires de France,2000) p 225 .226

² Ibid .p 225

³ Aron Raymond , la Classe dirigeante , Revue Française de sciences politique , 15 année , n° 1 , 1965 , pp 7-27

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

مع نظريات حديثة أخرى و تفننها "كنظرية لينين حول ديكتاتورية البروليتريا" و النظرية الديمقراطية و تؤكد استحالة الذوبان الكامل للمجتمع داخل الدولة أو للدولة داخل المجتمع .

توجد عدة تعريفات لمفهوم النخبة السياسية لتعدد و تطور الأوضاع التاريخية لتشكل النخبة فيها تتراوح بين تعريفات الكلاسيك مثل (باريتو و موسكا و مايلز) و النخبويون الجدد (كريمون ارون) وسنعرض بعض هذه التعريفات المهمة .

تختلف النخبة السياسية و تتميز عن باقي النخب الأخرى في المجتمع ، لما تتميز به من خصائص و قدرات فهي قريبة من دوائر صنع القرار السياسي و السلطة في الدولة و تؤثر و تتأثر بها فنجد عالم السياسة (david Easton) يعرفها كالآتي :

" أن جميع عمليات صنع القرار التي تتعلق بتخصيص و توزيع الموارد في المجتمع تصنع من قبل النخبة."¹

كما يرى (harold lasswell) تعريفا أكثر بساطة و لكن له مدلولات واسعة و دقيقة عندما قال أن النخبة تعبر عن مجموعة الأفراد الذين يحددون " من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ و كيف ؟ ".² و منه فان النخبة السياسية تشير إلى مجموعة الأفراد ، الشركات و الأحزاب السياسية أو أي نوع آخر من منظمات المجتمع المدني و السياسي الذين ينشطون في إدارة و تنظيم الحكومة و جميع مظاهر القوى السياسية ، فهم الأشخاص الذين بحكم مواقعهم الإستراتيجية في المنظمات و الحركات المحورية الكبيرة قادرون على التأثير السياسي بانتظام و بشكل كبير.³

يشكل مفهوم النخبة أداة تحليلية و تراكم معرفي متغير باستمرار ، حيث أنه من الصعب الفصل بين الأحكام التي تشكله أو الممارسة التي تؤسسه ، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي لتطور مفهوم النخبة عند استخراج و تحليل خصائصه الأساسية.⁴

¹ Kotzé hennie et carly steyn . **African Elite perspectives :AU and NEPAD** .(south Africa : konrad adenauer stiftung , 2003) p 11

² Ibid . p11

³ Vergara luis garrido. **Elites political Elite and social change in modern society** . (N° 28), (revista sociologia) , 2013 , p 31

⁴ Blanchet gilles . **Elite et changement économique et sociaux dans une perspective africaine** .(centre ORSTOM de Dakar , 1975) p 4 .

المطلب الثالث : نظريات النخبة و أنواعها :

تعتبر نظرية النخبة عميقة الجذور في كتابات العلوم الاجتماعية و السياسية خاصة عند (ماكس فيبر ، باريتو ، موسكا و مايلز) و هي تتقاطع مع نظريات أخرى مثل نظرية الاختيار العقلاني و نظرية الثقافة السياسية .

ويشترك منظرو النخبة الكلاسيكيون و الجدد في نظرتهم التحليلية لوظيفة و مخرجات النظام السياسي من خلال دراستهم لسلوك النخبة ، و برزت النظرية النخبوية (Elitisme) في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين و تقوم على فكرة حكم النخبة أو النخبة الحاكمة على أساس أنه الحكم الوحيد في العصر الحديث ، و نظرية النخبة تناقض النظرية الماركسية و ترى أنه يوجد في المجتمع قلة لها السلطة و كثرة تخضع للحكم ، و حاول منظرو النخبوية صياغة نظرية ديمقراطية للنخبة من باب أن الجماهير لا تستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث من هنا كان الدور الأبرز للنخبة و اعتمادا أكبر على حكمة أعضائها و حسن تقييمهم للأمور ¹.

يعبر مصطلح النخبة عن الأقلية الحاكمة في المجتمع ، أو أنها المجموعة من الأفراد التي تسيطر على أو تهيمن على مصادر القوة و السلطة الأكثر أهمية في المجتمع.

"...فمهمة النخبة في المجتمع الحديث ليس فقط التنازع و الصراع على السلطة

و لكن الدخول في اللعبة السياسية وفق آليات مختلفة من التجنيد النخبوي..."²

يشكل مصطلح (الحتمية) جوهر النخبوية الكلاسيكية ، حيث استعمل هؤلاء حتمية حكم النخبة لمواجهة جدل الليبرالية السياسية و النظرية الماركسية ، باعتبار أن الديمقراطية من حيث كونها " حكم الشعب " و الاشتراكية من حيث كونها " نظاما طبقيا " هي نتائج مستحيلة التحقيق لأن المجتمع هو بالضرورة تحت قيادة النخبة ، إضافة إلى ذلك فإن النخب لا يمكن أن تعوض إلا بمجموعة أخرى من النخب (إعادة إنتاج النخب) حسب تعبير (بيار بورديو) ، و أن الأغلبية تحكم بالضرورة عن طريق أقلية كما عبر عن ذلك (باريتو ، موسكا و مايلز) ، ³ و يفسر منظرو النخبوية سيرورات المجتمع من خلال البناءات الفوقية للمجتمع عكس النظرية الماركسية التي تحلل من طريق البناءات السفلية له أي من الطبقات

¹ الكيالي عبد الوهاب و آخرون ، موسوعة السياسة ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

² Lopez matias _Elite theory .sociopedia , isa , 2013 . p1 . Http://

http://www.sagepub.net/isa/resources/pdf/Elitetheory.pdf

³ Lopez matias, Ibid., P.2.3

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

الكادحة العمالية ، و يعتبر باريتو أن ظهور النخبة يرجع بالأساس الى العامل البيكولوجي الاجتماعي أي الأشخاص الذين هم الأكثر قدرة على ممارسة العمل السياسي ، عكس النظرية الماركسية و اللينينية التي ترى أن النخبة تقوم على العامل الاقتصادي و بالتحديد إلى نظرية تقسيم العمل و التخصص في العمل السياسي ، ما من شأنه أن ينتج أو يكون أعضاء النخبة السياسية أو الحاكمة¹ . و قد اهتم " باريتو " كثيرا بمسألة الاستقرار داخل النظام السياسي و هذا ما دفعه الى استخلاص نظريته حول "دوران النخبة" من منطلق أن النخبة تصاب في مراحل تطورها بالضعف و التلاشي ، و لا بد لها من التجديد فتتطلب من بناء أدنى منها لإعادة التكوين و الميلاد من جديد ، و يفسر باريتو بأنه لا بد للنخبة من الانفتاح للسماح بدخول عناصر جديدة حيوية فيها فالدوران حتمية تاريخية للنخبة و التاريخ مقبرة الأوليغارشية دون أن يسبب في انقراضها .

و يقترب منظرو النخبة التقليديون من التحليل الطبقي للمجتمع أي أنه عبارة هيراركية مقسمة الى طبقات و درجات أفقيا حسب معايير متعددة قد تكون اقتصادية أو غير اقتصادية ، ويرون أن النخبة تقود و تحكم المجتمع عن طريق امتلاكها للقوة السياسية ، و الجماهير لا تستطيع أن تحكم نفسها فوجود النخبة أمر حتمي للتنظيم و القيادة ، بينما يرى النخبويون الجدد أن النخبة هي التي تستغل الجماهير لامتلاك القوة و النفوذ و السلطة² . كما فرق "كارل دويتش " بين النخبة العليا و النخبة الوسطى و النخبة الهامشية ، حيث رأى أن النخبة يمكن تحديدها عبر "اقتراب المنصب أو الموقع الرسمي " فهم أولئك الذين يشغلون المواقع الإستراتيجية في عملية صنع القرار و يتحكمون في نقاط تقاطع انسياب المعلومات و يشاركون يوميا في صنع القرارات لملايين البشر³ .

كما يرى (هيجلي و برتون) 2006 ، أن النخب يشكلون الأشخاص الذين يشغلون الجزء العلوي من المنظمات و المؤسسات و الحركات القوية ، و بالتالي فان النخبة قادرة على التأثير في القرارات السياسية.

¹ Busino Giovanni , *Revue européenne des Sciences sociales et Cahiers Vilfredo Pareto* , (Genève : Librairie Droz , 1964

² نصر محمد عارف ، النخبة السياسية و دراسة النظم السياسية العربية (الإمكانات و الإشكالات) ، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، 1996 ، ص 4 ، منشور على الرابط التالي :

<https://www.academia.edu/26300368/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

³ نفس المرجع السابق ، ص 5

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

علاقة مفهوم النخبة ببعض المفاهيم الاجتماعية و السياسية:

إن مفهوم النخبة قد يتدخل في علاقات تقاطع سواء بشكل أفقي أو رأسي مع مفاهيم مختلفة, وهذا التقاطع يعبر عن أرضيات مشتركة بين هذه المفاهيم ومفهوم النخبة مثل مفهوم الجماعة ومفهوم الطبقة السياسية والقيادة السياسية و الارستقراطية و الأوليغاركية وهذه المفاهيم هي:

• 1- النخبة والقيادة السياسية:

يستخدم كثير من علماء الاجتماع مصطلح القيادة السياسية للدلالة على مفهوم النخبة الحاكمة, فالقيادة السياسية هي السياسيون مثل رئيس السلطة التنفيذية, والوزراء, بالإضافة إلى أعضاء البرلمان, ومع أن كلا من مفهومي القيادة والنخبة يتعلقان بجانب التوجيه في العملية السياسية, إلا أنه يجب التمييز بينهما من الناحية التحليلية, فالقيادة التحليلية في جوهرها ظاهرة فردية والنخبة في أساسها ظاهرة جماعية.

• 2- النخبة والطبقة:

التقى مفهوم الطبقة ومفهوم النخبة على بعض المبادئ, أبرزها التأكيد على مفهوم الإنقسام والتدرج من حيث الثروة والسلطة والنفوذ, أو المكانة, ثم التأكيد على ظاهرة الصراع التي تتبع من عدم المساواة. و قد ميز عالم الاجتماع الأمريكي (C.W Mills) بين مفهوم النخبة و مفهوم الطبقة فالنخب على حسب تعبيره :

" تتحد و تتشكل فيما بينها في إطار كتل سلطوية لقيادة المجتمع " ¹.

من منطلق وجود مصالح مشتركة فيما بينها تجعلها تتحد و تتفرق , كما يوجد كذلك مبادئ و قيم و عقليات شخصية (كروابط الصداقة , أو أبوية أو نفس الاختصاص و التكوين) تجعل الأشخاص يفضلون الانتماء لنخبة معينة على حساب أخرى.

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف بين المفهومين, فيشير مفهوم النخبة إلى جانب واحد من التدرج (جانب النخبة), هذا بينما يشير مفهوم الطبقة إلى أكثر من خط التدرج, أنه يشير إلى دراسة للمجتمع كله, وتحظى الشرائح الدنيا بنفس الاهتمام الذي تحظى به الشرائح الأخرى, كما أن المنهج النخبوي يرى إن عملية التحديث والتنمية تأتي من أعلى من القيادة على خلاف المنهج الطبقي الذي يرى أنه يمكن دراستها من أسفل (الجماهير), ومن أعلى (الحكام).

¹ Rocher guy .introduction à la sociologie générale (le changement social).(canada : éditions HMH , 1968) p 129.

• 3- النخبة والجماعة:

تركز دراسات الجماعة على مجموعات الأفراد التي تتفاعل مع بعضها؛ لتحقيق أهداف مشتركة، أي أن الاهتمام الأساسي ينصب على الجماعة وليس الفرد، حيث تعد الجماعة وحدة التحليل، أما بالنسبة لمنهج النخبة، فيركز على سلوك عدد صغير من صناع القرار وليس على مؤسسات الحكم

• 4- البرجوازية:

طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرة نشأت في القرون الوسطى الأوروبية، لعبت هذه الطبقة دورا هاما في إنجاز الثورة الفرنسية، وتشكل البرجوازية من مجموع المالكين الفرديين أو الجماعيين لوسائل الإنتاج، وكبار الملاك، ومن الأنظمة الديمقراطية أصبحت البرجوازية تتميز بامتلاكها لوسائل الإنتاج والسلطة الاجتماعية تقوم على مفهوم النخبة.

• 5- الاستقرائية

تعني كلمة الاستقرائية لغويا حكم الأفضل، ووفقا لأرسطو تمثل الحكم الأكثر رشدا من أشكال الحكم، إلا أن المعنى التاريخي أو التطبيق السياسي للاستقرائية مختلف تماما، فإنها تحمل معاني النخبة والطبقة الحاكمة من حيث محدودية العدد والتميز و هي حكم الأقلية على الأغلبية.

• 6- الأوليغارشية : تعني الأوليغارشية حكم الأقلية، وقد استخدم روبرت داهل عالم الاجتماع الأمريكي لفظ "الأوليغارشية" كمرادف للصفوة الحاكمة أو القلة التي تحكم الأغلبية حتى في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية فالأوليغارشية تعني مجموعة من الأفراد المتميزون في المجتمع بسبب توفرهم على الثروة ، النفوذ و السلطة ، أما موسكا فاعتبر الأوليغارشية شكلا من أشكال الطبقة الحاكمة.

• 7- النخبة والتجنيد السياسي : مفهوم التجنيد السياسي يستخدم عادة للإشارة إلى الأدوار السياسية

النخبوية، التي تتيح لأصحابها درجة أعلى من المشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرار سواء في نطاق مؤسسات معينة، أو على مستوى مؤسسات الدولة بشكل عام.¹

¹ زغلول سوسن سيد علي ، مقال بعنوان دور النخبة في ادارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016 . (المركز الديمقراطي العربي 2016). بتصرف

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

بنية النخبة السياسية :

تتميز دراسة النخبة السياسية و دورها في الدولة و المجتمع ، بالتزام تحديد هيكل هذه النخبة و مدى انفتاحها أو انغلاقها و خلفياتها الاجتماعية و السياسية و التاريخية و النفسية و الفكرية من أجل فهم مساراتها و تحليل واقعها داخل دولة ما أو في المجتمع الدولي .

إن أعضاء النخبة السياسية لا يأتون من العدم أو من الفراغ ، و إنما يحكم مسار انتسابهم إلى نخبة سياسية أو جماعة معينة مجموعة من العوامل و الخصائص مثل الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة و إلى حيز ثقافي و قبلي أو سلالي داخل المجتمع ، كما يؤثر فيه كذلك الدين و العرق و السن و المستوى العلمي ، كما يفترض أن يكون عضو النخبة أكثر تعلما و معرفة و قدرة و ذا اطلاع و اهتمام بالغ بالشؤون العامة للمجتمع على عكس عامة الشعب .

و لفهم واقع النخبة السياسية الحاكمة تتمثل الخلفيات منطلقا أساسيا لتمييز أعضاء النخبة كما أنها عناصر محددة نسبيا لسلوكهم و مواقفهم السياسية ، فالنخبة الحاكمة في أغلب النظم التسلطية في الدول النامية لا تزال متشبثة بالسلطة و النفوذ في ظل نهجها الأحادي فهي تعادي و تعارض و تخالف كل من ينتقدها أو يكون ضدها أو ضد مصالحها ، بحجة أنها هي الوصية على الثورة و النضال ضد المستعمر أو من خلال دورها في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في هذه الدول ، و هذا النهج مستوحى في نظر " أحمد زايد " من التقاليد الأبوية و السلطوية و العسكرية للحكم في ما قبل الاستعمار على أساس القوة و الغلبة و أيضا من النظام الاستعماري و ربما من التكوين العسكري لغالبية هذه النخبة المسيطرة .¹

أيضا نجد أن غالبية الأحزاب السياسية في إفريقيا و في البلدان النامية ، نشأت في ظل سياق استعماري أي أنه في ظل غياب الديمقراطية و الانفتاح السياسي و الشرعية ، حيث لم تكن هناك مجالس انتخابية أو هياكل تمثيلية برلمانية الا لقلّة من المستعمرين ، و هذا ما يعبر عن كيفية استخدام النخبة السياسية للسلطة و النفوذ و استثثارها به في مرحلة الاستقلال و ما بعده . و يرى بعض الباحثين ان أعضاء النخبة يتكثرون و يكونون أكثر عمقا و انسجاما و تنظيما على حسب تقارب أو تباعد مصالحهم الشخصية .

¹ بوروني زكرياء . النخبة السياسية و اشكالية الانتقال الديمقراطي . (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، (جامعة منتوري قسنطينة) ، 2010 . ص 112 - 113

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

كما تلعب السمات و الصفات الشخصية و النفسية لعضو النخبة من طباع و ميولات و مهارات و قدرات ذهنية و فكرية دورا أساسيا في تصرفات هؤلاء السياسية ، و قد درس كلا من الباحثين الأمريكيين (هارغروف و بارير) مجموعة من الشخصيات الرئاسية و القادة و الزعماء لتحديد الصفات التي تميزهم أو التي تحكم تصرفاتهم و سلوكياتهم ، مثل صفة الشخصية الكاريزمية التي تصور صفة القائد الروحي و الزعيم القوي في خطابه و الملهم لشعبه.¹

و لا يمكن عزل بعض القيادات العسكرية عن النخبة السياسية و ذلك باعتبار نفوذها القوي داخل النظام السياسي في أغلب البلدان النامية حتى و ان لم تكن تملك السلطة فعليا و لكنها تؤثر في الحياة السياسية و تتدخل في صنع القرارات الرسمية للدولة ، فالنخبة السياسية تمتد الى أبعد من السلطات الرسمية في إطار النسق السياسي الذي هو جزء من النظام الاجتماعي العام فهي تدخل ضمن وحداته الفرعية كالأحزاب و منظمات المجتمع المدني و الجمعيات و جماعات الضغط و المصالح.²

¹ بوروني زكرياء . المرجع نفسه ، ص 112
² نفس المرجع السابق ، ص ص 114-117

أنواع النخب و تصنيفها :

- يتكلم علماء الاجتماع عن النخب بصيغة الجمع أكثر من كلامهم عن النخبة في المفرد ، و ذلك للتعبير عن وجود نخب متعددة بتعدد المجالات و القيم التي تمثلها ومن منطلق ما تمثله النخب من سلطة و هيمنة و نفوذ و تأثير في المجتمع ، حيث صنف ماكس فيبر السلطة السياسية الى (تقليدية ، عقلانية-شرعية ، كاريزمية) حيث أن من هذا التصنيف يمكن أن نستمد فكرة التأثير و الهيمنة التي تمارسها النخب في المجتمع ، و يمكن حسب هذه المعايير أن نصنف النخب إلى 06 ستة أنواع¹ :

1- النخب التقليدية :

تستمد هذه النخب مشروعيتها و تأثيرها من منطلق الأفكار و القيم ، و العادات و التقاليد المتجذرة في المجتمع و التي يؤمن بها الأفراد ، كذلك فان كل الألقاب النابعة من الأرسطوقراطية التقليدية من النبالة و الزعامة و القيادة يمكن أن تعتبر تقليدية ، كذلك فان زعيم قبيلة ما يستمد قوته من روابطه الأسرية أو دينية أو القيم التي يؤمن بها الأشخاص فهذه الأخيرة لها تأثير كبير في المجتمعات الإفريقية خاصة و النامية بصفة عامة ، و تتبع مكانة هذه النخب من الشعور العام بين أفراد المجتمع بمرجعية و أصالة هذه النخب .

2- النخب التكنوقراطية :

تنشط ضمن هياكل شرعية و بيروقراطية رسمية ، و تمارس هيمنتها من منطلق القوانين و القواعد التي على أساسها تم تنصيبهم ، من جهة أخرى من منطلق الكفاءات و الخبرات التي تتمتع بها هذه النخب ، و تتشكل هذه النخب من الفئات الإدارية العليا في الدولة في الحكومة و في الشركات الكبرى الصناعية و المالية و هم من يمثلون " الموظفين الكبار " ، و حسب (ماكس فيبر) فان هذه النخب التكنوقراطية تمارس السلطة و الهيمنة أكثر من مجرد التأثير من منطلق مناصبهم القيادية و البروقراطية .

3- النخب المالكة (النخب الاقتصادية) :

هذه النخب تتوفر على سلطة من منطلق حيازتها على أملاك و ثروات و رؤوس أموال ضخمة تمكنها من ممارسة الضغط المادي و المعنوي على العمال و المؤسسات و النخب الأخرى التقليدية أو

¹ Boudon raymond et françois bourricaud . Op . Cit ., pp 227-229

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

التكنوقراطية و يمكن تسميتها (بالنخب الاقتصادية) لأنها تؤثر في الحياة السياسية بسبب ما تملكه من أراضي و أموال و مؤسسات كذلك تؤثر في التغيير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة .

4- النخب الكاريزمية :

تحتوي هذه النخب حسب(ماكس فيبر) على صفات نوعية على صفات نوعية كاريزمية شخصية و فوق عادية تمكنها من التأثير الايجابي أو السلبي على بعض الأشخاص مثل القادة و الزعماء الروحيون أو الدينيون .

5- النخب الإيديولوجية :

تطورت هذه النخب في فلك الإيديولوجيات المهيمنة في المجتمعات و تمثل الشخصيات التي تبتث القيم و الأفكار الإيديولوجية في المجتمع ، و يمكن أن لا تكون هذه النخب بالضرورة في السلطة و انما تمارس تأثيرا دون سلطة رسمية كقوى المعارضة ، و تريد هذه النخب التغيير الاجتماعي و السياسي للأوضاع داخل الدولة .

6- النخب الرمزية :

لا يمكن نفي دور النخب الرمزية في تصنيف النخب لما لها من وظائف مهمة في المجتمع ، فالقادة السياسيون يمثلون رموزا بالنسبة لأتباعهم عبر نشرهم للقيم و الأفكار التي من شأنها أن تهيمن على الحالة الثقافية و السياسية للناس ، و كذلك لا ننسى دور رجال الدين و الدعاة و مكانتهم الاجتماعية بين أتباعهم خاصة المتدينين منهم¹.

¹ Rocher guy , Op . Cit . , p 130

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

المبحث الثاني : المنطلقات الفكرية للدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي :

يقول الكاتب خالد يونس خالد في مؤتمر الدولة المدنية المنعقد في لندن بتاريخ 30 جوان 2005 أن المنطلق الذي تقوم عليه الدولة الديمقراطية الدستورية المدنية هو المحافظة على كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية و الدين و الجنس و الفكر و هي تضمن حقوق و حريات جميع المواطنين باعتبارها دولة مواطنة .

و ظهرت فكرة الدولة المدنية عبر محاولات فلاسفة التنوير تهيئة الأرضية فكريا لنشأة دولة حديثة تقوم على مبدأ المساواة و ترعى الحقوق و تنطلق من قيم أخلاقية في الحكم و السيادة ، و بلور مفكرو التنوير طبيعة الدولة الجديدة من خلال اللجوء الى تصوير حالة الطبيعة التي تقوم على الفوضى و على طغيان الأقوى ، فهذه الحالة في نظرهم تحكمها مشاعر القوة و الغضب و السيطرة ن فنقد الروح المدنية التي تتسم بالتسامح و الإخاء و التساند و التعاون من أجل العيش المشترك ، هذه الرؤيا التي جاء بها فلاسفة التنوير و العقد الاجتماعي في القرون الوسطى و ما بعدها من أمثال (جون لوك ، و جون جاك روسو ، و سبينوزا ، و مونتسكيو و هوبز) .

هذه الصورة السوداء التي عبر عنها مفكرو التنوير عن الطبيعة البشرية برزت في ظل عصور الظلم و الطغيان التي عاشته أوروبا في العصور الوسطى من طرف الحكام و رجال الكنيسة الذين كانوا مهيمنين على الحياة العامة و الخاصة للأفراد فكانوا يبيعون صكوك الغفران للناس و كانوا يشرعون و يحكمون وفقا لرغباتهم و نزواتهم الدنيوية ، سببت هذه الحالة نوعا من الكراهية لدى الأوروبيين لكل ما له علاقة بالدين و الملكية المطلقة .

و تمثل الدولة المدنية إرادة المجتمع ، يعني ذلك أن فكرة الدولة المدنية تتبع من إجماع الأمة و من إرادتها المشتركة ، حيث يقول جون لوك : " سلامة الشعب هي السنة العليا مبدأ عادل و أساسي لا يضل من أخذ به بأمانة قط ، و يجب أن تهدف القوانين إلى غرض واحد أخير ، هو خير الشعب و لا يحق للسلطة التشريعية و لا ينبغي لها أن تسلم صلاحية وضع القوانين لأي هيئة أخرى " .

ولم تتجح الدول الغربية في إرساء دعائم الدولة المدنية بمفهومها الحديث المرتبط بالديمقراطية و محورية الفرد المواطن الذي تشرع له القوانين و تقوده ، الا بنضال نخبه السياسية و نزولها عند عامة الشعب تنشر القيم و الأفكار التحررية و التنويرية فيه .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

و لا تعني الدولة المدنية وجود انتخابات و تعددية شكلية فقط كما هو واضح في غالبية الدول الإفريقية و العربية ، و إنما يقوم الحكم المدني على المؤسسات التي تنشأ من الواقع العملي ، حيث أن الأغلبية و الأقلية البرلمانية لا تشكلان ضمانا لحقوق المواطنين بدون دستور مدني يحدد سلطات كل الجانبين في إطار الحق الكامل للمواطنة ، في ظل هذا و من خلال التنشئة الاجتماعية و السياسية و الثقافية الصالحة تنشأ نخبة سياسية تحكم على أساس العدل و المساواة و تخضع للمسؤولية و المحاسبة و المراقبة .

مستلزمات الدولة المدنية :

بدأت بوادر المناداة بإنشاء الدولة المدنية للتعبير عن حقوق و حريات الشعوب للتخلص من قيود الكنيسة الاستبدادية و ظلم الحكام ، من منطلق الحق الإلهي المطلق للحاكم في الأرض ، و ظهرت حركات الإصلاح الديني في أوروبا على يد مارتن لوتر و كالفن لتغيير الأوضاع و تقييد سلطات الحاكم و الكنيسة، وقد أعيد الحديث عن الدولة المدنية خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة و استقلال الجمهوريات الشيوعية سابقا و التي خاضت معركة مريرة في سبيل إعادة بناء مؤسساتها المدنية و السياسية و انتهاج الديمقراطية و محاربة الفساد، كذلك تم طرح هذا النقاش بعد ثورات الربيع العربي في تونس و مصر و ليبيا و سوريا و التي تعني بناء دولة تحق الحقوق للمواطنين و تعزز المشاركة السياسية بعيدا عن تدخل العسكريين و استعمال الخطاب الديني لتحقيق الاغراض السياسية و ذلك من خلال ركيزتين أساسيتين هما :

الفصل بين السلطات الثلاث و إقامة انتخابات دورية منتظمة لمن يمثلون الشعب لمنع استئثارهم بالسلطة، كما أن المفهوم الحديث للدولة المدنية الحديثة يتركز على أسس سياسية ، اقتصادية و اجتماعية معينة لها الأهمية القصوى في بناء هذه الدولة نذكر ما جاء فيها في (مؤتمر الحوار الوطني الشامل باليمن)¹ :

- أن النظام السياسي يجب أن يكون ديمقراطيا يقوم على حق التعددية و الحرية لضمان التداول السلمي على السلطة ، و يكفل حق تأسيس الأحزاب التي هي عماد العمل السياسي .

¹ وثيقة الحوار الوطني الشامل حول بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

- الشرعية الدستورية و سيادة القانون ، التي هي أساس الحكم المدني و يجب أن تضمن الدولة سير أحكام القانون و الدستور على الكل بدون استثناء أو تمييز .
- الاعتراف بحرية الشعب في تقرير مكانته السياسية و حر في سعيه السلمي لتحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي .
- تلتزم الدولة بالمواثيق و المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و تخضع لقواعد القانون الدولي التي صادقت عليها السلطات التشريعية في الدولة .
- الالتزام بالأخذ بسياسة خارجية متوازنة تخدم السلم و الأمن الإقليميين و تنتهج مبدأ حسن الجوار و الشراكة و التعاون تخدم المصالح المشتركة .
- كما تسعى الدولة لتعزيز دور النشاط الاقتصادي الحر لتحقيق العدالة الاجتماعية و خلق بيئة مستقرة سياسيا ، أمنيا و اقتصاديا للحفاظ على الاستقرار المجتمعي و استمرار التنمية المستدامة.
- تكريس محورية الفرد المواطن في كل المجالات و القطاعات الذي هو أساس التنمية .
- المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز عرقي أو ديني أو مذهبي أو جنسي¹ .

إن الوصول إلى بناء الدولة المدنية الحديثة لا بد له من توافق و تعاون بين كل النخب السياسية الحاكمة و غير الحاكمة ، فالسلطة و امتلاك القوة و النفوذ هي غاية النخبة السياسية ، و لكن يجب أن يتم ذلك بشكل تداولي و سلمي للحفاظ على الاستقرار و النظام العام في الدولة ، فالأحزاب السياسية و رجال السياسة باعتبارهم أساس العمل السياسي يتنافسون على السلطة ، و منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في الدفاع عن حقوق المواطنين و إبراز آرائهم و اقتراحاتهم و مطالبهم للحكومة .

الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي :

أجمع جمهور الفقهاء و العلماء المسلمين و شددوا على مر العصور على ضرورة إقامة الإمامة و رجوع أمر المسلمين الى سلطان عادل يقوم بأمور حياتهم و يحفظ دينهم و شعائر المؤمنين و يأمن الأنفس و الأعراض و الأموال . فالإسلام لم يفصل بين الدين و الدنيا و إنما (وصل و ميز) بينهما و الاعتقاد ليس

¹ وثيقة الحوار الوطني الشامل حول بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

شرطا في المواطنة ، حيث يقول ابن خلدون في مقدمته في هذا الشأن أن : " نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة و التابعين لأن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه و تسليم النظر إليه في أمورهم و كذا في كل عصر بعد ذلك " ¹ .

كما أن وجود الدولة في الإسلام يقوم على أساس مقومات هي :

- 1 التعاقد الاختياري : بين الحاكم و المحكوم في نظريته للخلافة إذ هي تقوم على أساس عقد يصفه الماوردي بقوله " عقد مرضاة و اختيار لا يدخله إجبار أو إكراه " ، فالرضى أمر مهم لتجنب الصراعات و الاختلافات ، إذ أن الإمام كما يراه القرطبي وكيل عن الأمة و نائب عنها ، في القيام بشؤونها و الدفاع عن مصالحها .
- 2 السياسة اجتهاد : و ليست أمرا من القدسية و السرمدية فممارسة السياسة هي أمر نسبي سواء على مستوى اتخاذ القرار أو المشاركة في الشأن العام فعلا و تقويما و على هذا الأساس جاء التصور الإسلامي للدولة اعتبارا أنها مدنية ، ذلك أنها تخضع لمنطق الخطأ و الصواب ، و تحكمها العقلانية و الاختيار الرشيد ، أي أن الإمام أو الرئيس أو الملك أو من بيده السلطة السياسية يقوم بما يصلح المجتمع و ينمي قدراته و يعالج مشاكله و افاته .
- 3 السيادة لقانون ينبع من كليات الشريعة و مقاصدها التي أقرتها إرادة الأمة : إذ أن كليات الشريعة مصدر أسمى في التشريع الإسلامي فوجود الدولة أو الخلافة جاء لحفظ الدين و سياسة الدنيا و تكون هذه القوانين يجري تشريعها اجتهادا غير مخالف للمقاصد الكلية للشرع ، لأن السياسة الشرعية نوعان ما نطق به الشرع و ما وافق الشرع و ان لم ينزل به وحي .
- 4 إقامة العدل : و هو الذي يقوم عليه العقد بين الحكام و المحكومين إذ أن غاية الدولة هي تنظيم حياة الناس و حمايتهم و ضمان أمنهم ² .

في ظل هذه العناصر الأساسية التي يقوم عليها استنباط مفهوم بناء الدولة المدنية في الإسلام، نستنتج أن الإسلام اعتنى بكليات الدين و الدنيا فمقاصده بيئة واضحة في تنظيم و تسيير أمور الأمة جمعا،

¹ الأنصاري أحمد بوعشرين ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي دراسة مقارنة في بعض النصوص التأسيسية ، (مجلة دراسات) ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) ص 24
² نفس المرجع السابق ، ص 27

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

ف نجد أيام الخلافة الإسلامية أن الخليفة لم يكن ليستبد بالسلطان وحده أو مع نخبة قليلة حاكمة بل كان يخضع لمبدأ الشورى و بيعة جمهور المسلمين، و السياسة كانت مبنية على أساس الكتاب و السنة و اجتهاد العلماء و الحكام في المصالح المرسلة و ما يقوم عليه أمر الناس .

المبحث الثالث : مفهوم الدولة المدنية :

يؤثر شكل الدولة وهويتها على المؤسسات الدستورية و العملية الانتخابية و تداول السلطة و الثقافة السياسية السائدة و حتى على الخيارات الاقتصادية و استراتيجيات التنمية المنتهجة من قبل الدولة¹ ، و حدثت في البلدان العربية و في شمال إفريقيا انقلابات عسكرية أدت الى بروز أنظمة شمولية صلبة ، تحت غطاء القومية و الاشتراكية و بناء الوطن الى أن أعادت ثورات ما سمي بالربيع العربي الحديث عن الدولة بعد عقود من الأنظمة الدكتاتورية و عاد النقاش أيضا حول دور و وظيفة و هوية الدولة المرجوة بين الأحزاب السياسية و النخب الثقافية و الأكاديمية .

يرى بعض المفكرين أنه في علم السياسة لا وجود لمصطلح "الدولة المدنية" هناك التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة التي تتكون من أرض و شعب و سلطة سياسية و يوجد المجتمع المدني ، الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات المستقلة ، و يعتقد البعض أن الدولة المدنية تشير إلى الدولة الغير عسكرية في حين يشير البعض الأخر أن الدولة المدنية هي دولة غير دينية أي فصل الدين عن الدولة .

يمثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية تحمل دلالتين تقليدية و أخرى حديثة استخدم في فترات متعددة من التاريخ الإنساني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، و كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تحقيق الأمن و صياغة دساتير و هياكل سياسية تقوم على التنمية ، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع بعد الحرب الباردة يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن و الاستقرار في العالم ، و يشير مفهوم (فوكوياما) لبناء الدولة إلى ضرورة ايجاد مؤسسات حكومية جديدة و تعزيز القديمة و تقويتها ، ومن أهم التعريفات لبناء الدولة أنها عملية " بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع و التغلغل فيه و استخراج الموارد منه " ².

التعريف الحديث للدولة المدنية :

¹ المرجع نفسه ، ص 6
² ميهوبي فخر الدين ، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ، (الطبعة الأولى) ، (الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014) ص 60

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

يعرف الدكتور أحمد زايد الدولة المدنية أنها

" اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين مع وجود قضاء مستقل يطبق هذه القوانين بارساء مبادئ العدل فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها بانتهاك حقوقه فئمة دائما سلطة عليا يلجأ اليها الأفراد..."¹

كما عدد أحمد زايد خصائص الدولة المدنية على الشكل التالي :

- **مدنية القوانين و العلاقات :** أي يتأسس بين أفراد المجتمع نظام مدني قائم على السلام و التسامح و قبول الاخر و المساواة في الحقوق و الواجبات .
- **المواطنة :** يقصد بها تساوي جميع المواطنين أمام القانون و قيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع .
- **الديمقراطية :** و هي التي تمنع التسلط و الاستحواذ على السلطة من قبل فرد أو نخبة أو عائلة أو نزعة إيديولوجية .
- **فصل الدين عن السياسة :** أي عدم استعمال الدين لتحقيق أغراض سياسية .

تعددت تعريفات الدولة المدنية خاصة بعد بروزها بقوة في الخطابات التي تلت ثورات الربيع العربي خاصة في مصر و تونس ، فمن الباحثين من يربطها بالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و منهم من يوجد أصلها في الفصل بين السياسي و الديني أو العسكري .

لهذا ارتأينا أن نقدم تعريفا إجرائيا لمفهوم الدولة المدنية يجمع بين كل الخصائص و يحدد الأسس التي تقوم عليها هذه الدولة .

تعريف إجرائي للدولة المدنية :

"إن الدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على نظام سياسي ديمقراطي يكفل حق التعددية السياسية و الحزبية و الحرية الفكرية لكل مواطن في ظل سيادة القانون و الدستور ، كما يطبق في هذه الدولة مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية ، التنفيذية و القضائية مع ضمان استقلالية القضاء و التكامل و التعاون بين السلطات ، مع إعطاء الحق لكل المواطنين الصالحين بالمساهمة الفعالة لبناء و حماية الأمن و

¹ السليم عطا الله و اخرون ، أفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية ، (بيروت : معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية ببيروت ، 2013) ص 19

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

الاستقرار و السلام الوطني و الإقليمي و الدولي و هذا عن طريق تفعيل آليات المجتمع المدني الحر ، المستقل و الفعال ، كذلك اقتصاديا تسهر الدولة المدنية على بناء أسس اقتصاد حر للفرد و المجتمع بما يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية و الذكاء في استغلال و تسيير ثروات الوطن الطبيعية و البشرية .

فالمطلوب هنا ، ليس دولة مدنية بالمعنى الواسع لهذا المصطلح و إنما يجب بناء دولة مدنية تقوم على أساس الانتقال السلمي و المنتظم للسلطة و تراعي الحقوق السياسية و المدنية و الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين ، ذلك أنه من الخطابات القوية التي هيمنت على التفكير السياسي للقادة و زعماء العالم الثالث خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية المواجهة الإيديولوجية بين المعسكرين الغربي و الشرقي إسهامات " مدرسة التحديث " و "مدرسة التبعية " خاصة كتابات " ليبست " و "هاننتغتون " و "غالنسون" حيث اختلفت آراء هؤلاء السياسية حول فكرة أن الأنظمة التسلطية يمكن أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و تحقق التطور الاقتصادي ، كلما تقلصت نسبة مشاركة الأفراد في السياسة لأن ذلك حسب (غالنسون) يؤدي إلى تحويل موارد الاستثمار إلى الاستهلاك .

كذلك جاء " هاننتغتون " في مابين سنة 1960-1970 من خلال كتابه (النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة) بنفس هذه النظرة من باب مقارنته حول مزايا الدول الاستبدادية خاصة ذات الحزب الواحد في تحقيق التنمية ، و أساس حجته أن الأحزاب السياسية المهيمنة خاصة تلك التي يدعمها الجيش تتميز بمؤسسات موحدة و مستقرة ، هيمن هذا التوجه الفكري بين النخب الحاكمة في دول العالم الثالث ما برر انتهاج التسلطية من أجل غاية تحقيق التنمية الاقتصادية¹، في حين يرى مفكرون آخرون مثل (داني رودريك) 1996 في كتابه "الديمقراطية و الأداء الاقتصادي " أن العيش في ظل أنظمة تسلطية هي لعبة محفوفة بالمخاطر عكس العيش في أنظمة ديمقراطية² ، فالديمقراطية في رأيه تحافظ على الاستقرار و تحد من الانقلابات و تمتص الصدمات الاقتصادية ، و تضمن رواتب و أجور عالية للعمال مما يؤدي الى الرفاهية و تحسن الظروف المعيشية للأفراد .

¹ Mahmoud Ben Romdhane , Développement et démocratie : l'exception tunisienne, voir le lien :

<http://anneemaghreb.revues.org/390>

² Idem.

المبحث الرابع : بناء الدولة الظاهرة و المفهوم :

بعد فشل الأنظمة العسكرية و التسلطية في بلدان العالم الثالث و خروجها من حروب أهلية مدمرة ، توجهت جهود القادة و النخب السياسية فيها الى مشكلة واحدة حاسمة و جوهرية ألا و هي اعادة بناء الدولة بشكل عام و العملية الدستورية و تعالت الأصوات ووجهت الدراسات نحو مشكلة فشل الدولة و بنائها .

و يمكن تعريف فشل الدولة أنه :

" فشل المؤسسات العامة في التنفيذ و الاستجابة الفعالة لمطالب و احتياجات

المواطنين على نطاق يحتمل أن يقوض شرعية و وجود الدولة نفسها".¹

و الفشل يعبر عن العجز في توفير المطالب السياسية الأساسية و من أهمها (توفير الأمن ، إرساء نظام قانوني للفصل في المنازعات و توفير البنية التحتية الاقتصادية و الاتصالات ، كذلك أشكال الرعاية الاجتماعية و توفير الفرص المتكافئة للمشاركة في العملية السياسية) ، و هناك عدد من المؤشرات التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف الدولة أو تحدد فشلها مثل : التنافر بين المجتمعات و عدم القدرة على السيطرة على الحدود و مجمل الإقليم ، نمو العنف الإجرامي و المؤسسات الفاسدة و تدهور البنية التحتية ، و لا يعني ضعف الدولة على الإطلاق ضعف مستوى أداء مؤسساتها ، حيث نستطيع الملاحظة أن عددا من الدول قوي من ناحية المؤسسات الحكومية و السيطرة على أراضيها في حين أن فشلها يكون في تقديم (السلع السياسية political goods)² ، و خاصة الخدمات العامة لمواطنيها مثل (كوريا الشمالية ، روسيا البيضاء، العراق أو كمبوديا).

أما مفهوم بناء الدولة فيعني : " انجاز و تأسيس و تقوية البنية العامة في اقليم معين من أجل توفير الخدمات العامة الأساسية ، كما نعني ببناء الدولة خلق قدرات سيادية بحيث تكون الأساسية منها هي النجاح في احتكار شرعية ممارسة القوة المادية ، و لا تعني بمفهوم (max Weber) احتكار العنف المشروع فقط ، و إنما تركز على بناء مؤسسات قادرة على التركيز و التعبير عن القوة الجماعية بدون الحاجة الى ممارسة الحكم التعسفي . " و لا يمكن بحال من الأحوال بناء الدولة الا وفقا لشرعية السلطة

¹ Armin von Bogdandy, Stefan Häußler, Felix Hanschmann, Raphael Utz, **State building, nation building and constitutional politics in post conflict situations**, (Netherlands : Max Planck yearbook of United Nations Law, Volume 9, 2005) p 580

² Ibid , p 581

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

السياسية و قواعد الحكم و التي تتبني كلها على أساس "الشعب" و المواطنين الذين هم منبع الشرعية و
المشروعية .

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المبحث الأول : مرحلة الاستعمار :

المطلب الأول : الخلفية التاريخية و الإرث الاستعماري للنخب السياسية في شمال إفريقيا :

قبل الانتشار الاستعماري و الاستيطاني على القارة الإفريقية كانت المجتمعات التقليدية فيها تتميز بالتعدد و التنوع و التعقيد من حيث الإطار التنظيمي و الوظيفي لديها ، حيث كانت السلطة و الهيمنة تمارس في إطار دول مركبة و قيادات دائمة أو مؤقتة يترأسها شيوخ أو قيادات أو زعماء القبائل أو في ظل غياب هؤلاء تنشأ السلطة على أساس أبوي أو على أساس العمر ، الجنس ، رجال الدين و الأثرياء .

و في ظل تعدد البنى الاجتماعية و بدائيتها كانت الأبنية الاقتصادية بدائية و متخلفة أيضا بسبب الفجوة الكبيرة التي كانت بين الإنسان و الطبيعة ، و كان الاقتصاد مغلقا و يتميز بالجمود حيث كان قائما على الملكية الجماعية للأراضي .

مع قدوم الاستعمار الأوروبي و تطبيقه لسياسات استيطانية مدمرة ، انتشر بفعل ذلك خلل كبير في البنى الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، بحيث أن القيادات و الشيوخ و الزعماء الذين كانوا يملكون السلطة في إفريقيا فقدوا سيادتهم التقليدية على الأرض و الشعوب و أصبحوا تابعين للإدارة الاستعمارية و يقومون بمناصب إدارية أو سياسية ثانوية أو متواضعة أو تحت سلطة الاستعمار .

نشأت النخب السياسية في إفريقيا إبان فترة الاستعمار نتيجة تحولات سياسية و اجتماعية و اقتصادية طبقتها المنظومة الاستعمارية ، حيث برزت الى الوجود قيادات و زعامة جديدة تنسم بالكارزمية أرادت الدخول الى المعترك السياسي للمطالبة تارة بحقوق شعوبها السياسية كحق الانتخاب و المواطنة و الاندماج و تارة أخرى للدفاع عن مصالح الفئات التي تنتمي إليها كما يعبر عن هذه الحالة (جاك لومبارد) قائلا :

" التمسنا التغيير مباشرة وجه الخسارة التي لحقت القيادة التقليدية في إفريقيا عبر

ضياح السيادة و كل الوسائل التي تسمح لهم بممارستها العسكرية ، القضائية و

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

العرفية من خلال التغييرات التي أحدثها الاستعمار بطريقة غير مباشرة و تدريجية في التنظيم الاجتماعي القديم و النظام التقليدي للقيم المعروفة " ¹.

¹ Blanchet Gilles , Op , Cit ., p 61

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المطلب الثاني: أثر الحربين العالميتين في تشكل النخب السياسية الشمال افريقية 1920-1945

كانت بداية تشكل النخب السياسية في شمال إفريقيا و بالخصوص في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب و ليبيا) نحو سنة 1920 ، هذه الأخيرة التي تعرضت للاستعمار من طرف ثلاثة قوى استعمارية أوروبية و هي " فرنسا ، اسبانيا و ايطاليا " تنوعت السياسات الاستعمارية بين فرض الحماية و الاستيطان العسكري المباشر .

1 المغرب : كانت تحت الحماية الفرنسية إبان الحرب العالمية الأولى و الجزء الشرقي كان في يد الاستعمار الاسباني و كانت المنظومة السياسية و الإدارية في المغرب تمارس من طرف المخزن (الذي يضم الحكومة ، الإدارة و الموظفين) المتكونين من العائلة الملكية و حاشيتها و التقنيون الذين يقومون بالتنفيذ و المساعدة بالإضافة إلى العلماء المتخرجون بالأساس من جامعة القيرواني ، كذلك اتسم الوضع بوجود نخبة من التجار المغربيين و الحرفيين و يمثلون النخبة الاقتصادية مثل التجار اليهود في طنجة و فاس و مراكش الذين كان لهم الأثر البالغ في تشكيل أول نخبة من المتعلمين الذين نهلوا من العلم الحديث و احتكوا بالثقافة الغربية الأوروبية ، تعلمت هذه لنخبة الصغيرة في ذلك الوقت في مدرسة تيطوان التي أسست سنة 1862.¹

2 الجزائر : كانت الجزائر في الفترة الأولى من خضوعها للاستعمار فقيرة من حيث المدارس و الجامعات الا وجود بعض مراكز التعليم التقليدية في المدن الكبرى كقسنطينة و تلمسان و الجزائر العاصمة .

برزت نخب سياسية صغيرة و حديثة في الجزائر ابتداء من مطلع الحرب العالمية الأولى و ذلك إزاء التعديلات التي جاء بها (clemenceau) أضفت الى ظهور قيادات أهلية و إدارية و موظفين في الإدارة الاستعمارية الفرنسية مثل (القايد ، الأغا و الباشا) ، و تتميز هذه النخبة الجزائرية بالتنوع و التعدد بتنوع الأقاليم و المدن لشساعة مساحة الجزائر ، و كانت تتمتع بنفوذ سياسي ثانوي أي أقل نفوذا من النخب الفرنسية على حسب امتلاكها للأراضي أو ولائها للحكومة آنذاك (مثل أب فرحات عباس و الأمير خالد) الذي انتخب سنة 1919 و 1920 مشرفا على الجزائر العاصمة ، كما لا ننسى الدور الفعال الذي لعبته النخبة الدينية من رجال الدين و الزوايا

¹ Bleuchot hervé et autres . la formation des élites politiques maghrébines. (paris : Librairie générale de Droit , 1973) p

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

مثل (التيجانية و الرحمانية) في الحياة السياسية لتلك الحقبة خاصة في القرى و الأرياف بدعم من الإدارة الاستعمارية .

3 تونس : تشكلت النخب السياسية الحديثة إلى جانب النخب التقليدية المتخرجة من جامعة الزيتونة و كذلك ، عائلات البايات و الدايات التي كانت تحكم في زمن الدولة العثمانية ، هذه النخب الحديثة أرادت إدخال إصلاحات حديثة في المجتمع التونسي التقليدي في أوائل القرن 20 و التي تلقت تعليما حديثا في المدارس و الجامعات الفرنسية ، و بدأت بتشكيل و تنظيم نفسها من خلا تأسيس أول حزب سياسي تحت اسم " حزب الشباب التونسي " و تأسيس جريدة التونسي للتعبير عن المطالب و الاحتجاج عبر تنظيم الإضرابات مثل إضراب القطارات في تونس عام 1912 ، و على عكس الجزائر فان تونس كانت متقدمة في مجال التنظيم و الحراك السياسي باعتبار قدرتها على تشكيل الأحزاب السياسية و توفرها على نخب متعددة و ذات تكوين جيد .

4 ليبيا : يوجد تشابه كبير بين الحالة السياسية التي كانت سائدة في ليبيا و المغرب على الخصوص ، من باب أنهما تعرضا للاستعمار في نفس الفترة ، فليبيا كانت في يد الإدارة العثمانية ثم بموجب اتفاقية بين ايطاليا و تركيا بعد حرب 1911-1912 تخلت الدولة العثمانية على أراضيها في ليبيا لصالح ايطاليا ، حيث لقي الاستعمار الايطالي بعد دخوله الأراضي الليبية مقاومة شديدة من طرف القبائل الليبية و زاد من صعوبة إكمال الاحتلال هو دخول ايطاليا الحرب العالمية الأولى سنة 1915 اذ قللت من تواجدها العسكري في ليبيا ، و قد ظهرت في ذلك الوقت نخبة صغيرة في ليبيا تم تصفية أعضائها في الحرب و نفي بعضهم إلى مصر مثل (الأمير محمد إدريس السنوسي) . اتسمت النخبة الليبية الصغيرة عام 1920 بالتشتت و التنوع على حسب تنوع الإمارات و الولايات الليبية ، حيث كانت الولاءات السياسية تنصب في يد القيادات البدوية و القبلية و الدينية و بالأخص رجالات الطريقة (السنوسية) في ليبيا . أما في المدن الكبرى كطرابلس برزت نخبة صغيرة تميزت بالعصرنة لاتصالها بالأترك و علاقاتها بالدول العربية و الشرق أوسطية ، بالإضافة إلى تواجد القيادات المحلية مثل " منطقة جبل نفوسة" ذي الأغلبية الاباضية حيث كانت لهم أهمية سياسية و دينية ، زيادة على ذلك نجد رجال الزوايا الذين كانت لهم أدوار قيادية تقليدية ، و بصفة عامة فان النخب السياسية في ليبيا

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

كانت تتسم بالهشاشة و الفقر و القلة نظرا لتدهور الأوضاع المعيشية و البيئة الصحراوية للمنطقة

1 .

أثر الحرب العالمية الثانية في تطور النخب الوطنية :

تحتل دراسة هذه الفترة التاريخية أهمية كبيرة لفهم العوامل السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية التي أثرت في تطور النخب السياسية الناشئة في شمال إفريقيا وشكلت الوعي السياسي لديها ما أدى إلى بروز الحركات الوطنية و التحررية فيها .

- ليبيا : كانت لنخبة السياسية في ليبيا مبعثرة و مشتتة حيث فضلت العديد من القيادات و الزعماء

الليبيين المنفى (مثل الشيخ السنوسي ، البشير الساداوي ، و الفراني) حيث ضيق الاستعمار مجال عملهم و أصبحت أوامرهم تتلقى من الخارج لأتباعهم ، و يمكن القول أن النخبة الليبية في وقت الاستعمار الايطالي كانت توظف عبر الايطاليين أنفسهم كالإداريين و العسكريين و المعمرين و أعضاء المهن الحرة ، من جهة أخرى قام الاستعمار الايطالي بإنشاء مدارس مختلطة مثل المدارس الفرنسية العربية في تونس و الجزائر و المغرب ، حيث ساعدت هذه المدارس على بروز نخبة من المثقفين في ليبيا ، بالإضافة إلى نخبة من الوطنيين الذين اختاروا البقاء في ليبيا و رفضوا المنفى و كانوا يعملون بحيلة و حذر لنشر نوع من المعارضة الخفية في أوساط الشعب الليبي ، إلى جانب هؤلاء فقد لعبت الشخصيات الدينية في ليبيا دورا بارزا في توعية الليبيين و لكن بصفة شديدة الحذر .

- تونس : تختلف تونس عن ليبيا اختلافا كبيرا من حيث التنظيم و تشكل النخب السياسية فيها ، و

من حيث أن الاستعمار الفرنسي كان أكثر ليبرالية و انفتاحا للعمل السياسي من الاستعمار الايطالي و بعد بروز النخبة السياسية التونسية في الحياة السياسية و في التمثيل البرلماني ظهر جيل جديد من الوطنيين بزعامة (الحبيب بورقيبة) و انطلقت بينهم و بين الإدارة الفرنسية جملة من المفاوضات و الاجتماعات في ظل حكم الحاكم الفرنسي العام في تونس آنذاك (Arnaud Guillon) ، كذلك ظهر في ذلك الوقت نخب من التجار الصفاقسيين الذين دعموا بالأموال و الجاه المدارس القرآنية في المنطقة و التي أفرزت فيما بعد نخبة من الوطنيين الجدد ، إضافة إلى

¹Bleuchot hervé et autres . ibid. p 55

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

نخبة المعلمين في السلك التربوي حيث كان لهم تأثير عظيم في توعية الشباب التونسي الصاعد ، كما عرفت فترة ما بي الحربين العالميتين الأولى و الثانية ميلاد الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 و الذي عرف ديناميكيات جديدة في حركة النضال الوطني .

- الجزائر: كانت هذه الفترة التاريخية حاسمة بالنسبة لتاريخ النضال الوطني في الجزائر، حيث شهدت بروز أحد أكبر أعلامها في حركة النضال السياسي و هو " حزب نجم شمال إفريقيا" على يد نخبة من العمال و الطلبة المغاربة في فرنسا في ظل حكم الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1927 ، اتسم هذا الحزب بالطابع البروليتاري (العمالي) الاشتراكي ، و بدءا من سنة 1936 أصبح هذا الحزب يسمى حزب الشعب الجزائري (PPA) و حقق نجاحا باهرا في جلب أنظار و تأييد الأوساط الشعبية العمالية خاصة في المدن الكبرى ، على عكس الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) الذي كان ينادي بالاندماج كما شهدت هذه الفترة ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ذات التوجه الإصلاحية و بدأت العمل على إرشاد و توعية الشعب الجزائري عبر نشر التعاليم الإسلامية الدينية و إلغاء الجهل و التطرف و البدع و الخرافات ثم السير تدريجيا نحو المطالبة بالاستقلال .

- المغرب : ظهرت بالمغرب بداية من سنة 1926 نخبة سياسية معارضة للاستعمار و التي وجدت صداها في مقاومة الريف على يد "الزعيم عبد الكريم الخطابي" و التي طبعت الشخصية الإسلامية المغربية في مواجهة الاستعمار .

و تكونت خلال هذه الفترة (جمعية الحراك المغربية) و التي جمعت نخبة من الشباب ذوي التكوين العصري في المدن المغربية الكبرى و قلة ذوي تكوين تقليدي مثل "علال الفاسي" و "أحمد مكار" و الدكتور "محمد بن العربي العلوي" الذي ينتمي إلى العائلة الملكية ، كانت هذه الجمعية في البداية تطالب بنوع من الاستقلال الذاتي الداخلي في المغرب الى حين تأسيس حزب الاستقلال عام 1944 على يد "علال الفاسي" ، و في خضم ذلك ظهرت للوجود كذلك نخبة مغربية بربرية و التي تشكلت في مدرسة "ازرو" و في المدرسة العسكرية بالدار البيضاء و الذين تطوع أغلبهم في الجيش الفرنسي.¹

¹ Bleuchot hervé et autres . Ibid. p p 48-56

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

كما يرى المؤرخ الفرنسي "بنجامين ستورا" مساهمة الأوضاع الاقتصادية الدولية و خاصة أزمة الكساد العالمي عام 1929 التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ، ثم اجتاحت كذلك الدول المستعمرة كالجزائر و المغرب و تونس في أعوام 34/33/1932 على التوالي ، و قد أدت هذه الأزمة الاقتصادية العالمية الى بروز عدة نتائج و مستجدات اقتصادية و اجتماعية في هذه البلدان من أهمها ميلاد ظاهرة القومية و الوطنية (Le Nationalisme) و من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك نذكر :

• تحديث قطاع الزراعة :

حيث عملت الإدارة الاستعمارية على تحديث وسائل الإنتاج الزراعي لزيادة القدرة الإنتاجية و التنافسية في السوق العالمية و قد أدت هذه السياسة إلى تركيز الأراضي الزراعية في يد قلة من المعمرين و التركيز على إنتاج الحبوب و الكروم .

• الهجرة نحو المدن :

بداية من سنة 1930 بدأت موجات الهجرة الكثيفة نحو المدن للبحث عن العمل و التوفير القوت أو النزوح الريفي مما أدى إلى اكتظاظ المدن و بالتالي التوجه نحو مناطق أخرى في أوروبا خاصة فرنسا حيث شهدت هذه الفترة للثلاثينيات أكبر مرحلة لهجرة العمال و الطلبة نحو الخارج فساهم المهاجرون المغاربة في بناء أوروبا المنهارة بعد نهاية الحرب .

• العامل الثقافي :

شكلت فترة ما بين عام 1920/1918 بداية التجربة الأولى للتدريس و الدخول للتعليم بالنسبة للشعوب المسلمة أو الأهالي مع بروز المدارس الأهلية و المختلطة و التي أمكنت من ظهور أولى دفعات النخبة المسلمة في الدول المستعمرة في شمال إفريقيا ، و التي بدأت تطالب الاستعمار بالاندماج و المساواة في الحقوق و التمثيل في المجالس التشريعية مثال ذلك (جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا) A.E.M.N.A و التي كان لها دور كبير اختراق النظام السياسي الفرنسي و إيصال مطالبهم إلى دوائر صنع القرار .

• بروز الحركة النقابية :

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

حيث ظهرت مع بدايات الحركة النضالية و الدفاعية عن حقوق العمال في تحسين الأجور و ظروف العمل خاصة في المدن الكبرى ¹.

إن الخلل و الدمار الذي شمل البنى الاجتماعية في إفريقيا عامة و شمال إفريقيا خاصة جاء نتيجة للنظام الإداري الاستعماري الذي عمل على إرساء سياسة دمج الهوية الإفريقية مع الهوية الاستعمارية الغربية لمحو و طمس معالم هوية النخب الإفريقية التقليدية ، أيضا من أجل العمل على تثبيط أي محاولة لإنشاء مقاومة قوية ضد الاستعمار ، و استغلال و استنزاف الإمكانيات المادية و البشرية التي من شأنها تحريك الاقتصاد .

في الأراضي المحتلة من طرف فرنسا طبقت هذه الأخيرة سياسات لتغيير و إضعاف السلطات التي كان يتمتع بها القادة التقليديون في شمال إفريقيا ووضعت الإدارة الاستعمارية مجموعة صغيرة من الأفراد ذات الدور التنفيذي لتنفيذ و تحقيق سياساتها ، كما عملت على تكوين "نخبة من الممثلين و المستشارين" المتخرجين من مدارس و جامعات استعمارية ، في حين أن الزعماء التقليديون يرون سلطاتهم تتضاعف باستمرار ، فالسياسة الاستعمارية كانت تتعامل بازدواجية في التعامل مع النخب الإفريقية فهي من جهة تمارس التشويه و الإضعاف لسلطة القادة و الزعماء التقليديون و من جهة أخرى تساهم في تكوين و تعليم و إدارة نخبة جديدة تكن الولاء و التبعية لها ² ، و تحقق شروط و أهداف الاستعمار في المنطقة و من آثار الاستعمار المغرصة و المدمرة و التي لازالت تبعاتها إلى أيامنا هذه :

التبعية السياسية :

إن التبعية السياسية متجذرة و عميقة الأصول في المجتمعات التي كانت مستعمرة سابقا خاصة في إفريقيا، ذلك أن جميع القرارات السياسية المهمة و المصيرية يجب أن تحظى بموافقة الحكومة الاستعمارية ، و التي تقوم بتوظيف و دعم موظفيها الكبار في الدول المستعمرة لتنفيذ سياسات و تقديم المعلومات و الوسائل الضرورية لتفوية نفوذها ، و قد عمد المستعمر على إضعاف المشاركة السياسية للشعوب المحلية ، و هذا من أجل منع أي فعل سياسي واعي مستقل يهدد "حالة التبعية" المفروضة من طرف الاستعمار ، و هذا ما يمكن ملاحظته عند تعرض أغلب المعارضين السياسيين من غاندي و نكروما إلى السجن و

¹ Stora Benjamin , *Le Maghreb colonial (1830 – 1956)* , Notes de cours , 2003-2004 ,

² Blanchet gilles. *Op., Cit , p 62 - 63*

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

النفي و حتى الاغتيال من أجل منعهم من تأسيس أي جمعية مستقلة ذات طابع سياسي تهدف إلى نشر الوعي و الإصلاح في المجتمع .

العراقيل الاجتماعية و العرقية :

عمدت الإدارة الاستعمارية لوضع عراقيل تفصل بين المستعمرين الأوروبيين و الشعوب الأهلية المحلية عن طريق وضع طبقة من الموظفين و الإداريين و العسكريين و المحافظين و التجار و رجال الأعمال في خدمة الاستعمار عبر التمييز العنصري و فصل العرق الأبيض عن العرق الأسود حيث يكون الترابط و التعايش بين العرقين مستحيلا .

و يمكن القول أن استمرار ظاهرة العنف السياسي في شقيه الرسمي (الحكومي) و غير الرسمي (غير الحكومي) في بلدان شمال إفريقيا كان من وراءه مخلفات الاستعمار ، حيث أن الممارسات الاستعمارية العنيفة و القمعية في التعامل مع الشعوب المستعمرة ولدت فيما بعد في الأنظمة المستقلة حالة العنف السياسي في علاقة الدولة بالمجتمع و بين أعضاء المجتمع نفسه، زيادة على ذلك فإن النخب المحلية الحاكمة التي تكونت في عهد الاستعمار أعادت إنتاج التجربة الاستعمارية¹ ، فالمستعمر نقل تجربة الدولة إلى الدول الإفريقية نقلا سطحيا و قاصرا متجاوزا خصوصيات الدول الثقافية و الدينية و العرقية و اللغوية ، و ما لبروز الدول التسلطية و ذات الحزب الواحد و شخصنة السلطة السياسية في يد حاكم واحد أو نخبة فريدة إلا أكبر دليل على هذا الطرح .

و من أكبر المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة في العالم الإفريقي عامة ، هو "مشكل الفساد" كما عبر عنه "فرانسوا بايار" في كتابه (الدولة في إفريقيا سياسة ملاً البطون) و التي تعصف خاصة بالنخب الحاكمة التي تسعى إلى الاستحواذ على السلطة بكل قوة من أجل المشاركة في تقسيم الامتيازات و الموارد فيما بينها و لا نستثني من الفساد دول إفريقيا جنوب الصحراء و لكن حتى دول شمال إفريقيا استقل فيها الفساد بنسب متفاوتة.

¹الحافظ النوبني ، أزمة دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا(حالة الدولة الفاشلة مالي) ، (المستقبل العربي) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ص 58

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الاستعمار :

المطلب الأول: التبعية و التأثير الثقافي الغربي:

تكتسي دراسة النخب السياسية الإفريقية بعد الاستعمار و علاقتها بمسألة التقاليد و الميراث الثقافي الإفريقي و التبعية أهمية بالغة ، ذلك من منطلق صراع هذه الطبقات أو النخب الجديدة في المجتمعات الإفريقية و نضالها من أجل مواكبة موجة و مقتضيات الرأسمالية الليبرالية الجديدة حيث أنه كما يرى المفكر النيجيري (samba Diop) :

"أن الرأسمالية تنتج الثروة و لكنها ثروة غير متوازنة"¹.

حيث أن معظم الشعوب الإفريقية تعاني من التخلف و الفقر و مصابون بخيبة أمل كبيرة تجاه الحياة الاقتصادية المعاصرة التي تسير وفق ما تمليه عليها المؤسسات الدولية المسيطرة (مالية و اقتصادية) ، و هذا في استمرار تغير النظم التقليدية و الاحتضان المتزايد للثقافة المادية الحديثة . و غالبا ما نفترض في دراساتنا حول إفريقيا أنها تعيش مرحلة انتقالية من الحياة التقليدية أو الشبه تقليدية إلى الحداثة و التحديث .

من جهة أخرى فان التقاليد تشمل مجموعة المعتقدات و العادات و المعارف القبلية و العقلية النفسية و غيرها ، و التي تناقلها و تورثها جيلا بعد جيل ، حيث أنه بعض مكونات هذه التقاليد فريد من نوعه . و في حقيقة الأمر ، أن بعض النخب السياسية الإفريقية مشبعة بالرموز التقليدية الثقافية و العادات ، و لكن ما يخلق التناقضات الثقافية بالنسبة للجزء الأكبر منها كما يرى ديوب أنها :

" تسمح لنفسها طواعية بأخذ الإغراءات الرأسمالية النيوليبرالية على الرغم من تواجد

المبادئ الطائفية و الشعور بالانتماء للثقافة الإفريقية "².

¹ Diop samba . **African Elites and their post colonial legacy cultural, political, economic discontent.** (Africa Development CODESRIA), (N°04 , 2012).p 221

² Diop samba. Ibid. p 222

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

حيث نلاحظ عبر هذا القول أن الدول الليبرالية تمارس سياسات و استراتيجيات فعالة لتبقي هذه النخب الجديدة في إفريقيا تابعة لها و تنفذ سياساتها بلا أي مانع و تمهد لها الأرضية لاستغلال ثروات البلدان الأفريقية عبر مساعدتها في بناء (دولة ما بعد الاستعمار l'état postcoloniale)* .

فالفكرة الرئيسية تتمحور حول منظور أن الطبقات البرجوازية الإفريقية الجديدة و التي لها نفوذ سياسي قوي ، و جدت نفسها في وضعية سوسيولوجية و اقتصادية بعيدة كل البعد عن السياق التاريخي الذي نشأت فيه ، حيث تم وضع هذه الطبقات في مكان إمبراطورية العبيد الاستعمارية السابقة حسب تعبير (samba Diop)¹.

و كنتيجة لذلك ، تم خلق فئة جديدة أو نخبة جديدة من المتعلمين الذين تم تحميلهم لجوانب من الثقافة الأوروبية التي فرضت فرضا على حساب الثقافات المحلية الإفريقية ، حيث أنه في حالة السنغال مثلا يمكن ذكر شخصيات ما بعد استعمارية مثل (ليوبولد سنغور، بيراجو ديوب و حبيب تيام) ، كان لها الأثر الكبير في بروز الحركة الزنجية (la Négritude) في إفريقيا و العالم ، ومن نتائج النظام الاستعماري كذلك ظهور نسيج متعدد الثقافات في إفريقيا ، إضافة إلى ذلك فان اقتصاديات الدول الإفريقية أصبحت تكدر تحت عنوان الرأسمالية الاستعمارية ، و اشتدت صعوبة مهمة المفكر و السياسي الإفريقي الجديد في ظل تشوش الوضع الثقافي و السياسي و القيمي ، حيث أن الاستعلاء الاستعماري و العنصرية أفضت في نهاية المطاف إلى بروز الحركات المطالبة بإعادة الاعتبار للثقافات الإفريقية و تعزيز الاندماج و البناء الوطني في القارة.²

ومن النتائج المهمة للتأثير الثقافي الغربي هو الطرح الذي دافع عنه عالم السياسة الفرنسي (برتراند بادى) في كتابه (الدولة المستوردة) عام 1992 ، أنه ما فتئت الدول غير الغربية خاصة الدول المستعمرة سابقا تستورد أشكالاً و نماذج من النظم السياسية ، القضائية ، الإدارية ، ديمقراطية تمثيلية و دول ، و لكنها للأسف لم تتجج ، هذه النتيجة كانت علامة واضحة في رأي الكاتب عن الهيمنة الثقافية الغربية على

*يرتبط الحديث عن دولة ما بعد الاستعمار بالخطاب النقدي الذي يتناول الآثار الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار في الدول المستعمرة و قد رسمت معالمها في دراسات ما بعد الحدائة التي تربط بين نظرية المعرفة و علاقات القوة بالمجتمعات.

¹ ibid .p224

² Samba Diop , ibid .p 225-226

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

غالبية الدول الأخرى¹ ، إضافة إلى العلاقات المضطربة و غير الواضحة بين المجتمع المدني - الدولة في هذه الدول ، و يضيف (برنار كازيس) في نقده لهذا الطرح أنه بعيدا عن السياق الثقافي فان الجسم الاجتماعي نفسه في هذه الدول يخضع لعلاقات أفقية أبوية² ، تمنع من تقبل هذه النماذج الغربية في المجتمعات المختلفة

كما تجدر الإشارة ، إلى دور العولمة الثقافية الغربية و تصدير نماذج الحكم و الديمقراطية و حقوق الإنسان بصفة سطحية شكلية عبر قنوات الاتصال العالمية و شبكات التكنولوجيا الإعلامية دون مراعاة للخصائص الاثنية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية للدول النامية، و دون خضوع هذه الدول الى ميكانيزمات من التنمية السياسية و التنشئة الاجتماعية التي تؤهلها إلى تبني أنماط حكم ديمقراطية تتميز بالفعالية و الجودة و الرشادة ، فالديمقراطية تتبني من الداخل أي في الهياكل و المؤسسات الاجتماعية للدولة فهي مشروع وطني و خيار ثوري ، و ليست تفرض من الخارج عبر سياسات المشروطة الدولية أو التدخل العسكري الأجنبي.

¹ Cazes. Bertrand Badie. *Etat importé occidentalisation de ordre politique*. In: *Politique étrangère*, n°3 – 1993 – 58^eannée. pp. 802-803.www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1993_num_58_3_6289_t1_0802_0000_3

² Idem

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المطلب الثاني : العلاقات الزبونية و تشكل دولة ما بعد الاستعمار في شمال إفريقيا

تتميز الدول الإفريقية عامة و الشمال افريقية خاصة ، بالعلاقات الزبونية أو علاقات (الاستزلام) سواء بين الدولة المركزية و النخب المحلية أي على المستوى الوطني المحلي، أو فيما بين الدول و المنظمات الدولية أي على المستوى الدولي .

و تعد العلاقات الزبونية إحدى القنوات الهامة التي تؤدي دورا لا يستهان به في تقوية النفوذ ، خاصة بالنسبة للأفراد المتنافسين حول السلطة السياسية ، فهي تضمن للفرد التحكم في مجموعة من الموارد و أحيانا تكوين قاعدة من الأتباع الذين يكسبونه الشهرة و يؤمنون له الموقع و هو ما أدى بالكثير من الدارسين ربط انتشارها بسيادة نمط الدولة (الباتريمونالية و النيو – باتريمونالية) حسب "سامويل ايزنستادت".

و العلاقات الزبونية تشكل إحدى أوجه العلاقات الاجتماعية و هذه العلاقات تفترض وجود طرفين كما يرى (كارل لاندي) هما الزبون و الوجيه أو الباطرون و تتميز هذه العلاقات بالخصائص التالية :

- أنها علاقة ديناميكية .
- علاقة لا متكافئة .
- علاقة ثنائية .
- ذات طابع تبادلي .
- علاقة طوعية .

و نجد أن النخبة السياسية التي تتنافس في السوق السياسية تحتاج إلى هذه العلاقات لزيادة نفوذها و فرصها و مواردها ، مع الأطراف الأخرى من منطلق الأخذ و العطاء ، و يجب أن تكون العلاقة الزبونية علاقة تحفيزية أي توفر محفزات عند الوجيه و الزبون تدفعها إلى التعاون و التعامل مع بعضهما للوصول إلى الأهداف المرجوة ، فالعلاقة الزبونية حسب تعريف (جون ميدار) هي "علاقة من التبعية الشخصية

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

، غير مرتبطة حصريا بالقرابة ، بين شخصين على الأقل و هما السيد و الزبون ، و يفترض ألا يتوفرا على موارد متكافئة".¹

فالعلاقة الزبونية تشبه الى حد كبير علاقة العراب (godfather) بأتباعه أو الذين هم تحت رعايته ووصايته ، فالعراب هو السيد و القائد فهو يقدم الهبات و الأعطيات و الوجاهة عند معارفه ، و أتباعه بالتالي يردون معروفه و يقدمون له الامتيازات و يتقربون عنده بالهدايا ، التي هي دون الخدمة التي قدمها لهم.

إذ أن العلاقات الزبونية بين الدول الشمال افريقية و الدول الاستعمارية السابقة أو الدول المانحة الكبرى نجد أصولها في علاقات التبعية التي ترسم ملامح هذه العلاقات اللامتكافئة، فهذه الدول من منطلق ضعفها و احتياجها للتكنولوجيا و الموارد التقنية من أجل إنعاش اقتصادياتها ، نجدها تعطي استثمارات كبيرة وامتيازات واسعة لهذه الدول الكبرى في مقابل منحها التكنولوجيا و الخبرة التقنية و لكن بصفة تجعلها تابعة لها .

¹ شفيق عبد الغني . النخب المحلية و العلاقات الزبونية ، (المجلة العربية للعلوم السياسية) ، (العدد 35) ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية) 2016 ، ص ص 142-145

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

إن شرعية الدولة خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة في بلدان شمال إفريقيا : الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا و مصر كانت نتيجة الدور المزدوج الذي لعبته النخبة السياسية بعد الاستقلال أي دور المرشد للرابطة القوية و التي غذيت بعناية بطابع رمزي بين الدولة و رعاياها ، و دور المركز الفريد للدولة بصفته الوسيط للرعاية الاقتصادية¹. حيث برزت النخبة السياسية الحاكمة كرمز للكفاح الوطني بعد سنة 1969 و بصفته الهيكل الوحيد القادر على القيام بثورة داخلية في شتى القطاعات ، و تجسد هذا الواقع في اعتماد نظام الحزب الواحد في كل من تونس و الجزائر (حزب جبهة التحرير الوطني) و (الحزب الدستوري) في تونس على خلاف المغرب الذي يحرم دستوره صراحة على قيام الحزب الواحد ، و كانت الدولة في هذه الحقبة تسيطر على مجمل أشكال الحياة و أنواع التعبير السياسي و الاجتماعي².

كانت الإرادة السياسية للزعماء في كل من دول المغرب الجزائر و تونس و ليبيا بعد 1969 تريد خلق نظام اجتماعي لا رجعة فيه من شأنه أن يغير حتى مواقف الأفراد و هويتهم ، و لكن هذه العلاقة لم تكن لتتجح في هذه البلدان نظرا للنمو السكاني السريع و الركود الاقتصادي العام.

- التأثير الامبريالي و الاستبداد في دولة ما بعد الاستعمار :

يرى بعض المفكرين أن الدول العربية و الشمال افريقية من منطلق الانتماء الثقافي و الديني المشترك و خضوعها للاستعمار في نفس الفترة تقريبا و نضالها التحرري ضده ، كانت عبارة عن منتج الإرث الامبريالي سواء كان ذلك في جغرافيتها السياسية و خطوط حدودها أو من جهة آلية إدارة الحكم و نمط العلاقة بين الدولة و المواطنين . فقد حافظت هذه الدول على جل القوالب و الأجهزة و المؤسسات نفسها التي كانت في الحقبة الاستعمارية كما حافظت كما حافظت على العلاقة ذاتها بالمجتمع ، و يستند هذا الرأي الى القول بأن ظاهرة الاستبداد السياسي العربي و علاقته بالمواريث الامبريالية الى أحد أهم مؤلفات الباحثة الألمانية (حنة أرندت) الذي هو "أصول الشمولية" و لكن عدل السياق التحليلي للكاتبة التي

¹ هرماسي محمد عبد الباقي و اخرون ، التغيير الاجتماعي و الاقتصادي و مضاعفاته السياسية في المغرب العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995) ص 290.

² نفس المرجع ، ص 291

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

تناولت موضوع الامبريالية من زاوية تأثيره السلبي على المراكز الأوروبية بدرجة أولى ، و ذلك لغرض علمي مفاده فهم تأثيرات هذا المشروع التوسعي في ضحاياها من المستعمرات .¹

و تشير "أرندت" أن الحالة الامبريالية تعبر في جوهرها على مبدأ مراكمة التوسع و تعظيم الربح ، و لم تكن معنية بتصدير الحضارة و المؤسسات السياسية المدنية إلى عالم المستعمرات ، بقدر ما كانت تعنى بإخضاع السكان المحليين و بسط اليد على الثروات العامة و الخاصة ، هذه الرؤية طبقت في المستعمرات السابقة بالاستعانة بنخب محلية و وطنية ذات تكوين غربي مادي تحصل على امتيازات و إجراءات مالية و سياسية اذا كانت تنافس حول السلطان السياسي و تعمل هذه النخب على تثبيت بقاء التبعية ، و تحرض على ضمان الحفاظ على مصالح الدول الكبرى .

اذ أن غاية الامبريالية حسب "أرندت" : (الاستيعاب لا الإدماج ، و فرض الخضوع لا تحقيق العدل)²، من هنا نستنتج الأثر العميق الذي وضعته الامبريالية في المستعمرات السابقة و تحديدا في شمال إفريقيا التي عانت من الاستعمار لفترة طويلة كما كرست الامبريالية في هذه الدول :

1 +الإيديولوجية العنصرية التي أضفت المشروعية على سيطرة القلة الامبريالية على الكثرة من الشعوب المستعمرة .

2 بروز طبيعة سلطوية إكراهية تعسفية قوامها الجيش و البوليس و الجهاز البيروقراطي الفاسد.

العلمانية و تأثيرها في تكوين المجال السياسي لدول شمال إفريقيا:

نتج عن علمنة الحقل السياسي اغتراب و انفصال الهياكل السياسية عن القاعدة الشعبية و أثرت في نوعية العلاقة بين النخبة الحاكمة و بقية الجسم الاجتماعي ، و تفككت جسور التواصل و التفاهم بين الحاكمين و المحكومين في الدول العربية عامة بما فيها دول شمال إفريقيا التي حاولت أن تطبق مفهوم مبدأ العلمانية فرضا دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات و السمات الثقافية في المجتمعات العربية ، أنتجت هذه الحالة نخبة جديدة تقوم بدور الوسيط مع السوق الرأسمالية المركزية سماها الكاتب الألماني (جون غاتونغ) "بالنخب الجسرية" (Bridge head Elite) هذه النخب مرتبطة بنيويا بمراكز السيطرة

¹ الربيعي اسماعيل نوري و آخرون ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، (طبعة 1) ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ص ص 85-86

² Hannah Arendt. The origins of totalitarianism . 03 rd Edition . (London: Allen and waruim 1967)p 125

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

الدولية و هي مؤتمنة على قيم الثقافة المهيمنة و مصالح قوى السيطرة الدولية أكثر من (انتمائها على المصالح الوطنية و بحسب رأي المفكر الألماني لم تكن هذه القوى بحاجة الى الحضور العسكري المباشر) حيث يقول "غاتونغ" : (و هكذا يتم زرع نخبة جسرية في مركز الهامش الوطني و يصبح مركز الهامش مرتبطا عضويا بمركز المركز ضمن إطار وفاق للمصالح بين الطرفين)¹.

بعد الاستقلال عملت الأنظمة السياسية الحاكمة على بناء دول قوية حديثة متحكمة في كل جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من خلا إضعاف أدوار المجتمع – الطبيعة الكوربوراتية – ، فاعتمدت الجزائر و مصر مثلا على النمط الشعبوي في التعبئة الجماهيرية في إطار الحزب الوحيد ، و تركزت السلطة في رأس الهرم السياسي سواء كان الرئيس أو الزعيم أو الملك ، كما تميزت هذه المرحلة بهيمنة الدولاتية statism و تعني تركيز جميع أوجه النشاط السياسي و الاجتماعي حول الدولة.²

مستوى التأييد الشعبي لفكرة فصل الدين عن الدولة في دول شمال إفريقيا :

بالرجوع إلى الاستبيان الذي أجراه مركز الأبحاث الألماني (konrad adenaur – stiftung)³ بمساعدة مركز الرصد العربي و الذي كان موضوعه حول رأي المسلمين في دول شمال إفريقيا و الذي شمل البلدان التالية : (مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر و المغرب) عام 2016 في مسألة فصل الدين عن الحياة السياسية و جاءت النتيجة أن غالبية الأشخاص الذين شاركوا في الاستبيان كانوا مع فكرة فصل الدين عن السياسة و وصلت النسبة في تونس مثلا إلى ما فوق 73% ، و كما عبر الأفراد المشاركون أنهم ليسوا ضد قيم الإسلام الايجابية و المقدسة و لكن هم ضد تدخل رجال الدين في السياسة و طلبهم للسلطة السياسية المدنية فهذا ما يؤثر سلبا في رأيهم على قيام الدولة المدنية ، و لعل التجارب الفاشلة التي نتجت عن وصول الإسلاميين للسلطة في (الجزائر و مصر و تونس) ولدت نوعا من الخوف من رجوع العنف و الممارسات العدوانية و التسلطية على الشعوب خاصة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و شكلت قناعة عند الأغلبية بضرورة فصل السياسي عن الديني ، إضافة إلى ذلك ، تأثير النموذج الغربي في الحكم على الشعوب و النخب السياسية الذي يقوم على مبدأ " ما لله الله و ما لقيصر لقيصر " .

¹ الربيعي اسماعيل نوري و آخرون ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص 88-90

² عبادي خير الدين ، المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال إفريقيا ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، (جامعة الجزائر 3 ، 2011) ص31

³ الموقع الرسمي للمركز : <http://www.kas.de/wf/en>

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

وقد كشفت هذه الدراسة المهمة عن تباين واضح بين درجة التدين و الهوية الوطنية في بلدان شمال إفريقيا ، فنصف الجزائريين يؤيدون فصل الدين عن السياسة من الناحية العملية ، في حين أن من الناحية الروحية فهم يعتبرون الإسلام عاملا ايجابيا في حياتهم حيث 79.6 % من الجزائريين تغلب هويتهم الدينية عن هويتهم الوطنية ، أما أعلى نسبة من الذين وافقوا على مبدأ فصل الدين عن السياسة فتوجد في مصر و تونس ، و لعل ذلك راجع الى فشل تجربة الإسلاميين في الحكم (الإخوان و النهضة) ما أدى الى اقتناع المواطنين بضرورة فصل الدين عن السياسة.

جدول (1) نسب الموافقة و الرفض لمبدأ فصل الدين عن السياسة في شمال إفريقيا¹

ضد فصل الدين عن السياسة	غير موافق جدا	غير موافق قليلا	مع فصل الدين عن السياسة	موافق قليلا	موافق جدا	
21.8	12.7	9.1	72.8	15.6	57.2	تونس
23.5	16.3	7.2	71.2	11.8	59.4	مصر
34.5	25.3	9.2	63.1	15.5	47.6	ليبيا
37.8	27	10.8	57.4	16.8	40.7	الجزائر
36.4	24.4	12	54.8	15.4	39.4	المغرب
المصدر : http://www.kas.de/wf/en						

¹ <http://www.kas.de/wf/en>

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

أدت مسألة هيمنة الدولة على الحياة السياسية و الاجتماعية في أغلب الدول العربية و الإفريقية إلى إخفاق ذريع للنخب فيها و تعرضها لظاهرة الازدواجية و الاغتراب ، عكس ما كانت عليه في مرحلة الاستعمار من نشاط و ديناميكية في العمل السياسي¹ ، ذلك أن الفلسفة الشعبوية التي أنتجتها النظم الحاكمة ، أدت دورا كبيرا في تضيق الخناق على معظم النخب و بالتالي غلق العديد من قنوات التعبير المنظم و الحر ، الشيء الذي أدى الى حالة من عدم التوافق بين الدولة و النخب المختلفة ، كذلك فقدان الثقة لدى المواطنين بهذه النخب التي لم تجد سبيلا للخروج من تعصب الدولة و انغلاق النظام ، و بالتالي فان هذه النظم تقدم نموذجا واضحا للتحويل من الغرامشية التقليدية المتمركزة حول الدولة و حتمية الهيمنة النخبوية ، إلى النيوغرامشية التي تأخذ بعين الاعتبار تدفق الولاءات النخبوية عبر الحدود و استعصاء بناء التوافقات في ظل تراجع خطاب الهيمنة النخبوي لصالح صدام مزمن للخطابات النخبوية.²

و لمنع بروز نخب مستقلة عمدت النخب الحاكمة على تقوية نظام الحزب الواحد المهيمن على كافة أوجه الحياة و جعلته بمنزلة الوعاء الذي تصب فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية و السياسية . كانت فترة ما بعد الاستقلال فترة حاسمة في تاريخ بلدان شمال إفريقيا في حيث كونت هذه الحقبة بدايات النضال الوطني و العمل السياسي و العسكري من أجل التحرير ، انطلاقا من رغبة النخب السياسية و الشعوب في المنطقة بضرورة تسريع وتيرة الاستقلال و العمل على استكمال و تحقيقه بغض النظر عن الاختلاف في الرؤى و المبادئ التي تحكم العلاقات النخبوية .

في هذا الصدد ، أجريت دراسات معمقة حول النخب السياسية في المغرب العربي عام 1970 قام بها (مركز البحوث و الدراسات المغربية) بباريس "فرنسا" ، بالبحث في العوامل و الخصائص الجغرافية ، الاجتماعية و الثقافية المؤثرة في تكوين و تشكيل النخب السياسية في المغرب العربي ، حيث استعانت هذه الدراسة بأخذ عينات في كل من تونس ، الجزائر ، المغرب و ليبيا في الفترة الممتدة بين 1955-1969 ،³ للتعرف على الخصائص التكوينية للشخصيات السياسية و

¹ بن سعيد مراد و زباني صالح ، النخب و السلطة و الايديولوجيا في الجزائر ، (مجلة المستقبل العربي)، (العدد 430) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) ص 75
² نفس المرجع ، ص 76-77

³ Emmecey Jean , Hubert Michel et jean claude Santucci , les élites politique du Maghreb , voir le lien : <http://books.openedition.org/iremam/119#tocfrom1n1>

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

صناع القرار في البلدان المغاربية ، ففي حالة الجزائر و بالرجوع الى المعلومات حول الشخصيات السياسية التي كانت تحتل المناصب العليا في الدولة بداية من تشكيل الحكومة المؤقتة GPRA سنة 1958 ووظائف الوزراء و أعضاء المكتب التنفيذي و المكتب السياسي (حزب جبهة التحرير الوطني أو أعضاء مجلس الثورة) و عند دراسة ديناميكية الطبقة السياسية في الجزائر يلاحظ العديد من الدارسين أن هذه الطبقة تشكل تجمعا غير متجانس و متناسق اجتماعيا و سياسيا و هي المتكونة من أغلبية المناضلين في إطار جبهة التحرير الوطني .

و من الجدير بالذكر أن عملية دوران النخب السياسية في الجزائر كانت في الأغلب تتم على أساس جهوي و بالتحديد من (جهة الشرق الجزائري) باعتبارها تاريخيا الجهة التي شاهدت أول انطلاقات الثورة ما أكسبها نوع من الشرعية التاريخية ، بالإضافة الى ان غالبية الشخصيات السياسية الجزائرية تتحدر من القرى و الأرياف و المناطق الداخلية للبلاد و ليس من المدن ، عكس الحالة التونسية و المغربية التي ينحدر أعضاء نخبتها السياسية من المدن الساحلية الكبرى و المناطق الثرية بصفة خاصة ، و هذا نظرا لآثار التحولات الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تمخضت عن الممارسات الاستعمارية ، و باعتبار أن الحياة في المدن الكبرى كانت احتكاكا مع العمل السياسي و الإداري و أعضاء النخبة السياسية كانوا ينحدرون من عائلات الموظفين الكبار و الإداريين و المحامين في الدولة.

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المبحث الثالث : علاقة النخب السياسية بعملية بناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

تعتبر المؤسسة العسكرية جزءا لا يتجزأ من الدولة و هي أداة في يد السلطة السياسية تستعمله من أجل الحفاظ على أمن و سلامة أرضها و مواطنيها من أي تدخل أو تهديد أو خطر داخلي أو خارجي ، لكن طبيعة الجيش تجعله يتمتع بسلطة و نفوذ داخل الدولة ، تمكنه إلى حد الانقلاب ضد شرعية الحكام الذين يجدر به طاعتهم في الأصل ، و يعتبر مشكل الانقلابات العسكرية ظاهرة مرضية في بلدان العالم الثالث أو هي كما أطلق عليها الرئيس التونسي الراحل "الحبيب بورقيبة" (مرض العالم الثالث) .

حيث أن ، مؤسسة الجيش تخضع في قانونها الداخلي لمبادئ و قوانين على نقيض ما تقوم عليه الديمقراطية التي تنبني على الإرادة العامة للأشخاص و تكفل لهم حق الحرية و المساواة ، فالجنود في الجيش لا يستطيعون مزاوله مهامهم إلا بناءا على هرمية سلطة القادة العسكريين الذين يتميزون بسلطة عسكرية صارمة و بحدة الانضباط في العمل ، و هذا الاختلاف يتأتى من تمايز شخصية السياسي عن العسكري¹.

من وجهة نظر الديمقراطية الليبرالية الغربية خاصة في الفرنسي ، يرى جملة من الباحثين و صناع القرار الى ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى الممكن من الفصل بين المؤسسة العسكرية و الحكومة المدنية لاجتناب ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية ، و ذلك عن طريق تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية ، و أما السلطة التنفيذية فتنبثق منها سلطتان الأولى مدنية و تتمثل في الحكومة و الثانية عسكرية لقيادة الجيش².

و بتحليلنا للنظم السياسية لدول شمال إفريقيا نجد أن الدور الوظيفي للجيش و كيفية تعامله مع السلطة في التاريخ المحلي لكل بلد يختلف على حسب عوامل داخلية و خارجية ففي الجزائر بعد انقلاب الرئيس بومدين على بن بلة عام 1965 و حتى قبل ذلك في أيام الثورة كان هناك صراع و جدال بين مناضلي جبهة التحرير الوطني و عسكريو جيش التحرير الوطني حول مسألة أولوية السياسي على العسكري و قضية توحيد السلطة المدنية بالعسكرية ، أما في المغرب فقد عمد الملك إلى السيطرة على الجيش مستقلا

¹Camau michel. La notion de la democratie dans la pensée des dirigeants maghrébins. (Paris : centre national de la recherche scientifique , 1971) pp 330-331

² Ibid . pp 332-333

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

بذلك عن الحكومة لإضعاف دور الأحزاب السياسية و الحفاظ على نظامه و سلطانه بقوة الجيش ، زيادة على ذلك أراد الملك مراقبة بعض الضباط خشية الانقلاب عليه و اقتربهم من السلطة السياسية ، أما في تونس فقد طبق بورقيبة و بن علي مبدأ فصل السلطة المدنية عن العسكرية خوفا من الانقلابات العسكرية.

العلاقات المدنية العسكرية معقدة في طبيعتها و تقوم على عدة أبعاد خاصة فيما يخص الوضع في إفريقيا التي عانت و لا زالت تعاني من جملة التناقضات الناتجة عن عدم الفصل بين السياسي و العسكري ، فمعظم المجتمعات الإفريقية جرى فيها نوع من الخلط في الأدوار ، فأصبحت القوى العسكرية و الأمنية في بعض الأحيان مسيسة (politisée) و قوى المجتمع المدني و السياسي (معسكرة Militarisés) ، فعدم الاستقرار السياسي و الفساد و التمييز العرقي و الديني و الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أصبحت النتائج الحتمية لحكم العسكريين في القارة الإفريقية.¹

كذلك ساهم الاستعمار و دولة ما بعد الاستعمار في استمرار هذه الحالة ، حيث وجدت النخب المدنية نفسها غير قادرة على مواجهة تحديات دولها و بالتالي أدى ذلك إلى فتح المجال أمام الجيش لاقتحام المعتزك السياسي خاصة في فترة 1960-1970 و ذلك لتصحيح الأوضاع حسب الإيديولوجية العسكرية.

مساعي النخبة السياسية الإفريقية نحو قيادة ديمقراطية للجيش و القوى الأمنية :

اتجهت الحكومات الإفريقية بعد الحرب الباردة إلى مشروع طموح من شأنه صياغة قانون إقليمي و جهوي جديد لفرض الرقابة و توجيه و قيادة الجيوش ديمقراطيا و ذلك للحد من خطر الانقلابات العسكرية و الأنظمة الأوتوقراطية خاصة بعد فشل أنظمة ما بعد الاستعمار ، و سقوط النظم (العسكرتارية) في إرساء الاستقرار السياسي و التنمية في إفريقيا .

حيث يرى جملة من الدارسين لهذا الشأن أنه بإمكان النخبة السياسية الحاكمة في إفريقيا توحيد جهودها الدولية من أجل إيجاد آلية فعالة لقيادة الأجهزة الأمنية و العسكرية ، عبر إتباع ميكانيزمات ديمقراطية مثل الرقابة البرلمانية للمؤسسات الأمنية (من سلطة مالية و سلطة إعلان الحرب) ، كذلك ترقية المجتمع

¹ Camau michel , Op . Cit., p 333

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المدني الحر و المبادر ، إنعاش قطاع الصحافة النزيهة ، كما من شأن هذه المبادئ أن تحسن القيم و الثقافة الديمقراطية للعسكريين و تساهم في رفع مستوى الوعي و الاحترام للقيم و المؤسسات الديمقراطية.¹

استراتيجيات القيادة المدنية للعسكريين :

تمت صياغة سبعة استراتيجيات أساسية حسب الدكتور "حمدي عبد الرحمان" في دراسته تحت عنوان " نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية ... إفريقيا نموذجاً " ² و التي تحدث فيها عن تبني الدول الإفريقية التي شهدت نمطا مستقرا في العلاقات المدنية العسكرية في فترة ما بعد الاستقلال هذه السياسات نذكرها كالآتي :

1 سياسات التجنيد في سلك الضباط :

غالبا ما يتم اللجوء الى مثل هذه السياسات لتجنيد كوادر الضباط من جماعات دينية ، عرقية أو اقليمية معينة تكون مؤيدة لنظام الحكم ، وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي العام و القضاء على التوجهات الانقلابية العسكرية ، بالرغم من سلبياتها من ناحية خلق جيوش ذات "طابع قبلي أو طائفي " و تكريس العرقية و الجهوية .

2 إنشاء قوات و أجهزة خاصة لمراقبة عمل و التحركات المعادية للنظام من قبل الجيش :

و ذلك بتأسيس قوات شبه عسكرية و عسكرية ، كالحرس الجمهوري و جهاز الاستخبارات و الأمن العسكري و الشرطة و هذا من أجل التصدي لأي عدوان داخلي أو خارجي يستهدف زعزعة أو إسقاط النظام القائم و هذا ما نجده مثلا في تونس ، و تجربتي بوركينا و بن علي في إضعاف و تهميش الجيش كليا من الساحة السياسية العامة خوفا من الانقلابات و إعطاء الأهمية الكبرى و الدعم للأجهزة الأمنية التي تحافظ على قوة النظام و تراقب عمل المؤسسة العسكرية و تمنع أي محاولة للانقلاب .

3 تعيين أفراد من الأسرة و النخبة الحاكمة في مراكز قيادية للجيش :

¹ Adedeji Ebo. **Vers un code de conduite pour les forces armée et sécurité en Afrique : occasion et défis**

(Genève : Centre pour le control démocratique des forces Armée , 2005) pp 2-6

² حمدي عبد الرحمان ، قراءات افريقية : نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية .. إفريقيا نموذجاً ، منشور على الرابط التالي :

، بتصرف . <https://www.academia.edu/24967802/%D9%86%D8%AD%D9%88>

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

و هذا للإشراف على كل ما يدور داخل المؤسسة العسكرية و الحصول على كل المعلومات عن الضباط و القيادات في الجيش لمنع أي تحركات معادية للنظام ، مثال ذلك حالة الجزائر عبر استحداث الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة و تبديل القيادة العليا للجيش بأشخاص مؤيدين له لتقليص نفوذ العسكر على الرئاسة و السلطة .¹

4 تعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع مهمة في الجيش :

في الاستخبارات العسكرية و الأمن الرئاسي و الأجهزة الرقابية التي تراقب الجيش و تحركاته ، و هذا ما نجده منتشرا في المستعمرات الفرنسية السابقة مثل النيجر و الجابون حيث اعتمدوا في فترات معينة من الحكم المدني على وجود عسكريين فرنسيين لقيادة المؤسسة العسكرية مقابل رواتب عالية و تحت إمرة الرئيس شخصيا للحفاظ على سلطته و نظامه .

5 الاستعانة بالدعم الخارجي في حالة وجود خطر داخلي على النظام :

عن طريق توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري و الأمني تمكن القوات الأجنبية بالتدخل في حالة انقلاب عسكري على شرعية السلطة المدنية و تدهور الأوضاع المحلية نتيجة النزاعات المسلحة ، و هذا نجده كثيرا في الدول الإفريقية التي مؤسساتها ضعيفة و تفتقر إلى الشرعية و الفعالية .

6 إضفاء الطابع الشرعي للنظام الحاكم :

عبر القيام بانتخابات تعددية منتظمة و السماح بحرية الإعلام و الصحافة و انتهاج خطاب سياسي يدعو للديمقراطية و حقوق الإنسان و المواطنة... الخ ، و ذلك من أجل استرضاء الطبقة الشعبية و الحصول على المشروعية و بالتالي الحفاظ على ثقة المؤسسة العسكرية و تأييدها المستمر ، على الرغم من وضوح الحالة السياسية في إفريقيا على العموم و أن الانتخابات لا تعبر بالضرورة على نظام ديمقراطي أو تحول ديمقراطي بالمعنى الصحيح للكلمة و لكن الانتخاب ما هو الا واجهة و تزيين شكل النظام داخليا و خارجيا .

7 إخراء قيادات الجيش بالرواتب العالية و الامتيازات الاقتصادية :

¹ تلمساني رشيد ، بوتفليقة و العلاقات المدنية - العسكرية ، 2008/08/23 ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، منشور على الرابط التالي : <http://carnegieendowment.org/sada/21347> بتصرف

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية و علاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

تنتهج العديد من البلدان الإفريقية و العربية مثل هذه السياسة لضمان الولاء السياسي للعسكريين بالنسبة للنظام الحاكم و الحفاظ على اكبر دعم من المؤسسة العسكرية ، و هذا إجراء فعال لتنشيط رغبة العسكريين في السلطة و لكن لمدة زمنية معينة فبالنظر للوقائع التاريخية أن الذي يحصل على قدر واسع من المال لا بد و أن يصل به الأمر إلى طلب السلطة و الجاه لتحسين ثروته و ربما كان هذا من أحد الأسباب الرئيسية للفساد السياسي .

و لكن الإشكال الذي لا زال واضحاً هو أن غالبية النخب السياسية الحاكمة في إفريقيا بصفة عامة ، تنتهج أسلوباً بعيد عن الديمقراطية في الحكم و في إدارة المؤسسة العسكرية فهي إما أن تبسط سيطرتها على الجيش و تجعل مصير الجيش مرتبطاً بمصير السلطة الحاكمة و تجعله في خدمة مصالحها و تقوية نفوذها و الحفاظ على الوضع القائم ، و إما أن تستبعد الجيش من الحياة السياسية لإقصائه من دائرة السلطة السياسية و تجنب طمع القادة العسكريين في الحكم ، في حين أن العلاقات المدنية العسكرية أو بتعبير آخر العلاقة بين النخبة السياسية الحاكمة و المؤسسة العسكرية يجب أن تكون قائمة على الشراكة و الاتفاق و الثقة المشتركة بينهما مع تعزيز مبدأ مراقبة كل منهما للآخر ، و لا يتم ذلك الا عن طريق بناء المؤسسات الديمقراطية و تقوية المبادئ و القيم و المعايير التي تساهم في إرساء الحكم الراشد من احترام لمحورية الفرد المواطن في الحياة السياسية و تكريس المشاركة السياسية و الثقافة الديمقراطية في المجتمع ، مع الحرص على " مدنية المؤسسة العسكرية"¹ عن طريق رفع مستوى تأثير و إسهام الخبراء المدنيين في الشؤون و القضايا العسكرية ، ما من شأنه أن يقلص من احتمال الصراع بين المدني و العسكري .²

¹ David kuehn and Aurel croissant , **Reforming civil-military Relations in new democracies** , (Switzerland : springer international publishing , 2017) p 166

² Idem .

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المبحث الأول : الخلفية الإصلاحية للنخبة السياسية التونسية قبل الثورة :

المطلب الأول : فترة ما قبل الاستعمار :

كان لدور حكم البايات في تونس منذ قرن و نصف و أثناء العهد العثماني ، الأثر البالغ في بعض الإصلاحات التي مست جوانب من الحياة السياسية و الاجتماعية العامة ، من أبرز هؤلاء المصلحين نجد المصلح أحمد بن أبي الضياف و الوزير الأكبر "خير الدين التونسي" و غيرهم ، و من جملة هذه الإصلاحات نجد صدور قانون يمنع التجارة بالبشر "الرقيق" عام 1846 و الذي صدر على يد أحمد باي ، هذا ما يمثل في رأي البعض أول إعلان لحقوق الإنسان ، كما ضمن هذا الإعلان الحرية لكل فرد تونسي ، كما تم إدخال بعض التعديلات العسكرية في الجيش و تم التأسيس لمنظومة تربوية و تعليمية عصرية كإنشاء المدرسة الحربية بمدينة باردو .¹

كما تم إصدار عام 1857 ميثاق أو عهد الأمان و الذي نص على وجوب تحقيق العدل في المجتمع التونسي و ضمان المساواة بين السكان و دون تمييز عرقي أو ديني أو لغوي أو جهوي ، حيث كفل هذا الميثاق حقوق الملكية للأراضي بالنسبة للسكان و الحرية الشخصية و العدالة في الجبايات ، و اعتبر هذا الميثاق كمقدمة لصدور الدستور التونسي عام 1861 ، و أعلن في ميثاق الأمان أن الباي : " لن يهمل ما من شأنه تمكين الشعب من امتلاك حقوقه امتلاكاً كاملاً"² .

و جاء في الدستور التونسي عام 1861 على يد محمد الصادق باي ، تحديد حقوق المواطن و ضرورة الفصل بين السلطات و ترتيب نظام الحياة السياسية ، و قلل من سلطات الباي و استقلت السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ، كما بادر الوزير الأكبر خير الدين التونسي الى تجديد و تحديث التعليم عبر تأسيس المدرسة الصادقية و تنظيم التعليم في جامعة الزيتونة كما فرض الرقابة على جامعي الضرائب لمنع الاختلاسات و الرشاوي و الفساد الاداري ، كما عرفت هذه الحقبة محاولات من طرف

¹ سلامة عبد الرحمان يوسف . التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 . (أطروحة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية) ، فلسطين : كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، 2016) ص 62

² نفس المرجع، ص 63

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

الحكام التونسيين تهدف الى التجديد و الاجتهاد في الشريعة الاسلامية ما يجعلها تتماشى مع روح العصر و بما يناسب الظروف المستجدة.¹

يمكن القول هنا ، أن مجمل الإصلاحات التي قام بها البايات في تونس ساهمت في إضفاء روح الوعي و الإصلاح العادل الذي مس النظام السياسي و الاجتماعي العام في تونس هذا ما أثر في شخصية المجتمع التونسي و أدى إلى بروز قيم فاضلة فيه كالمساواة و التسامح و الحرية و العدل و الوعي و المسؤولية.

فترة الاستعمار و النضال الوطني :

تعرضت تونس إلى اجتياح عسكري فرنسي من الحدود الجزائرية في افريل 1881 ، و فرض عليها الحماية "protectorat" و تصدى الشعب التونسي للاستعمار و أظهر مقاومة قوية خاصة بعد ابرام معاهدة باردو ، بالرغم من النقص في العتاد و العدة بالنسبة للتونسيين ، و مع مرور الوقت اتسع نطاق المقاومة ليشمل الأرياف و القرى الداخلية ، و أصبحت حركة منظمة و قوية ، و أدت الى بروز قيادات و زعامات سياسية تقود هذه المقاومة .

و بفعل شدة و شراسة الممارسات الاستعمارية الفرنسية العنصرية و الاقصائية للأهالي و منعهم من المشاركة الفعلية في تسيير و تقرير شؤون بلادهم تبلورت إلى الوجود الحركة الوطنية الجديدة في شكل حركة شبه نخبوية باسم " حركة الشباب التونسي " على يد علي باش حامبة عام 1907 ، و تطورت هذه الحركة لتصبح امتدادا " للحزب الحر الدستوري التونسي " و أصبح يطلق عليه فيما بعد اسم " الحزب الحر الدستوري الجديد " و تولى قيادته الحبيب بورقيبة بعد الانقسام الذي حصل عام 1934 ، بسبب اختلاف الرؤى و الأهداف بين الجناح القديم المؤسس للحزب بزعامة الثعالبي و بين الجناح الجديد للحزب.²

¹ سلامة يوسف ، نفس المرجع أعلاه ، ص 63-64

² نفس المرجع السابق ، ص 65-66

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

و بفعل اتساع الحركة الوطنية التونسية اضطرت السلطات الاستعمارية الى اتباع سياسات أخرى مخالفة لسياسة العنف و ذلك لتخفيف الغضب الشعبي ، حيث قامت بتأسيس وزارة العدل ، و ألغت الأحكام العرفية و أسست المجلس الكبير بدلا من مجلس الشورى ، و أتاحت المجال أمام الحريات العامة ، و تم الترخيص لبعض الصحف الوطنية و أدى ذلك إلى نمو الحركة الوطنية . و كانت فرنسا تهدف من خلال هذه الإصلاحات تطيف الجو بينها و بين أطراف الحركة الوطنية التونسية و فتح باب الهجرة و التجنيس بالنسبة للمواطنين لتخفيف الضغط المجتمعي و إجهاض بوارد و محاولات المقاومة¹.

كما ظهرت كذلك ، الحركة النقابية التونسية عام 1924 و أدت هذه الأخيرة أدوارا بارزة في خدمة القضايا الوطنية و الدفاع قيم الديمقراطية و التحرر ، و كانت عبارة عن منظمة مسيسة معنية بقضايا الحرية و استقلال الوطن و الدفاع عن حقوق المواطن و كرامته و ازدهاره و قد تكلفت هذه المنظمة بتأسيس "الاتحاد العام التونسي للشغل" عام 1946 بزعامة النقابي فرحات حشاد .

من الملاحظ أن الديمقراطية كانت إحدى الهواجس السياسية الأساسية في الحركة الوطنية التونسية منذ تأسيسها في اطار النضال ضد المستعمر الفرنسي و المطالبة بالحرية و الاستقلال .

المطلب الثاني : عهد بورقيبة و هاجس بناء الدولة التونسية الحديثة :

اعترفت فرنسا باستقلال تونس في 20 مارس 1956 و لكنها أبقت على نفوذها في بعض المناطق الساحلية التونسية مثل مدينة بن زرت و بعض أراضي المعمرين ، و أصبحت قيادة "الحزب الحر الدستوري الجديد " أمام مسؤولية وطنية صعبة و ذات أهمية كبيرة لقيادة البلاد نحو الاستقلال الكامل و بناء المؤسسات ، و في خضم هذه التجربة عرف الحزب الحاكم انقسام و مواجهة ساخنة بين الرئيس الحبيب بورقيبة و الأمين العام للحزب الصالح بن يوسف بسبب الاختلاف الذي دار بينهما حول رؤية كل منهما المبادئ التي يجب أن تبني عليها دولة الاستقلال ، و بسبب مكانة بورقيبة في الحزب الدستوري الحر أسس بغطاء من الحزب حكما شموليا للبلاد دام ثلاثين سنة ، و اتسمت فترة حكمه بالاستبداد و التسلط ، و قام بتوطيد علاقاته مع منظمات المجتمع المدني الصاعدة أهمها " الاتحاد العام التونسي للشغل" ، و قام بورقيبة بتضييق الخناق و قمع جميع أنواع المعارضة باليات الرقابة و الهيمنة الثقافية .

¹ نفس المرجع ، ص 72

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

أدت سياسة القمع و التسلط التي انتهجها بورقيبة إلى إعلان تنظيم إضراب عام نظمه الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1978 ، و نتج عن هذا الإضراب إعلان بورقيبة لقبوله بالتعددية السياسية و الانفتاح و أسند مهام الوزير الأول الى محمد المزالي المعروف بتوجهاته الديمقراطية و أفرج عن بعض السجناء السياسيين و النقابيين و نظمت انتخابات تشريعية تعددية ، كما تميزت فترة حكم بورقيبة و حلفاؤه من البرجوازية الوطنية و البييرالية الأجنبية التي كانت تستثمر أموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس مما أدى الى سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد التونسي ببسط شكل من "الديكتاتورية" لحماية مصالحها و الحفاظ على الوضع القائم و بناء الدولة التونسية الحديثة حسب زعم بورقيبة¹.

أراد بورقيبة بناء دولة حديثة و إرساء معالم ثقافة حديثة و حاول "تونسة" الدولة ، خاصة تلك القطاعات المتعلقة بالسيادة كالشرطة و الجيش ، و جعلها تسير وفق مقومات الثقافة الفرنسية الغربية في الإدارة و الحكم و هذا دليل على وفائه الكبير لفرنسا ، فقد أراد تغيير العقلية التقليدية الموجودة لدى المجتمع التونسي تغييرا جذريا و ربطها بالشخصية الثقافية الغربية المادية و لم يحاول تحديث و اصلاح هذه العقلية بما يتماشى مع مقومات الشخصية الإسلامية ، و من جملة التعديلات التي قام بها بورقيبة هي قضية المساواة بين الرجل و المرأة و التي تعتبر ورقة رابحة لكسب التأييد النسوي ، و حد من سيطرة المؤسسات الدينية و تدخل في تعديل قانون الأحوال الشخصية سنة 1956 ، و ألغى المحاكم الشرعية و أقام نظاما برجوازيا للقضاء يكرس الطبقية و يشبه النظام القضائي الفرنسي ، و وصل به الأمر الى التعدي على فرائض و سنن الإسلام باسم إيديولوجية الحداثة و العصرية ، و أدت السياسة القمعية لبورقيبة و رفضه الانفتاح السياسي الفعلي و التداول السلمي للسلطة الى اندلاع أحداث انتفاضة الخبز عام 1984 في مدينة دوز في الجنوب التونسي و امتدت الى عدة مدن تونسية و أسفرت هذه الأخيرة الى خروج قوات النظام العام و اصطدامها بالمواطنين المحتجين ما أدى الى سقوط 143 قتيل و 400 جريح².

ارتبطت السلطة السياسية في الدولة التونسية الحديثة بشخص الرئيس بورقيبة و ربط هذا الأخير تاريخ تونس بتاريخه الشخصي حيث جعل عيد ميلاده عيداً وطنياً يحتفل به كل سنة و أسس حكماً دكتاتورياً

¹ سلامة يوسف . نفس المرجع ، ص 74

² الطاهر بالوخة ، الحبيب بورقيبة : سيرة زعيم شهادة على عصر . (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 1999) ص 61

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

بامتياز و حارب و اضطهد معارضيه من كل الأطياف السياسية و النقابية من داخل الحزب الحاكم و علماء الزيتونة و المدافعين عن هوية تونس الإسلامية العربية كصالح بن يوسف ، و جعل بورقيبة اللغة العربية لغة ثالثة بعد اللغة العامية و الفرنسية مما أدى إلى اغتراب المجتمع التونسي عن لغته و هويته.¹

1 /المطلب الثالث : حكم زين العابدين بن علي :

قام زين العابدين بن علي بتاريخ 7 نوفمبر 1987 بما سمي بانقلاب أبيض على رئيسه الحبيب بورقيبة استولى فيه على سدة الحكم ، و عرف بن علي انذاك برجل النظام القوي و تحدث و وعد بمصالحة وطنية واسعة و شاملة و العمل على ترسيخ الديمقراطية في تونس و اجراء انتخابات تعددية و السماح بتشكيل أحزاب المعارضة و قام بالافراج عن الاف المعتقلين من الحركات الوطنية و الاسلامية و أقر بميثاق 1988 و 1991 الذي ينص على ضرورة اجراء التحول الديمقراطي ، و الاقرار بتعديلات دستورية تحد من فترة و عهدة الرئاسة ، و كان هذا الانقلاب نتيجة ضغط النخبة الحاكمة على بن علي للاستجابة للمطالب الشعبية و لشروط الدول المانحة مستغلا بذلك نص المادة 57 من الدستور التي تنص على أنه في حالة عجز أو وفاة أو استقالة الرئيس يتولى الوزير الأول مهام الرئيس ، ثم قام بعد ذلك بتعديل النص المذكور ليستطيع الترشح أكثر من ثلاث عهديات ، كما لعبت المخابرات الايطالية و الأمريكية دورا بارزا في هذا الانقلاب و ذلك بهدف ضمان انتقال السلطة فرد من الجيش و مواجهة تصاعد دور الحركات الأصولية و الإسلامية في تونس و شمال إفريقيا.

تميز حكم بن علي بديمقراطية شكلية على الورق من خلال إتباع سياسة المحاصصة في الانتخابات و إعطاء المعارضة 34 مقعدا في البرلمان في حين أنه فاز بنسبة 99% من الأصوات في الانتخابات و قام سنة 2002 بتعديل الدستور ليمح لنفسه بالترشح أكثر من ثلاث مرات للرئاسة و الحفاظ على الحكم التسلطي القائم على الحزب الواحد ، و عرفت الحياة السياسية في فترة حكم بن علي الكثير من التضيق على الحريات و الرأي العام و الصحافة ما زاد من وتيرة النقد الحاد و السخط المجتمعي لهذا النظام من الداخل و الخارج ، و هذا راجع في رأيينا إلى فساد الحكومة و السلطة في عهد حكم بن علي التي وصلت الى ذروتها ، و استئثار الأقلية الحاكمة بما فيها أسرة الرئيس بأهم موارد السلطة و النفوذ و

¹ الذواودي محمود . في الأسباب و الآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع و لغته . (مجلة العلوم الاجتماعية) ، (المجلد 33) ، العدد 1 ، 2005 ، ص 71

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

الثروة و عدم توزيعها توزيعا عادلا في المجتمع و بسبب علاقة بن علي بأمريكا و الاتحاد الأوروبي فان هذه الأخيرة غضت الطرف عن الممارسات الاستبدادية و القبضة الأمنية القمعية التي كان يمارسها نظام بن علي في تونس، في حين تعالت أصوات الحرمان و التنديد بالظلم في أوساط الطبقات الدنيا من المجتمع التونسي ، و على حد قول الإمام محمد الغزالي في كتابه " الفساد السياسي في المجتمعات العربية " أن : (المال قوام الحياة و سياج المروءة ، و عندما يكون دولة بين جماعة من الناس فان نتائج ذلك مدمرة ... اذ الجوع كافر ، و حقد المحرومين قاتل) .

علاقة النظام التونسي بحركة الإسلام السياسي :

خلال فترتي حكم بورقيبة و بن علي عرف النظام السياسي التونسي باتجاهه نحو الحداثة و العلمانية ، و كان نظام الحكم خلال هذه الحقبة يعرف تأييدا كبيرا من طرف شريحة واسعة من المجتمع التونسي و خاصة من أولئك الذين تأثروا بالثقافة الغربية الحديثة ، إلا أن هذا النظام لم يحقق طموحات الشريحة الأكبر من الشعب التونسي الذي يريد تحسين ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية¹ ، و يحبذ قسطا أكبر من الحريات الاقتصادية و السياسية ، في خضم ذلك ظهرت دوائر سياسية في الساحة العامة و التي أضحت تنادي بعودة الإسلام السياسي و التي انقسمت إلى اتجاهين :

- الاتجاه الأول : يتمثل في المتدينين التقليديين و الذين يطبقون الشرائع الدينية بصفة يومية و لكن بعيدا عن العمل السياسي .

- الاتجاه الثاني : و الذي ظهر منذ السبعينيات متأثرا بالثورات الإسلامية في العالم و الذي أراد المزج بين الدين و السياسة و قد برزت هذه الحركة في شكلها العملي بدءا من سنة 1981 تحت اسم "حركة الاتجاه الإسلامي" ثم بعد ذلك تحولت إلى "حركة النهضة" و دخل هذا التيار في صراعات شديدة مع السلطة و المعارضة العلمانية .²

و برزت الحركة الإسلامية التونسية كتيار سياسي قوي في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي متأثرة بالإخوان المسلمين في مصر و الثورة الإسلامية في إيران، و لكن ما ميز الإسلام السياسي في تونس أنه كان أقل راديكالية و عنفا، و اعتبر هذا التيار من أشد المعارضين للسلطة الحاكمة في عهد بورقيبة و بن

¹ السنباطي أميرة عبد الرزاق ، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني و حركات الإسلام السياسي ، (تونس : المكتب العربي للمعارف ،

2012) ص 7

² نفس المرجع ، ص 8

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

علي، إلا أن مع مجيء هذا الأخير إلى الحكم قام بسلسلة من التغييرات و السياسات من أجل إحداث السلام المجتمعي و إنقاص وتيرة الغليان الشعبي، عبر إشهار نواياه نحو التفتح و الديمقراطية و قام بجملة من الإصلاحات السياسية و القانونية منها (إطلاق صراح المعتقلين السياسيين و منهم الإسلاميين) ، و دعى بن علي التيار الإسلامي و المعارضة إلى المشاركة في صياغة الميثاق الوطني و الحفاظ على السلم و الديمقراطية.¹

في هذا الصدد، أعادت الحركة الإسلامية التونسية تشكيل نفسها في إطار حزبي سياسي تحت اسم "حركة النهضة" بزعامة (راشد الغنوشي) و دخول معتزك التعددية و التنافس السياسي السلمي على السلطة ، و تبني جملة من المبادئ السياسية منها : نبذ العنف و أسبابه ، تبني الخيار الديمقراطي ، و عدم التكتل و التحزب في إطار مؤسسات الدولة الرسمية كالجيش و الأجهزة الأمنية². من خلال هذه الأسباب بدأت العلاقة بين السلطة و التيار الإسلامي في تونس بالتحسن تدريجيا أيام حكم بن علي الذي أراد كسب الإسلاميين في صفه و الحفاظ على استقراره في السلطة إلى أن يتم تقوية مكانه و تثبيت حكمه ، و دعى هذا الأخير حركة النهضة إلى تطبيق الميثاق الوطني و تعيين الشيخ (عبد الفتاح مورو) عضوا في المجلس الإسلامي الأعلى³.

من هنا ، فان تاريخ النضال السياسي للحركة الإسلامية في تونس تاريخ عريق و له مرجعيته من أيام خير الدين التونسي و الطاهر حداد و الشيخ الطاهر بن عاشور ، و له قاعدة شعبية واسعة داخل و خارج تونس من مؤيدين و مناصرين خاصة في العاصمة و المدن الكبرى في تونس ، إضافة الى اهتزاز ثقة الشعب التونسي بأحزاب المعارضة الصغيرة خاصة تلك التي تدخل في التحالفات الانتخابية من أجل كسب مقاعد برلمانية و العمل على تحقيق أهدافها الحزبية فقط، فنجاح التيار الإسلامي في كسب الشعب التونسي راجع بالأساس الى الخطاب العقلاني الذي انتهجه التيار أمام السلطة و كذلك تقديم رؤية واضحة حول مسألة الأحوال الشخصية و حقوق المرأة و الشخصية الثقافية التونسية .

¹ Hermassi El baki , L'Etat Tunisien et le mouvement islamiste , (paris : Editions CNRS , 1989) p 298

² Ibid , p 302

³ Ibid , p 303

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المطلب الرابع : الأسباب المؤدية لانفجار ثورة تونس 2010 :

- 1 +الأسباب الاقتصادية : يتمثل الواقع الاقتصادي في تونس قبل الثورة بتمركز النشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية و المدن الكبرى بشكل أساسي حوالي أكثر من 50 % من المؤسسات الاقتصادية تنشط فيها ، في حين أن ولايات الجنوب و الوسط التونسي تعاني من تدني فاضح في مستويات المعيشة و البطالة و الفقر المدقع و قد قدر الاتحاد العام التونسي للشغل مستويات البطالة ب 50 % في جنوب و ووسط تونس ، و تمركزت الثروة في يد فئة قليلة تنتمي للنظام الحاكم و عائلة زوجة الرئيس ليلي الطرابلسي و أصهاره ، و أقرت منظمة الشفافية الدولية في تقرير لها عام 2010 حول الفساد أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير المذكور و ينتشر الفساد في تونس بصفة كبيرة في مؤسسات الدولة و أجهزتها.¹
- 2 +الأسباب الاجتماعية : يعد السبب الاجتماعي من أهم الاسباب التي أدت الى انفجار الثورة في تونس حيث أن تدني مستوى الخدمات العمومية و بعد الادارة عن المواطن ، و ضعف قطاع الصحة و النظافة و قنوات الصرف الصحي و التعليم خاصة في مناطق الجنوب و الوسط النائية و التي تمثل 51.2 % من السكان²، و تعد البطالة من أهم تلك المشاكل الاجتماعية في الولايات الداخلية مثل سيدي بوزيد و القصرين التي انطلقت منها شرارة الاحتجاج و الثورة بسبب الفقر و المساس بكرامة المواطن و تسلط النظام و عنف الجهاز الأمني.
- 3 +الأسباب السياسية : أدى تسلط النخبة الحاكمة في عهد بن علي و سيطرتها على مجمل أوجه الحياة السياسية و هيمنتها على الحياة البرلمانية و النيابية و التمثيلية في ظل قيادة الحزب الوحيد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ، حيث قامت حكومة بن علي بإضفاء نوع من الديمقراطية الشكلية الصورية التي شملت نوعا من الإصلاحات و التعديلات الدستورية للحفاظ على شرعية حكمه و الإبقاء على نظام الحزب الوحيد لأطول فترة ممكنة ، كذلك من أجل إسكات الفئات المعرضة من الشباب و النخب الطلابية و الحزبية و النقابية المعارضة من التيار الإسلامي و الوطني ، و هذا أيضا جاء استجابة على الورق لما فرضته المنظومة النيوليبرالية العالمية الجديدة من قيم حقوق الإنسان و الديمقراطية و العولمة و المجتمع المدني .

¹ سلامة يوسف عبد الرحمان ، تجربة التحول الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2010 ، نفس المرجع السابق ، ص 95

² نفس المرجع ، ص 96

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

4 تقهقر مكانة الدولة و تعاضم دور المجتمع المدني : شهدت بداية التسعينيات بروز الموجة الثالثة للديمقراطية في العالم ، و بدأت الدول المانحة الكبرى بتصدير و عولمة و كوننة الديمقراطية في العالم (globalisation of democracy)، ما أدى إلى بروز العديد من منظمات المجتمع المدني في العالم العربي و افريقيا تتشط في كافة المجالات ، و بدأت الكتابات العربية بالاهتمام أكثر بهذا الموضوع ، و ساعدت هياكل و أجهزة النظام الدولي و على رأسها منظمة الأمم المتحدة بترسيخ هذه المفاهيم من خلال دوراتها و مؤتمراتها في عواصم العديد من دول العالم في مؤتمر ريو (البرازيل) 1990 ، مؤتمر فيينا لحقوق الانسان 1993 ، قمة السكان في القاهرة 1994 و قمة حقوق المرأة في الصين 1995 ، دعت من خلالها الأمم المتحدة العديد من فعاليات و منظمات المجتمع المدني للتدخل و الاقتراح¹.

و قد عانت منظمات المجتمع المدني و النقابات في تونس من مضايقات كثيرة من السلطة التونسية في عهد بورقيبة و بن علي من خلال الأجهزة الأمنية و البوليس السياسي و تنوع هذا الاضطهاد بين الاعتداء البدني و العنف و الاعتقال و التعذيب.

¹ Hamdy abdulrahman . **the state and civil society in Africa : a north Africa perspective**. (Spain : university national de cordoba, 2008)p 91-92 .
via : <http://bibliotecavirtual.clasco.org.ar/argentina/cea-unc/201003220405>

المبحث الثاني : دور النخبة العسكرية في تثبيت الحكم المدني في تونس بعد الثورة 2011-
: 2017

المطلب الأول : العلاقات المدنية - العسكرية في تونس قبل ثورة 2011

ظل الجيش التونسي مهمشا لعقود من الزمن عن الساحة السياسية في البلاد في عهد بورقيبة و بن علي نظرا لطابع الدولة البوليسية التي أنتجها ، حيث أن هذا الواقع يجد تحليله في الدور و الموقف الذي لعبه الجيش التونسي في سياق التحول و ما بعد التحول الديمقراطي في تونس الذي جاء عقب ثورة 2011 ، و من حيث أن العلاقات و التفاعلات بين النخب المدنية و العسكرية في تونس كانت جد معقدة ، حيث أن آثار الاستعمار بعد الاستقلال كانت صعبة و ذات تحديات كبرى من حيث نقص الكوادر و الموارد في فترة حكم بورقيبة إذ أن هذا الأخير في خطابه عام 1965 أكد على أولوية التعليم و التنمية الاقتصادية ، إذ أن تونس بلد صغير و ذو موارد محدودة على حد تعبير أحد ضباط الجيش التونسي .

كما أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و الأمني في منطقة شمال إفريقيا و البلدان العربية خاصة في تجربة الجزائر كان من ورائها تدخل الجيش في الحياة السياسية ، الأمر الذي عزز الخوف لدى الضباط السامين التونسيين و زاد من رجاحة سياسة بورقيبة في إبعاد الجيش عن السياسة و إنقاص ميزانيته ، و لكن من جهة أخرى أدى هذا الأمر إلى توجيه حصص أكبر من ميزانية الدولة للأجهزة الأمنية من الحرس الوطني و الشرطة و المخابرات للحفاظ على النظام القائم¹.

نموذج معرفي آخر نستطيع الاعتماد عليه في تحليل العلاقات المدنية العسكرية في تونس و هي نظرية (التوافق أو الانسجام) *théorie de concordance* التي جاءت بها *rebecca Schiff* عام 1995 لتفنيد الرأي القائل بضرورة الفصل المادي و الإيديولوجي للجيش عن المؤسسات السياسية و المدنية ، و إنما تقوم هذه النظرية على أساس علاقة التعاون و التوافق بين العسكري ، السياسي و المواطن².

¹ Pluta Audrey , **les relations civilo – militaire en tunisie : de l'indépendance à nos jours l'armée entre soumission au pouvoir civil et nouveau rôle politique** , (Mémoire du Master, Aix Marseille université , 2015) p 11

² Pluta Audrey, Ibid ., p 13

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

قام بورقيبة و حكومته بانتهاج سياسة دبلوماسية تقوم على التحالف و التعاون لتعويض الضعف في المؤسسة العسكرية خاصة مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية لإمداده بالأسلحة و الذخيرة و تطوير الجيش و تحديثه شيئاً فشيئاً بين عامي 1956 و 1957 ، خاصة بعد إضراب العلاقات بين تونس و ليبيا اثر تولي القذافي الحكم سنة 1969 و فشل محاولة الاتحاد بينهما عام 1974 و تقاوم المشاكل الحدودية و اتهام النظام التونسي للقذافي بمحاولة اغتيال الوزير الأول الهادي نويرة 1970-1980 ، هذه المشاكل زادت من قلق النظام التونسي و النخبة الحاكمة في البلاد بضرورة زيادة نفقات التسلح و مضاعفة عدد الجنود في المناطق الحدودية مع ليبيا .¹

بعد فشل نظام بورقيبة و اتصافه بالاستبداد و التفرد بالحكم ، استغل زين العابدين بن علي هذه الظروف و المشاكل الصحية للرئيس بورقيبة و قام بانقلاب ابيض سنة 1987 بغطاء شرعي حسب المادة 57 من الدستور التونسي ، و استطاع أن يوهم آنذاك ، الشعب التونسي بتطبيق الديمقراطية و تحسين الأوضاع و دفع التنمية ، وقام بن علي اثر توليه الحكم بتعيين بعض الضباط و العسكريين في مناصب عليا و في الحكومة و عين بعضهم سفراء و ولات ، و ذلك ليضمن استقرار حكمه و سلطته ، أدى هذا القرار الى انخراط العسكريين في العمل السياسي و زيادة دورهم في عملية صنع القرار السياسي في النظام التونسي الأمر الذي لم يكن معهودا في زمن بورقيبة حسب ما يراه (لويس وير) .²

و لكن عكس ذلك كانت دولة بن علي دولة أمنية بوليسية بامتياز ، حيث أن بن علي له معرفة كبيرة بطبيعة المؤسسة العسكرية باعتبار أنه اشتغل فيها و تولى داخلها مناصب عليا فهو رجل أمن ، و نظرا لمخاوفه من تشكيل الجيش لأي تهديد لحكمه على الصعيد الداخلي و الخارجي قام بن علي بتهميش الجيش و افتعل محاولة انقلاب عسكري عام 1991 ، لينتهز الفرصة و يدين عددا من الضباط بأحكام عقابية قاسية منها الإعدام و السجن المؤبد ، و أصدر قرارا بالتقاعد المبكر لبعض العسكريين ، جاءت محاولة الانقلاب بعد الإفراج عن معتقلين سياسيين من التيار الإسلامي على غرار "راشد الغنوشي" زعيم حركة النهضة التونسية ، و مجموعة من المناضلين الذين كانوا في المنفى قام بن علي بمنحهم الإذن بالدخول للأراضي التونسية ، بعد ذلك أعلن وزير الداخلية عبد الله كلال في مؤتمر صحفي في ماي 1991 عن وجود مؤامرة ضد الحكومة تهدف إلى الانقلاب ضد النظام الحاكم آنذاك ، و أصدرت وزارة

¹ Ibid , p 15

² سلامة يوسف ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي قبل ثورة 2010 ، نفس المرجع ، ص ص 110-111

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

الداخلية قرارا بإيقاف 300 شخص مشتبه بهم في هذه القضية منهم مناضلين في حركة النهضة و عسكريين من الضباط و الجنود ، و قد أدت هذه القضية إلى انتشار شعور بالكراهية و عدم الرضى بممارسات بن علي التسلطية و الاقصائية في أوساط المؤسسة العسكرية ¹.

¹ سلامة يوسف عبد الرحمان ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 ، مرجع سابق ، 115

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المطلب الثاني : موقف المؤسسة العسكرية الداعم للثورة و الدولة المدنية :

ظل الجيش التونسي مهمشا لعقود من الزمن في عهد الرئيسين بورقيبة و بن علي نظرا للدولة البوليسية ذات الطابع الأمني و التسلطي التي أنتجها ، و نظرا للاستبداد السياسي لكل منهما في الحياة السياسية ، إلى أن اندلاع الانتفاضة الشعبية التونسية عام 2010 ، و موجة التغيير السياسي التي حصلت فيما بعد الثورة أعادت إنتاج علاقات مدنية - عسكرية أكثر ديناميكية تتلخص في خمسة جوانب حسب دراسة " مركز كارنيغي carnegie للشرق الأوسط " و هي :

- انتقلت إدارة الجيش التونسي من الحكم الشخصي للمستبدين السابقين الى قنوات أكثر لا مركزية
- نهاية التمييز بين الضباط المنحدرين من المناطق الساحلية الثرية بسبب تغير القيادة السياسية في تونس.

- التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها تونس أرغمت حكومات ما بعد الثورة على تعزيز ميزانية الجيش و معداته و روابطه الدولية و قدراته .

- تمتع ضباط الجيش السابقون بقدر من العدالة الانتقالية أكثر من باقي التونسيين .

- أصبح الضباط المتقاعدون أعضاء فاعلين في المجتمع المدني النشط في تونس و وفروا للجيش جماعة ضغط جديدة تسعى لتعزيز مصالحه ¹.

هذا و قد أصبحت مؤسسة الجيش في تونس بعد التحول السياسي 2011 ظاهرة صحية بالنسبة للديمقراطية الفتية التونسية ، فبعد أن تم تهيمشه ها هي التطورات الحاصلة تعيد تصحيح الخلل التاريخي ، اذ أن الجيش التونسي جيش قليل العدد و العدة ، اذ يبلغ تعداداه (40.500) جندي من أصل 11 مليون تونسي ، و تاريخيا لم يخض الجيش التونسي أي حروب كبرى بل كان حبيسا في التكنات و بسبب نقص التمويل و التجهيز و تحييده عن السلطة السياسية و الاقتصادية في الماضي ، لم يطور الجيش كمؤسسة أي مصالح تجارية أو اقتصادية تربطه بمصير الحكام المستبدين و الفاسدين في تونس ².

كذلك فان الجيش التونسي لعب دورا ثانويا أيام الحركة الوطنية فهو تأسس بعد الاستقلال و بالتالي حرم من شرعية الحكم التي تمتع بها كل من الجيش الجزائري و المصري من أيام حرب التحرير ، كذلك فقد

¹ Grewal sharan , *quiet revolution : tunisian military after ben ali* , see : https://carnegieendowment.org/2016/02/24/files/ACMR_grewal_final.pdf

² Ibid.

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

أثرت سياسة التهميش التي خضع لها الجيش بشكل كبير في موقفه من الثورة و التغيير السياسي ، حيث أن المؤسسة العسكرية التونسية تختلف اختلافا تاما عن الجيوش العربية فهي تتمتع بالمهنية و الحداثة و التفتح نحو المدارس العسكرية العالمية الكبرى ، كما أن الجيش التونسي ليس قائما على أساس عرقي أو ديني أو طائفي أو إيديولوجي ، و إنما هو مؤسسة أمنية حديثة و متطورة من حيث الكيف و ليس الكم .¹

كان لموقف الجيش الداعم للثورة أثر ايجابي على القاعدة الشعبية في تونس ، تجسد ذلك من خلال موقف الفريق الأول العقيد رشيد عمار برفضه قمع المتظاهرين و إطلاق النار عليهم ، و أكد في بيان القصة سنة 2011 " أن الجيش سيحمي الثورة و البلاد و الحكم المدني " ، و بالفعل لمس الشعب التونسي ذلك عبر إشراف الجيش مباشرة على حماية القطاعات الحساسة في الدولة كشركات الكهرباء و الغاز و المدارس و الجامعات و الإدارات ، كما أن التجربة الجزائرية لا يمكن أن تتكرر في المجتمع التونسي لاختلاف الجيش التونسي عن الجيش الجزائري من حيث التركيبة ، التكوين ، البنية و التاريخ ، كذلك فإن السلطة كانت في يد الجيش في المرحلة الانتقالية الى الديمقراطية و لكنه لم يستغلها للسيطرة على القيادة السياسية في البلاد ، حيث عبر المتحدث العسكري السيد مختار بن نصر أنه لا توجد نية لدى المؤسسة العسكرية بالتدخل في الحياة السياسية أو الانتخابات و نتائجها و هي مقبولة لدى الشعب و هو الذي يختار مصيره و قال أن الجيش التونسي سيعود بعد الانتخابات الى ثكنة العسكرية يقوم بأعماله العادية و يعيد النظر في مؤسسته .²

لعب الجيش التونسي دورا ايجابيا في السهر على حفظ الاستقرار العام و رعاية الانتقال السلمي للسلطة في تونس دون حصول الرغبة عند العسكريين في الاستحواذ على المناصب السياسية ، هذا الدور حسب رأي العقيد (محمد أحمد) أن :

" العسكري التونسي أساسا ذو ثقافة جمهورية ، ليس له رغبة بالسلطة السياسية ، و سبب ذلك أن أغلب الإطارات العسكرية التونسية تكونت في مدارس غربية"³

¹ بدرة فلول ، الجيش سيعود الى ثكنة : دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية الى الديمقراطية ، منشور على الرابط التالي : <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=45909> :
² نفس المرجع .

³ Pluta Audrey , les relations civilo – militaire en Tunisie , Ibid ., p 41

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

هذا ما يفسر بوجه من الوجوه مدى مهنية (professionnalisme) التي تكلم عنها "صامويل هنتغتون" في كتابه (العسكري و الدولة) ، و وطنية المؤسسة العسكرية التونسية الأمر الذي يفسر وجود الشعور و الوعي بضرورة التفريق بين الوطن التونسي و النظام السياسي في تونس لدى الجيش.

كما أن فكرة عدم تسييس المؤسسة العسكرية (dépolitisation des militaires) في تونس أو عدم تدخلها في الحياة السياسية في عهد بورقيبة و بن علي أنتت بثمارها نسبيا في البلد ، حيث حافظت تونس على النظام المدني بدعم من الجيش نفسه الذي رفض العنف و القمع و أيد مدنية السلطة بعد الثورة ، أيضا الدور الذي قام به الرئيس بورقيبة في جعل تونس دولة " حديثة " بغض النظر عن استبدادية الحكم و التسلط الذي كان عليهما ، حيث كان ينظر بورقيبة إلى أن تونس لا تزال غير مؤهلة بعد للديمقراطية ، و أراد أن يبني تونس وفق سياق غربي أي على أساس العلمانية و الغرينة للمؤسسات و الأفراد و المجتمع ، فقام بورقيبة بإرسال نخب مدنية و عسكرية للتكوين بالخارج و خاصة في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية منها بعثة (سان سير) التي تخرج منها غالبية الضباط السامين في الجيش التونسي عقب الاستقلال .

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المبحث الثالث : دور النخبة السياسية و الأحزاب و المجتمع المدني في إدارة التغيير السياسي في

تونس بعد الثورة 2011-2017:

أدى تصاعد وتيرة المظاهرات الشعبية التي استمرت عدة أسابيع بسبب إحراق الشاب "محمد

البوعزيزي" نفسه احتجاجا على الظروف المعيشية القاهرة و ظلم النظام و البوليس ، طالب فيها المتظاهرون في بادئ الأمر بمطالب اجتماعية كالعدالة و الحرية و التشغيل و الكرامة ، بعد ذلك تغير مسار هذه المطالب إلى المناداة بإسقاط النظام الحاكم مما أدى إلى هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و تركه حالة من الفراغ الرئاسي في 14 جانفي 2011 ، اعتمد بن علي في حكمه على البوليس السياسي و القبضة الأمنية الحديدية و الرقابة الصارمة الذاتية لكل أشكال التعبير الحر من صحافة و إعلام و مجتمع مدني ، الذين كانوا يعملون على تلميع صورة النظام و إبداء شكله على أنه ديمقراطي ، في هذه المرحلة الانتقالية سادت في أوساط الشباب النائر شعور بعدم الرضى و انعدام الثقة بينهم و بين السياسيين الذين في رأيهم أبعدهم من دوائر اتخاذ القرار و افتكوا جهودهم الرامية إلى الإصلاح و تحسين الأوضاع في البلاد .¹

من جملة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة الشعبية في تونس هو توفر جملة من العوامل المتمثلة في مشكلات اجتماعية ، سياسية و اقتصادية أدت إلى تفاقم الغضب الشعبي على نظام بن علي الجائر ، منها مشكل البطالة و الفقر خاصة في المناطق الداخلية و الوسطى و التي استفحلت في أوساط خريجي الجامعات حيث وصل عدد العاطلين عن العمل حوالي 170 ألف أو يزيد² ، أيضا مشكلة الفساد الذي ينخر جل القطاعات السياسية و الاقتصادية و حتى الأكاديمية في تونس من خلال أحكام قبضة العائلة المتصاهرة لبن علي و الطرابلسي على غالبية أوجه النشاط الاقتصادي الريحي و في قطاع الأعمال و السياحة ، كذلك ضعف الأحزاب السياسية خاصة التي تأسست بعد الثورة من طرف وزراء من الحزب الحاكم المنحل حيث تنقص الكثير من هذه الأحزاب الخبرة و التجربة و الإمكانيات المادية ، كما يوجد لدى كثير من الشباب التونسي حالة من التوجس و الارتياب حول وضع ثقتهم في

¹ روضة بن عثمان ، " تقرير المؤتمر : نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا و تداعياتها " ، (معهد الدراسات الأمنية ، برينوريا ، جنوب افريقيا ، 2011) ص 3
² نفس المرجع ، ص 4

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

هاته الأحزاب التي على حد تعبيرهم لم تنزل للشوارع لسماع آرائهم و محاورتهم و أخذ رؤية من الواقع التونسي للتمكن من بناء نموذج لإدارة الحكومة الانتقالية التي ستتسلم السلطة من خلالهم¹.

و تأسست خلال المرحلة الانتقالية في تونس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي يوم 18 فيفري 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي ، شكلت هذه الهيئة من طرف حكومة الغنوشي و ضمت 31 حزبا ، و الهدف منها القيام بجملة من الإصلاحات و البحث في قضايا الرشوة و الفساد و التجاوزات التي كانت في النظام السابق و اعتمدت الهيئة شكلا من النظام الانتخابي يشبه التمثيل النسبي و يعرف باسم "أكبر البقايا" لأجل الحفاظ على أكبر تمثيل ممكن للأحزاب ، و عدم إقصاء أي من القوى السياسية في ظل انتخابات حرة و نزيهة و صفت بأول تجربة حكم ديمقراطي في تونس .

¹ روضة بن عثمان ، "تقرير المؤتمر : نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا و تداعياتها " ، مرجع سابق ، ص 4

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المطلب الأول : مساهمة النخبة و الأحزاب السياسية في إدارة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2010:

إن مرحلة الانتقال الديمقراطي تمثل أشد المراحل خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي ، ذلك أن النظام فيها يكون عرضة للانكسارات و الانفلات و في هذه المرحلة المهمة يكون لزاما أن تتعايش مؤسسات و شخصيات النظام القديم مع مستجدات الوضع الجديد ، و يتواجه في ظل هذا الوضع كل من ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في ظل الصراع السياسي السلمي من أجل السلطة و الحكم¹.

و تشير بعض الدراسات أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل عملية الديمقراطية (démocratisation) التي ينتهي فيها الحكم التسلطي و يحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة و تسبقها عملية التحرير (libéralisation) و التي تأتي بتغييرات سياسية و اجتماعية تتيح الحرية للشعب في التعبير و التنظيم و الإعلام و حق المعارضة و الضمان القانوني لها للوصول أخيرا إلى ترسيخ الديمقراطية (democratic consolidation)².

و تنقسم النخب السياسية التونسية بعد ثورة 2010 إلى قسمين : الأولى النخبة الحاكمة التي كانت في زمن النظام السابق في سدة الحكم و تتربع على مواطن صنع القرار ، أما الثاني فكانت تعاني من التهميش و المطاردة و النفي ، هذه الأخيرة فوجئت بنتائج الثورة و باتت موقفها غامضا و ملتبسا بسبب نقص خبرتها في التعامل مع الوضع الثوري ، لما أوكلت إليها شؤون إدارة البلاد في حين أن النخبة الحاكمة تراجعت عن أروقة السلطة مؤقتا إلى أن تهدأ الأوضاع و تستقر المشهد السياسي الجديد ثم ارتدت هذه النخبة رداءا جديدا و تبنت خطابا ثوريا يراقا للحفاظ على مناصبها و أدوارا في دوائر السلطة ، حيث وصف بعض المراقبين الوضع في تونس بالهش أو بالاحتفاظ الحزبي غير الفعال من حيث مدى تمكن هذه الأحزاب من بلورة برامج وطنية توافقية عقلانية من شأنها إعادة الاعتبار للشعب التونسي و تسيير البلاد إلى حكم راشد³.

¹ زغلول سوسن ، " دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016 " ، مرجع سابق ، بتصريف .

² بوروني زكريا ، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 41

³ سلامة يوسف ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 130 ، بتصريف .

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

ازداد الخوف لدى الشباب التونسي و ضعفت ثقتهم بالنخب السياسية عقب الثورة من دوران هذه النخب ضد الإرادة الشعبية و تقاسمها للمناصب دون الرجوع الى مطالب الشعب و مما زاد هذا الخوف هو دور الإعلام في تأجيج الوضع و إبرازه لعبارات تنفر من النخب و الأحزاب السياسية و تقلل من كفاءتها و دورها في الحياة السياسية المستجدة .

بدأ الخلاف بين النخب السياسية التونسي عقب انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011 ، و التي عرفت تعددا و تنوعا كبيرا بثتى أنواع القوى السياسية الفاعلة تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية و مستقلة ، ضمت ما يقارب 10500 مرشح ، يمثلون 100 حزب معتمد ، و تنافسوا على 217 مقعدا في المجلس¹ ، و بلغ الخلاف أوجه عند مشروع صياغة الدستور بتاريخ 2011/12/02 و بالتحديد حول بنود هذا الدستور و ما هي الايدولوجيا التي يجب أن تعتمد في كتابته بين أصحاب التيار العلماني و ذوو التوجهات الإسلامية ، كما أعطي هذا المجلس صلاحيات واسعة منها مسؤولية برلمانية في مراقبة أداء الحكومة ، و سلطة مراقبة جهاز الرئاسة و سن التشريعات لذلك فقد جمع هذا المجلس بين ثلاث سلطات التأسيسية و التنفيذية و التشريعية في مسؤولية واحدة² .

حيث أن تجميع كل هذه الصلاحيات في مجلس تأسيسي واحد من شأنه أن يشكل ضغوطا عليه في الجانب التنظيمي و الوظيفي للمجلس ، و تنحصر كل السلطات في جهة واحدة أو في يد جماعة معينة ، و هذا يناقض مبدأ الفصل بين السلطات و يعرقل إمكانية الانتقال الديمقراطي السلس و السلمي ، و مما زاد من حالة الخلاف بين النخب السياسية التونسية هي حادثة اغتيال المعارض اليساري (شكري بلعيد) و التي رسمت حالة من الريبة و الشك حول ما إذا كانت الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة الترويكا قادرة على تسيير البلاد و القيام بالإصلاحات اللازمة بلاعنف أو انفلات أمني . و ساهمت الانتخابات عام 2011 باننتاج خريطة سياسية جديدة في تونس ضمت قوى سياسية فاعلة ، انتقلت من التشتت و الاكتناظ الحزبي الى التحالف و الانظام في شكل 04 أربعة جبهات سياسية هي :

جبهة الترويكا ، الجبهة الليبرالية ، الجبهة اليسارية القومية و جبهة الإنقاذ .

¹ الجمعاوي أنور ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، (قطر : سلسلة دراسات سياسات عربية ، العدد 6 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014) ص 2

² سلامة يوسف عبد الرحمان ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 ، مرجع سابق ، ص 131

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

1 -الترويكا : عبارة عن ائتلاف حزبي ثلاثي ضم كل من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية ، و فازت ب 89 مقعدا في المجلس التأسيس أي بنسبة 41% ، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية و الذي حصد 29 مقعد بنسبة 9.68% و حزب التكتل من أجل العمل و الحريات و الذي تحصل على 20 مقعد ، و ضل هذا التحالف في الحكم ما يزيد عن سنتين و شكل حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة) ، و حكومة الترويكا الثانية بزعامة (علي العريض) (النهضة) ، الا أن الحضور الشعبي لهذا الائتلاف بدأ بالتراجع نظرا للوتيرة البطيئة للإصلاحات و عدم تحقيقه للوعود الانتخابية في الشغل و التنمية و ضمان الاستقرار الأمني ، إضافة إلى حالات الانشقاق الداخلي خاصة في صفوف أعضاء حزبي المؤتمر و التكتل فقد اعترض الكثير منهم على مسألة التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية و الاختلاف الإيديولوجي معها ، و اختار بعض نواب التكتل و المؤتمر الانضمام الى تيارات حزبية أخرى أو تأسيس أحزاب جديدة .¹

2 -الجبهة الليبرالية : اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية موقعا معارضا من حكومة الترويكا ، من أبرز هذه الأحزاب نجد حزب الحزب الجمهوري بقيادة "أحمد نجيب الشابي " و كان من أبرز المعارضين أيام حكم بن علي ، و كون هذا الحزب تحالفا موسعا مع أحزاب أخرى شكلت معارضة قوية لحكومة الترويكا سميت (بالاتحاد من أجل تونس) الذي ضم الى جانب الحزب الجمهوري ، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين ابراهيم و هو حزب ذو توجهات ليبرالي رأسمالية ، يضم اليه عددا من رجال الأعمال ، و حزب نداء تونس بزعامة الباجي قايد السبسي² ، الذي كان أحد رجالات الحبيب بورقيبة حيث تقلد وزارتين الداخلية و الخارجية ، كما استعمله زين العابدين بن علي ما بين 1990-1991 رئيسا لمجلس الشعب ، كما ضم هذا الحزب عددا كبيرا من رجال النظام السابق و أتباع الحزب المنحل ، و أثبت هذا الحزب معارضته الشديدة لحركة النهضة و توجهها الإسلامي و استطاع أن يجمع فئة كبيرة من المواطنين حوله و من المناصرين لاحياء التجربة البورقيبية و المناداة بالحفاظ على قيم الحداثة التونسية خاصة مجلة الأحوال الشخصية و حقوق المرأة و حرية الإعلام .³

¹ الجمعاوي أنور ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، مرجع سابق ، ص 3

² نفس المرجع ، ص 4

³ سلامة يوسف ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 ، مرجع سابق ، ص 137

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

و بالرغم من حالة الخلاف الايديولوجي الكبير بين الاسلاميين و العلمانيين في تونس حيث أن النخبة السياسية العلمانية ذات توجه شرس و قوي في دفاعها عن المبادئ العلمانية الليبرالية التي تحولت لديها الى عقيدة و فكر لا يمكن التنازل عنه ، الا أن هذه القوى التزمت في كثير من الأحيان مبدأ الحوار الوطني و النضال السياسي الديمقراطي السلمي و البناء نظرا لتتويرية هذه النخب مقارنة ببعض النخب العربية و الإفريقية ، و ما يمكن ملاحظته هو أن حركة النهضة تمسكت بمبادئ الديمقراطية و الدولة المدنية خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية و رفضت الاستئثار بالسلطة و مالت الى التوافق مع القوى الأخرى خصوصا حزب نداء تونس و الجبهة الشعبية¹.

3 الجبهة اليسارية / القومية : تتشكل هذه الجبهة من اليساريين و القوميين الراديكاليين ، و الذين ليس لهم تمثيل شعبي قوي في المجلس التأسيسي أو خارجه و لكن يتمتعون بمكانة كبيرة في صفوف النقابات و المنظمات العمالية و الحقوقية و تضم هذه الجبهة 14 حزبا منها حركة الشعب و حزب العمال ، عارضت هذه الأخيرة حكومة الترويكا عموما و حركة النهضة بالخصوص محملة اياها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية و الأمنية في البلاد و اتهمت الحكومة باعادة انتاج النظام القديم و الفشل في معالجة الارهاب و العديد من القضايا الاقتصادية و الاجتماعية².

4 جبهة الانقاذ الوطني : تأسست في 26 جوان 2013 اثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي و زعيم التيار الشعبي (محمد براهيم) و تكونت هذه الجبهة من جملة من أحزاب المعارضة منها حركة نداء تونس و الجبهة الشعبية و أحزاب اشتراكية و ليبرالية ، و عبرت هذه الجبهة عن نيتها في تشكيل حكومة انقاذ وطني محدودة العدد تتأسسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق بين الفرقاء و اقترحت جبهة الإنقاذ جملة من الإجراءات و السياسات الاستعجالية التي تصب في حل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية و وعدت بتنظيم انتخابات ديمقراطية نزيهة و شفافة³.

¹ بشير عبد الفتاح ، إخوان مصر و نهضة تونس... قصة مسيرتين ، الجزيرة . نت ، موجود على الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2>

² الجمعاوي أنور ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، مرجع سابق ، ص 4-5

³ نفس المرجع ، ص 5-6

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

كان الغرض الأساسي من تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني هو المطالبة بإزاحة حكومة الترويكا و تقليص شعبيتها مغتمة فشل هذه الحكومة في تطبيق وعودها الانتخابية و الحفاظ على حالة الاستقرار و الأمن في تونس ، و تمكنت هذه الجبهة من استقطاب اتحاد الشغل التونسي الى جانبها و بعض الحركات النقابية و الحقوقية و التي وقفت الى جانب الحراك الشعبي الاحتجاجي و أيدت المطالبة باستقالة الحكومة و لكن بصفة تدريجية الى حين استكمال مشروع صياغة الدستور الجديد.

كما كانت تونس مقارنة بنظيراتها من دول الثورات العربية الأقل عرضة للتدخلات الإقليمية و الدولية السافرة و المغرضة بحكم خصوصية موقعها الجيو استراتيجي و تواضع تأثيرها الإقليمي و الدولي من حيث البؤر الساخنة في المنطقة¹ . و لم تكن الأزمة السياسية في تونس وليدة اللحظة و إنما ارتبطت بتاريخ من الاحتقان و النضال السياسي المرير في عهدي بورقيبة و بن علي ، حيث أن الانتقال من الطابع السياسي المنغلق و التسلطي للنظام الى بناء نظام ديمقراطي مدني ليس بالأمر الهين و يحتاج الى مدة زمنية طويلة من التنوير الفكري و إرساء قيم الديمقراطية في أوساط الشعب التونسي ، وأبرز الأسباب التي أدت الى الأزمة السياسية في تونس هي طول المدة التي قضاها المجلس التأسيسي في صياغة الدستور ، و التنازع في صلاحيات هذا المجلس و الصراع حول المبادئ التي يجب أن يبنى عليها الدستور حيث أن الأحزاب الليبرالية و اليسارية وقفت موقفا معارضا على استفرد المجلس التأسيسي بسلطات واسعة و اعتبرتها شكلا من أشكال الدكتاتورية المجلسية ، و أن هذا المجلس يخدم مصالح حكومة الترويكا و يهمل أحزاب المعارضة .

من جهة أخرى ، كانت حركة النهضة مرنة في تعاطيها مع مختلف القوى السياسية المعارضة و الداعمة لها ، حيث قدمت هذه الأخيرة برنامجا واضح المعالم ، يطبق القطيعة مع النظام السابق خاصة في الشق الذي يتعلق بالإجابة على أسئلة الهوية و الشخصية الثقافية التونسية ، و أنتجت خطابا سياسيا منفتحا عن الأحزاب العلمانية يحافظ على المكتسبات الوطنية الفعلية للمجتمع ، و مما ساعد تونس على تخطي مرحلة الثورة بنجاح في نظر الدكتور (رفيق عبد السلام) هو وجود نظام إداري راسخ تمكن من تحقيق التواصل و تقديم الخدمات الضرورية و اليومية للمواطنين دون انقطاع على الرغم من تقلبات الثورة و أخطارها.

¹ بشير عبد الفتاح ، إخوان مصر و نهضة تونس ... قصة مسيرتين ، الجزيرة . نت ، مرجع سابق .

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

الحوار الوطني التونسي :

قاد هذا الحوار ما سمي بالرباعي الراعي للحوار و الذي بدأت بواده يوم 5 أكتوبر 2013 بين عدة أطراف و قوى سياسية تونسية منها من المؤيدين لحكومة الترويكا و حركة النهضة و منها من المعارضة ، و تم تأطير هذا الحوار برعاية كل من (الاتحاد العام التونسي للشغل ، الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية ، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ، و الهيئة الوطنية للمحامين) بعد تأزم الوضع السياسي و الأمني في البلاد على اثر اغتيال المعارض " شكري بلعيد" و النائب "محمد براهيم" و الصراع الذي نشب بين السلطة المتمثلة في حكومة الترويكا و المعارضة .¹

و من نتائج مبادرة الحوار الوطني برعاية الرباعي الراعي للحوار الخروج " بخارطة طريق " تحمل مجموعة من الإجراءات الاستعجالية للتنفيذ ، و قد جرى توقيعها بين الأطراف السياسية المشاركة في الحوار ، حيث كان الشعار الذي رفعوه هو "إنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي " في البلاد و بعد مشاورات و مناقشات عسيرة بين الفرقاء السياسيين اتفقوا في نهاية المطاف على ضرورة استقالة حكومة الترويكا ، و تعويضها بحكومة تكنوقراطية برئاسة " مهدي جمعة " ، و صودق في عهدها على الدستور الجديد و نظمت انتخابات تشريعية و رئاسية أواخر عام 2014 بإشراف هيئة وطنية مستقلة . و قد أدى النجاح الباهر للرباعي القائد للحوار في لم شمل القوى السياسية التونسية ، إلى إطلاق العديد من الخبراء على التجربة التونسية تسمية " الاستثناء التونسي " و التي جنبت البلاد كوارث وقعت في بعض بلدان الربيع العربي كسوريا ، اليمن ، مصر و ليبيا .²

و قد أعلن "الباجي قايد السبسي" على ضرورة انتهاء منهج الحوار لأنه لا حلول إلا بالحوار ، و قد استوعبت النخبة السياسية التونسية التجارب المحلية و الإقليمية خاصة تجربة الجزائر و ليبيا ، و فهمت أن لغة السلاح لا تأتي الا بالعنف و الدمار و الفشل ، و قد كان للحوار الوطني دور كبير في الفترة الانتقالية التي مرت بها تونس و جنبها الدخول في حرب أهلية مدمرة لذلك استحق الرباعي الراعي للحوار

¹ الحوار الوطني التونسي ، ويكيبيديا ، منشور على الرابط التالي :

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%88\(%D8%B7%D9%86%D9%8A_\(%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%88(%D8%B7%D9%86%D9%8A_(%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3)

² الرباعي الراعي للحوار بتونس ... نوبل للسلام، الجزيرة . نت ، منشور على الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/11/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8>

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

جائزة "نوبل للسلام" لدوره الفعال و المثمر في ادارة الحوار و ربط وجهات النظر المتفرقة بين الأطراف بتغليب المصلحة الوطنية العليا للبلاد و العباد .

كما لعبت حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي دورا بارزا في إنجاح الحوار الوطني ، حيث قدمت هذه الأخيرة تنازلات كبيرة بالرغم من حصولها على الأغلبية في مقاعد المجلس التأسيسي الا أنها رأت أولوية المصلحة العامة لتونس قبل كل شيء ، كما أن طبيعة تكوين النخب السياسية التونسية و عراقة مؤسساتها و أحداثها و تأثيرها بالغرب مقارنة بالمشرق العربي و طبيعة الجيش التونسي ، كذلك الدور المحايد الذي لعبته أطراف و منظمات المجتمع المدني أسهمت في إثراء جلسات الحوار و كسر الجمود و الفوارق الوظيفية و الإيديولوجية بين الرباعي الراعي للحوار و مختلف القوى السياسية المشاركة فيه .¹

أدى الوضع الانتقالي الصعب الذي شهدته تونس بعد حكومة الترويكا الأولى و الثانية و فشلها في تسريع سير البرامج التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و الحفاظ على الأمن، أضفت المفاوضات الى تولي مرشح مستقل "الحبيب الصيد" زمام مبادرة تشكيل حكومة ائتلاف وطني تخضع الى نظام انتخابي يمنع استئثار أي حزب للأغلبية الساحقة و يضمن مشاركة كافة القوى السياسية في الحكومة .

و بعد الأزمة السياسية بين الحكومة و المعارضة و الاستقطاب الإيديولوجي الحاد ، بالرغم من علاج هذا الوضع ظرفيا عن طريق الحوار الوطني بقيادة الرباعي الراعي للحوار ، تم انتقال السلطة الى حزب نداء تونس برئاسة الباجي قايد السبسي الذي أعلن في جوان 2016 إلى الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية و انطلقت سلسلة المشاورات و تم سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد في جويلية 2016 ، ووافقت تسعة أحزاب و ثلاثة منظمات وطنية و هم (اتحاد الشغل ، منظمة الأعراف و الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري) و سمي هذا الاتفاق ب "وثيقة قرطاج" ، مع ضرورة الاهتمام بجملته من الأهداف الرئيسية لحكومة الوحدة الوطنية منها (كسب الحرب على الإرهاب و تسريع نسق التنمية و مقاومة الفساد و ارساء مقومات الحكم الرشيد) .

¹ أمل الصيفي ، الرباعي الراعي للحوار من هو و لماذا استحق نوبل للسلام ، منشور على الرابط التالي : <http://www.moheet.com/2015/10/11/2326995>

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في الساحة السياسية التونسية :

يشكل مصطلح المجتمع المدني أحد أكثر المفاهيم التي يثار حولها نقاش واسع و غموض كبير في الدوائر السياسية و الثقافية في العالم العربي و في إفريقيا ، حيث أن المجتمع المدني جاء وليد بيئة غربية ، و نشأ و تطور في ظل سيرورة تاريخية ليبرالية رأسمالية ديمقراطية في أوروبا و أمريكا ، حيث أنه مع تطور الثقافة الديمقراطية تبلور معها مفهوم و مؤسسات المجتمع المدني منذ القرن السابع و الثامن عشر في ظل فكرة القانون و العقد الاجتماعي و إسهامات جون لوك و جون جاك روسو ، إلى تطور هذا المفهوم عبر كتابات كارل ماركس و هيجل ، إلى الأثر الكبير الذي جاء به (أنطونيو غرامشي) في هذا الإطار و الذي يرى أن

" المجتمع المدني ، هو عبارة عن تجمع للبنى العليا من اتحادات التجارة

و الجمعيات و الأحزاب السياسية و الصحافة و الكنائس " .¹

كما يشير مفهوم المجتمع المدني الى المنظمات الغير حكومية و التي تعمل في اطار مستقل عن السلطة من الناحية المالية و التنظيمية و الفكرية و الوظيفية و لكنها تعمل لصالح الدولة و الوطن ، و يرى " برايان تيرنر " أن المجتمع المدني هو كافة المجموعات و التكوينات المنفصلة عن الدولة بما فيها القبائل و الأسر و الطوائف و النقابات القديمة و الجماعات الدينية المختلفة و التي تقع بين الدولة و الفرد و التي في نفس الوقت تربط الفرد بالسلطة و تحميه من السيطرة السياسية الشاملة ، و يستبعد " لاري دايموند " الأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني فهو يرى أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب السياسية لتعزيز مكانتها و دورها ، و لكن اذا هيمنت الأحزاب على هذه التنظيمات فإنها ستفقد دورها الفعال في التوسط و تعزيز بناء الديمقراطية .²

و يعرف سعد الدين ابراهيم المجتمع المدني بأنه :

" كل التنظيمات الغير حكومية و الغير ارثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة

والدولة و تنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة للتعبير عن

¹ Hamdy Abdelrahman , Op . Cit . , p 90

² عبادي خير الدين ، المجتمع المدني و الدولة في شمال افريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف "1.

و يرى الدكتور "أمحمد برفوق" أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 ، أن المجتمع المدني يشكل أحد المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي و في المقاربات الكوسموبوليتانية الجديدة فيما يتعلق بتكريس التصورات الغربية حول المبادئ و القواعد و الحركات السياسية الليبرالية ، كما أن هناك نقاش واسع حول مستوى محوريته في تطبيق الحكم الراشد الذي يقتضي الشفافية بالمشاركة ، و يقتضي الحسبة الديمقراطية بالمراقبة و المتابعة و المسؤولية².

و على غرار العديد من الدول العربية و الإفريقية و الدول الأوتوقراطية بصفة عامة ، عانت منظمات المجتمع المدني في تونس من الضعف و عدم الاستقرار و اللااستقلالية نتيجة استقطابها من طرف النظام الحاكم سابقا و جعلها تعمل لصالح تزيين واقعه و إضفاء واجهة ديمقراطية على الحكم التسلطي في تونس ، و ذلك بإعطاء نخبها الامتيازات و المكانة الرفيعة لتطبيق الأفواه عن المطالبة بالنهج الديمقراطي³.

و يرتبط الحديث عن المجتمع المدني في تونس بتجربة الدولة الحديثة فيها ، و منه يمكن استنتاج دور هذا الأخير في الثورة و ما بعد الثورة ، حيث أن تجربة الدولة في تونس لم تغط كل الساحة الاجتماعية في البلاد و كان هذا القصور في دور الدولة سببا في ظهور الهامش الخارج عن نفوذها و طاعتها و سيطرتها⁴ ، و المجتمع المدني في تونس هو مجتمع جديد نشأ في مجال الدولة و ثقافتها المؤسسة و هو يختلف عن المجتمع الأهلي أو الهامشي بل نشأ بجواره و موازيا له حتى صار المشهد الاجتماعي السياسي مكونا من دولة و مجتمعين " مدني و أهلي " .

و في مقابلة مع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس عبد الباسط بن حسن حول وضع المجتمع المدني في تونس بعد 03 ثلاث سنوات من الثورة يرى أن تونس لا تزال في عملية انتقال ممكن نحو الديمقراطية و لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال الوصول إلى منظومة سياسية تضمن

¹ عبادي خير الدين ، مرجع سابق ، ص 47

² د. برفوق امحمد ، مقاربة في الحسبة الديمقراطية ، (مجلة العالم الاستراتيجي) ، (العدد 8) ، (مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، جانفي 2009) ص 2

³ سلامة يوسف ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 122

⁴ عبادي خير الدين، نفس المرجع ، ص 48

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

التداول السلمي للسلطة و الاستقرار السياسي و قبول مستوى الاختلاف ، و عرفت تونس منذ السنوات الأخيرة إقبالا واسعا من جانب المواطنين للانخراط في العمل المدني من خلال جمعيات و منظمات المجتمع المدني و تدل إحصائيات سنة 2016 على تعدد هذه الجمعيات لتصل إلى 18 ألف جمعية تتوزع على كافة التراب التونسي ،¹ و يرجع الفضل في تطور هاته الجمعيات إلى جملة من الإجراءات و التدابير القانونية التي اتخذها الحكومة في السنوات الأخيرة و من أهمها المرسوم رقم 2011/88 .

كذلك فان ، "روح التضامن" التونسية الجديدة و الحرية النقابية كانت بمثابة نقطة انطلاق للثورة و الإصلاح المؤسسي لنشاط المجتمع المدني و ظهور المدنية و تمكين المجتمع المحلي من أحد الدوافع الرئيسية للديمقراطية ، و تعد تونس من أوائل الدول العربية التي بدأت في علاج دور منظمات المجتمع المدني في الدولة و علاقات المجتمع ككل². كما أن التاريخ المدني التونسي أثر في سياسة الحكومة المؤقتة في إصلاح قوانين الدولة لتشجيع المزيد من المشاركة المدنية و خلق سياسة جديدة للأحزاب و المنظمات المدنية ، ففي 18 فيفري 2011 أنشئت الهيئة الوطنية لتحقيق أهداف الثورة و التي وفرت عددا من القوانين الجديدة لحماية المنظمات الغير حكومية .

على الورق تم تشكيل قوانين تونس الجديدة للجمعيات على أساس قائمة وطنية " فعلية " و حقيقية لإصلاح منظمات المجتمع المدني و تشجيعها على الإدلاء بشهادتها و التأثير في سياسة الحكومة و التشريع ، و أصبحت بفعل ذلك منظمات المجتمع المدني أكثر حرية من القوانين القمعية و العوائق القانونية ، و أصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية المالية و التنظيمية حيث أن الممولين تحرروا من ضغوط الدولة .

و تم رصد اعتماد الجمعيات للوصول إلى المعلومات و تقييم دور مؤسسات الدولة و تقديم المقترحات و تحسين الأداء و تنظيم الاجتماعات و المؤتمرات و التظاهرات و جميع أنواع الأنشطة المدنية ، كما قرر قانون 2011/88 في المادة 35 على حضر التمويل الأجنبي للجمعيات بما فيها قبول المساعدة و التبرعات و المنح من البلدان التي لا ترتبط دبلوماسيا بتونس ، و هذا من أجل ضمان السير الحسن للجمعيات و عدم توطئها مع القوى الأجنبية أو الخضوع لها . بالإضافة إلى أن من الأمور

¹ منصري أنوار ، واقع المجتمع المدني في تونس ، (الطبعة الأولى) ، (تونس : مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ، 2016) ص 3
² Shelley deane , transforming tunisia the role of civil society, (London : International Alert , 2013) p 10

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية في تونس بعد الثورة 2011-2017 :

الحاسمة لعملية الانتقال في تونس فان قانون الجمعيات في تونس يجرم و يمنع تقديم مساعدات لمنظمة غير معترف بها .¹

و يشكل الاتحاد العام التونسي للشغل (UGETT) أحد منظمات المجتمع المدني الاستثنائية و التي لها التاريخ الطويل في النضال النقابي و العمالي بدءا بإضرابات العمال عام 1960 الى سنة 1978 و أحداث ما سمي بالخميس الأسود و التي سقط فيها الكثير من القتلى و الجرحى ، و طالب الكثير من نشطاء المجتمع المدني التونسي بالتمثيل و محاربة الظلم الاجتماعي للنظام الفاسد و معالجة مشكل البطالة 120000 من خريجي الجامعات عاطلين عن العمل ، و مشكل عدم المساواة الإقليمية ، و تم إنشاء مطالب التغيير من خلال التعاون و التنسيق بين الجماعات و النشطاء الجدد القائمين محليا و وطنيا ضد نظام بن علي ، و نجح نشطاء المجتمع المدني التونسي في ربط الفجوة بين الجماعات المختلفة ضد النظام المستبد ، و يلاحظ (Putnam) أن المجتمع الذي يكون الناس فيه أكثر ارتباطا و اتصالا يتسم بدرجة كبيرة من التسامح و التعاون.²

إن روح "التضامن" التي ولدت المجتمع التونسي أنشئت نوعا من الرأس المال الاجتماعي الذي شكل بؤرة الثورة التونسية ووقود الصراع بين المجتمع و النظام ، و المطالب المدنية الآن في تونس تتجه نحو المبادرة إلى التوعية ضد الانقسامات الاجتماعية و الإقصاء الذي يقوض رأس المال الاجتماعي و يهدد الحكومة الانتقالية الجديدة التي تتخذ من روح التعاون و التضامن و التوفيق و قودها لتجاوز الأزمة و دفع عجلة التنمية .

¹ Shelley deane, Op . Cit., p 13

² Ibid , p 17

الخاتمة

مما سبق يمكن القول أن موجة التغيير القوية التي هزت المعسكر الشيوعي و الاشتراكي سابقا ، و التي شملت معه النظم العسكرية و التسلطية في معظم بلدان العالم الثالث من أمريكا الجنوبية ، إفريقيا و آسيا، الشيء الذي أدى بالنخب السياسية الحاكمة في هذه البلدان بما فيها منطقة شمال إفريقيا إلى إتباع جملة من الإصلاحات و الانفتاحات الشكلية لمواكبة العصر و التغيير ، و تجنب الغليان و الغضب الشعبي ، إذ أن هذه الإصلاحات لم تكن نابعة من إيمان راسخ لدى هذه النخب بضرورة تفعيل الديمقراطية و ضمان المشاركة السياسية الواسعة و الفعالة للمواطنين بكافة أطيافهم ، إذ كان من أولويات هذه النخب بعد الاستقلال و مرحلة بناء الدولة الحديثة الحفاظ على الأمن و الاستقرار و بناء مؤسسات قوية ، حيث أن الحكام في شمال إفريقيا متسلطون سياسيا و لكن لم يكونوا متسلطين إيديولوجيا ، و لم يكن من أهدافهم إقامة مؤسسات تقوم على التعددية و الحرية و التنافس السلمي و التداولي على الحكم .

من ناحية أخرى فإن الدولة المدنية في شمال إفريقيا من منطلق قيامها على أسس الديمقراطية و فعالية و قوة المجتمع المدني ، حيث تبدو آراء الباحثين ذات نظرة تشاؤمية إزاء دور المجتمع المدني في الديمقراطية في شمال إفريقيا، ذلك أن فهم الديمقراطية و تطبيقها في الغرب يختلف عن فهمها في المجتمعات الإسلامية فهي غريبة عن الثقافة السياسية لهذه البلدان . و يمكن القول كذلك ، إن تبني النهج الديمقراطي نسبيا و الحرص على بعض الانفتاح و الحرية راجع بالأساس إلى السياسات الليبرالية للسوق و الاقتصاد و التجارة التي من شأنها رفع و تقليص حجم تأثير و سيطرة الدولة على المجتمع .

ومن الواضح أن التجربة التونسية كانت الاستثناء الوحيد بين ثورات "الربيع العربي" و التي نجحت نوعا ما في ضمان انتقال سلمي للسلطة و الحكم و النظام من التسلطية إلى التعددية و الديمقراطية و يرجع الأمر إلى خصوصية النخب السياسية التونسية من تنظيمات حزبية و جمعوية و صفوة عسكرية و اقتصادية ووعيا و تعاضدها و تعاونها في سبيل تحقيق التوافق السياسي و تشكيل وحدة وطنية للعمل الحكومي لتجنب البلاد الدخول في مآهات الصراع و الحرب الأهلية ، على الرغم من كون التوافق ظرفيا أي قائم على اللحظة التفاوضية الأمر الذي يطيل مدة الحالة الانتقالية التي تشهدها تونس ، كذلك فإنه من الصعب بمكان تحويل التوافق السياسي إلى ثقافة شعبية سائدة للاضطلاع

ببرامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في تونس و هذا ما أدى الى ضعف ثقة المواطنين و خاصة الشباب منهم من الأحزاب و عزوفهم عن المشاركة و بالخصوص من المعارضة والتي تشهد هشاشة مزمنة من ناحية الأداء و المشاركة ، انطلاقا من تشكل أغلبية الأحزاب المؤثرة في تونس من توليفة من مختلف التيارات السياسية المناوئة لحكومة الترويكا و التي ما لبثت بالانشقاق و التشتت عند أول فرصة سانحة ، و هذا ما شهدته حزب نداء تونس بعد مغادرة مؤسسه الباجي قايد السبسي و ارتفاع وتيرة المشاكل الداخلية.

إن التحديات الكبرى في المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس اليوم ليست فقط سياسية و البحث التوافق السياسي الدائم و الذي يبني حول مشروع و برنامج وطني يحمل كل أطراف المجتمع و يشاركها في عملية التنمية ، و إنما كذلك التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تهم المواطنين حيث يجب على الحكومة الانتقالية الجديدة أن تعزز الحوار و المشاركة ، و أن تكفل الكرامة و الحرية و أن تبني علاقات جديدة بين الدولة و المجتمع تقوم على المساواة و الانفتاح و التمثيل و الفرص و خلق اقتصاد شامل و قوي .

الكتب باللغة العربية :

- 1- ابن منظور . لسان العرب ، المجلد الثالث عشر ، بيروت : دار صادر ، دون تاريخ
- 2 حمدي عبد الرحمان حسن ، العسكريون و الحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ، طبعة أولى ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1996.
- 3 -السلام عطا الله و آخرون ، أفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية ، (بيروت : معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية ، ببيروت ، 2013
- 4 -السنباطي أميرة عبد الرزاق ، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني و حركات الإسلام السياسي ، (تونس : المكتب العربي للمعارف ، 2012)
- 5 -الربيعي إسماعيل نوري و آخرون ، الاستناد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، طبعة 1) ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005
- 6 -الطاهر بالخوخة ، الحبيب بورقيبة : سيرة زعيم شهادة على عصر . القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 1999
- 7 -الكيالي عبد الوهاب و آخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء السادس ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979
- 8 -منصري أنوار ، واقع المجتمع المدني في تونس ، الطبعة الأولى ، تونس : مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية ، 2016
- 9 -ميهوبي فخر الدين ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ، طبعة أولى ، الاسكندرية : دار الوفاء القانونية ، 2014
- 10 - هرماسي محمد عبد الباقي و آخرون ، التغيير الاجتماعي و الاقتصادي و مضاعفاته السياسية في المغرب العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995)

الكتب باللغة الأجنبية :

- 1- Boudon raymond et françois bourricaud. dictionnaire critique de la sociologie.(France : quadrige , presses universitaires de France,2000)

- 2- Blanchet gilles . **Elite et changement économique et sociaux dans une perspective africaine** . centre ORSTOM de Dakar , 1975
- 3- Bleuchot hervé et autres . **la formation des élites politiques maghrébines**. (paris : Librairie générale de Droit , 1973)
- 4- Bogdandy Armin von, Stefan Häußler, Felix Hanschmann, Raphael Utz, **State building , nation building and constitutional politics in post conflict stuations** , Netherlands : Max Planck yearbook of United Nations Law, Volume 9, 2005
- 5- Busino Giovanni , **Revue européenne des Sciences sociales et Cahiers Vilfredo Pareto**, Genève : Librairie Droz , 1985
- 6- Camau michel. **La notion de la démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins** . Paris : centre national de la recherche scientifique , 1971
- 7- David kuehn and Aurel croissant , **Reforming civil–military Relations in new democracies** , Switzerland : springer international publishing , 2017
- 8- Hannah Arendt. **The origins of totalitarianism** . 03 rd Edition . London: Allen and waruim 1967
- 9- Hermassi El baki , **L’Etat Tunisien et le mouvement islamiste** , (paris : Editions CNRS , 1989)
- 10- Kotzé hennie et carly steyn . **African Elite perspectives :AU and NEPAD** . south Africa : konrad adenauer stiftung , 2003
- 11- Rocher guy .**introduction à la sociologie générale (le changement social)**. canada : éditions HMH , 1968
- 12- shelley deane , **transforming tunisia the role of civil society**, London : International Alert , 2013.

الدوريات و المجلات :

- 1 - شفيق عبد الغني . النخب المحلية و العلاقات الزبونية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 35 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016
- 2 -بن سعيد مراد و زياني صالح ، النخب و السلطة و الايديولوجيا في الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 430 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014
- 3 -الذواوي محمود . في الأسباب و الاثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع و لغته . (مجلة العلوم الاجتماعية) ، (المجلد 33) ، العدد 1 ، 2005،
- 4 -الجمعاوي أنور ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، (قطر : سلسلة دراسات سياسات عربية ، العدد 6 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014)
- 5 -برقوق امحمد ، مقاربة في الحسبة الديمقراطية ، (مجلة العالم الاستراتيجي) ، (العدد 8) ، (مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، جانفي 2009)
- 6 -زغلول سوسن سيد علي ، مقال بعنوان دور النخبة في ادارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016 . (المركز الديمقراطي العربي ،2016)

الدوريات و المجلات باللغة الأجنبية :

- 1- Adedeji Ebo. Vers un code de conduite pour les forces armée et sécurité en Afrique : occasion et défis . Genève : Centre pour le control démocratique des forces Armée , 2005
- 2- Aron Raymond , la Classe dirigeante , Revue Française de sciences politique , 15 année , n° 1 , 1965
- 3- Diop samba . African Elites and their post colonial legacy cultural, political, economic discontent. (Africa Development CODESRIA), N°04 , 2012
- 4- Vergara luis garrido. Elites political Elite and social change in modern society . N° 28, revista sociologia , 2013

الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- 1 -جوروني زكرياء . النخبة السياسية و اشكالية الانتقال الديمقراطي . رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010
- 2 رحالي محمد ، النخبة السياسية المحلية و مسألة التنمية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران ، 2013
- 3 عبادي خير الدين ، المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال افريقيا ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011
- 4 عباش عائشة ، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008.
- 5 -سلامة عبد الرحمان يوسف . التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 . رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، فلسطين : كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، 2016

المواقع الالكترونية بالعربية :

- 1 نصر محمد عارف ، النخبة السياسية و دراسة النظم السياسية العربية (الإمكانيات و الإشكالات ، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، 1996 ، منشور على الرابط التالي :
<https://www.academia.edu/26300368/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9>
- 2 حمدي عبد الرحمان ، قراءات افريقية : نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية ..إفريقيا نموذجا ، منشور على الرابط التالي :
<https://www.academia.edu/24967802/%D9%86%D8%AD%D9%88>
- 3 ظلمساني رشيد ، بوتفليقة و العلاقات المدنية - العسكرية ، 2008/08/23 ، منشور على الرابط التالي :
<http://carnegieendowment.org/sada/21347>

- 5- Hamdy abdulrahman . **the state and civil society in Africa : a north Africa perspective**. (Spain : university national de cordoba, 2008)
via : <http://bibliotecavirtual.clasco.org.ar/argentina/cea-unc/201003220405>
- 6- Lopez matias . **Elite theory** .sociopedia , isa , 2013 . p1 . Http://
<http://www.sagepub.net/isa/resources/pdf/Elitetheory.pdf>
- 7- <http://www.kas.de/wf/en>

الوثائق :

- 1 وثيقة الحوار الوطني الشامل حول بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن 2015.

الفهرس :

مقدمة :أ

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للنخبة السياسية و الدولة المدنية :

المبحث الأول : ماهية النخبة السياسية 2

المطلب الأول : التأصيل اللغوي لمصطلح النخبة 2

المطلب الثاني : تعريف النخبة السياسية 3

المطلب الثالث : نظريات النخبة و أنواعها 6

المبحث الثاني : المنطلقات الفكرية للدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي : 14

المبحث الثالث : مفهوم الدولة المدنية 18

المبحث الرابع : بناء الدولة الظاهرة و المفهوم 21

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة و تطور النخب السياسية وعلاقتها ببناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا :

المبحث الأول : مرحلة الاستعمار 23

المطلب الأول : الخلفية التاريخية و الإرث الاستعماري للنخب السياسية في شمال إفريقيا 23

المطلب الثاني : أثر الحربين العالميتين في تشكل النخب السياسية الشمال افريقية 1920-1945 .. 25

المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الاستعمار 32

المطلب الأول : التبعية و التأثير الثقافي الغربي 32

المطلب الثاني : العلاقات الزبونية و فشل دولة ما بعد الاستعمار 35

I. التأثير الامبريالي و الاستبداد في دولة ما بعد الاستعمار 37

II. العلمانية و تأثيرها في تكوين المجال السياسي لدول شمال افريقيا 38

43.....	المبحث الثالث : علاقة النخب السياسية بعملية بناء الدولة المدنية في شمال إفريقيا
	الفصل الثالث : دراسة حالة تونس : دور النخب السياسية في بناء الدولة المدنية 2011-2017 :
48.....	المبحث الأول : الخلفية الإصلاحية للنخبة السياسية التونسية قبل ثورة 2010.....
48.....	المطلب الأول : فترة ما قبل الاستعمار
50.....	المطلب الثاني : فترة حكم بورقيبة
52.....	المطلب الثالث : فترة حكم بن علي
55.....	المطلب الرابع : الأسباب المؤدية لانفجار ثورة تونس 2010.....
57.....	المبحث الثاني : دور النخبة العسكرية في تثبيت الحكم المدني في تونس بعد الثورة 2011-2017 :.....
57.....	المطلب الأول : العلاقات المدنية - العسكرية في تونس قبل الثورة
60.....	المطلب الثاني : موقف المؤسسة العسكرية التونسية الداعم للثورة و الدولة المدنية
	المبحث الثالث : دور النخبة السياسية و الأحزاب و المجتمع المدني في إدارة التغيير السياسي في تونس بعد الثورة
63.....	2011-2017.....
65.....	المطلب الأول : إسهام النخبة و الأحزاب السياسية في إدارة الانتقال الديمقراطي
72.....	المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في الساحة السياسية التونسية.....
76.....	خاتمة